الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية

التصنيع من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في شمال أفريقيا

الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا 2012-2013

الرباط ، المغرب، 4-6 آذار/مارس 2014

Distr.: GENERAL
ECA-NA/ICE/XXIX/ 2
March 2014

ARABIC
Original: FRENCH

Distr.: GENERAL

ECA-NA/ICE/XXIX/2
March 2014

ARABIC
Original: FRENCH

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية

الرباط (المغرب)

4-6 آذار/مارس 2014

الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا

2013-2012

قائمة المحتويات

مـــقدمة 1

الفصل الأول ـ البيئة الدولية والإقليمية 3

أولا – سياق دولي يتميز بالتباطؤ الاقتصادي، ودرجة التضخم المعقولة، والبطالة المتفشية 3

ثانيا – أفريقيا : تَواصُل وتيرة المقاومة المسجلة منذ 2011 7

الفصل الثاني ـ التحولات الحديثة والآفاق المستقبلية للحالة الاقتصادية في شمال أفريقيا 11

أولا ـ النمو الاقتصادي : آفاق غير واضحة 11

ثانيا – التضخم وسعر الصرف: وتيرة تنازلية لمعدل التضخم يحفزها تراجع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية 16

ثالثا – الاستثمارات 20

أ- الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت في ارتفاع طفيف رغم السياق الإقليمي 20

ب- معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع الاستثمارات الداخلية يعيقه طول مدة الانتقالات السياسية الحالية 23

رابعا – تطور المبادلات الخارجية والتكامل الإقليمي 25

أ- المبادلات الخارجية : استمرار تأثير البيئة السياسية والأمنية على الأداء التجاري 25

1- عرض إقليمي للسلع ضعيف هيكليا 27

2- هيمنة المنتجات الأولية 27

4- رصيد تحويلات الأموال متقلص نسبيا 29

ب- التكامل الإقليمي 31

1- تطور المبادلات البينية الإقليمية 31

2- تطور التجارة داخل بلدان المغرب العربي 33

الفصل الثالث ـ التنمية الاجتماعية 35

أولا ـ آفاق التنمية البشرية والاجتماعية 35

ثانيا – تطور مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية 36

أ- تحققت أهم الإنجازات في قطاعي الصحة والتعليم 37

ب- *شمال أفريقيا، المنطقة التي تحسن فيها أمد الحياة كثيرا مقارنة مع باقي القارة* 38

ج- *تحققت مكاسب مهمة من حيث تخفيض وفيات الأطفال والوفيات النفاسية* 39

د- تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المرتبط بالمعدل الصافي للتمدرس في المرحلة الابتدائية قبل أجل استحقاقه في 2015 40

ثالثا – التحديات المستقبلية من حيث التنمية البشرية والاجتماعية 41

أ- مشكل فرط الوزن 41

ب- *مشكل شيخوخة السكان* 43

رابعا – معدل بطالة مرتفع بصفة هيكلية 44
خامسا – تطور الفوارق 47
أ- *الفوارق المرتبطة بالجنس* 47
1- مشاركة النساء في سوق الشغل 47
2- نسبة المقار البرلمانية التي تحتلها النساء 48
ب- *الفوارق الإقليمية* 49
سادسا – سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية لسنة 2014 50

الخلاصات والتوصيات 53

قائمة المراجع 57

مقدمة

1. تميزت سنة 2013 في شمال أفريقيا بآثار تباطؤ النمو العالمي وتَواصُل الانتقالات الناجمة عن الأزمات الاجتماعية السياسية في عدة بلدان من المنطقة دون الإقليمية.

2. وجاء تباطؤ الاقتصاد العالمي في سياق مواصلة سياسات الصرامة في الميزانية في معظم البلدان المتقدمة، وارتفاع معدل البطالة وتقلُّص الطلب الخارجي العام مما أسفر عن تباطؤ النمو في العديد من البلدان الناشئة. وعلى غرار عدة مناطق نامية، تتعرض شمال أفريقيا لهذه الظرفية السلبية من جهة، وتواجه تحديات عصيبة، من جهة أخرى.

3. لقد قلصت الإكراهات الخارجية من هامش تدخل البلدان للاستجابة للتحديات وأبرزت بالتالي الحاجة إلى تقليص ضُعف المنطقة دون الإقليمية أمام الصدمات الخارجية، وذلك عبر اعتماد منهجية طموحة للتنويع سواء من حيث الشركاء أو هياكل الإنتاج. وإضافة إلى الجانب الخارجي، يُطرح السؤال في معظم بلدان شمال أفريقيا عن إحداث السياسات المقاومة للتقلبات الدورية التي تحفّز الطلب الداخلي من أجل دعم النمو وتسريع إنشاء فرص الشغل المؤهلة وعالية الجودة للاستجابة لتحديات البطالة، خصوصا منها بطالة حملة الشواهد التي ما تزال مرتفعة.

4. وبما أن مثل هذه السياسات الطموحة قد تُحدِث إكراهات إضافية على توازنات المالية العامة واستدامتها على المدى الطويل، دعت الضرورة إلى النقاش بشأن مواكبتها بإصلاحات أنظمة الإعانات والتحويلات المالية لجعل هذه الأنظمة أكثر فعالية ولتصبح آليات لتحقيق النمو المستدام والشامل.

5. ويُحلل هذا التقرير ويقيّم التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها السنة الماضية وآفاق المنطقة دون الإقليمية والبلدان للسنة المقبلة. وعلى وجه الخصوص، يقدم هذا التقرير بيانات ومعلومات أساسية عن سياسات التنمية الحديثة، بهدف توليد نقاش واسع بين البلدان الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية، وغيرهم من الفاعلين في التنمية. ويقترح أيضا توصيات ستُعرض للمناقشة على المشاركين في الاجتماع التاسع والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، وليعملوا على إثرائها بهدف تحديد التوجهات والتدابير الأكثر ملائمة لتحديات التنمية التي تواجه بلدان المنطقة دون الإقليمية بأكملها.

6. وفي صياغة التقرير، تم إعطاء الأولوية للبيانات التي قدمتها البلدان الأعضاء في الاستبيان الذي أعده المكتب وأرسله لهذه البلدان شهر تشرين الأول/أكتوبر 2013، ثم تم استكمالها بالبيانات المجمّعة لدى المركز الأفريقي للإحصاء التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وغيره من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وبالنظر لتنوع المصادر وعدم توافر البيانات عن بعض المتغيرات، من بلد لآخر، يُطرح السؤال عن ضرورة إعادة النظر في الجهاز المعتمد حاليا في هذا المجال والتفكير في إنشاء مجموعة من الآليات لجمع البيانات بطريقة منهجية ومنتظمة. إنه أحد الأسباب الذي جعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تفكر في الإعداد المنتظم للتقارير القطرية، التي تهدف إلى توفير وسيلة جديدة لإنتاج ونشر التحاليل والتوصيات ذات الصلة بالتحول الاقتصادي، وتشجيع التكامل الإقليمي، وتخطيط التنمية، والحوكمة الاقتصادية، ومواكبة صناع القرار في مجهوداتهم لتخفيف المخاطر المحتملة. وستستلزم عملية توليف هذه التقارير القطرية جمع المعلومات والبيانات باستمرار عن كل بلد وتنسيقها، وتجميع المؤشرات عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمناطق دون الإقليمية، وتحليل التطورات لإنتاج توقعات مناسبة.

وبالتالي، تتمثل النتيجة الرئيسية من إعداد التقارير القُطرية في بناء قدرات البلدان الأعضاء فيما يخص إنتاج ونشر الإحصاءات ذات جودة ومحيّنة، إلى جانب تحليل الرهانات، والتحديات والأجوبة المقدمة بما يساهم في إنجاز مخططات مبنية على البيانات الموثوقة وصياغة سياسات تتأسس على الأولويات الوطنية ودون الإقليمية في مجال التنمية.

7. وينقسم التقرير إلى ثلاثة فصول. فيتطرق الفصل الأول إلى البيئة الدولية والإقليمية، ويعرض التطورات الرئيسية التي شهدتها سنة 2013 في أهم الاقتصاديات ومناطق العالم. ويتحدث الفصل الثاني عن تطور النمو وتوقعاته المستقبلية، وعن التضخم، وسعر الصرف، والتجارة الخارجية، والاستثمارات والمتغيرات النقدية. أما الفصل الثالث والأخير فيتحدث عن التنمية الاجتماعية والبشرية وعن تحليل تطور وضع التشغيل والتدابير الرامية إلى التصدي لمختلف التحديات الاجتماعية التي تواجه بلدان المنطقة دون الإقليمية. وينتهي التقرير بتلخيص موجز عن الخلاصات والتوصيات التي يعرضها المكتب أمام لجنة الخبراء الحكومية الدولية لتقييمها والمصادقة عليها. وستتم إحالة التوصيات المنبثقة عن لجنة الخبراء الحكومية الدولية على مؤتمر وزراء أفريقيا للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل اعتمادها بصفة نهائية.

الفصل الأول ـ البيئة الدولية والإقليمية

8. يشهد الاقتصاد العالمي منذ بضع سنوات تطورات ملموسة، مثل بروز فاعلين عالميين جدد، أو الضعف الهيكلي للنمو الأوروبي. وتنتج عن هذه التطورات عواقب هامة على القارة عموما، وعلى منطقة شمال أفريقيا على وجه الخصوص؛ وتتخذ أحيانا شكل الفرص، وأحيانا أخرى شكل التحديات والمخاطر التي ينبغي التصدي لها من أجل تحقيق تنمية بلدان المنطقة دون الإقليمية. وتزيد الدينامية الجديدة للنمو في القارة من أهمية مكانتها الجيوستراتيجية. وباعتبار شمال أفريقيا أحد نقط الدخول الرئيسية إلى القارة الأفريقية انطلاقا من آسيا، وأمريكا الشمالية، وأوروبا –شريكها التجاري الرئيسي، فهذه المنطقة تواجه تحديا يتمثل في مواكبة تسريع التحول الهيكلي للقارة عبر تفعيل تحولها الهيكلي مما يجعلها تستفيد بشكل أفضل من الإمكانات الاقتصادية الهائلة التي يتيحها هذا التطور.

9. ويزداد هذا التحدي تعقيدا إذ يجب تحقيقه في ظل سياق عالمي حانق حيث يتضاءل النمو العالمي، مع آفاق مستقبلية لا تشجع الشركاء الرئيسيين، على عكس تلك المنتظرة في باقي القارة.

10. وبالتالي، رغم أن المنطقة دون الإقليمية تظل معرضة للمخاطر المرتبطة بتباطؤ النمو، خصوصا في القارة الأوروبية، تنفتح أمامها إمكانات حقيقية مرتبطة بالنمو وبالفرص الأفريقية التي ستتعزز حتما بالموازاة مع التحول الهيكلي للقارة.

أولا – سياق دولي يتميز بالتباطؤ الاقتصادي، ودرجة تضخم معقولة، وبطالة متفشية

11. في سنة 2013، واصل النمو العالمي تباطؤه الملحوظ منذ 2011. وباستثناء اقتصاديات أمريكا الجنوبية، لاسيما البرازيل، شهدت العديد من المناطق الاقتصادية في العالم تراجع وتيرة النمو سنة 2013. وتنطبق هذه الملاحظة خصوصا على العديد من الاقتصاديات المتقدمة التي واصلت سياسة ضبط الأوضاع المالية العامة بهدف تقليص الدين العمومي تقليصا ملحوظا.

12. وعموما، بلغ معدل النمو 2,1% مقابل 2,4% سنة 2012. وتحقق هذا التباطؤ في سياق سياسات الصرامة في الميزانية وإجراءات التقشف في معظم البلدان المتقدمة، وارتفاع معدل البطالة العالمي، بحوالي 6%[1]، مما أثر على دينامية الطلب الكلي العالمي، رغم تحسن سوق الشغل في الولايات المتحدة وفي ألمانيا. أما البلدان الناشئة والبلدان النامية، فقد نجحت في التحكم في التوترات التضخمية التي ظهرت سنة 2012 وفي بداية 2013. لكنها تأثرت كذلك بعواقب انكماش الطلب الخارجي العالمي، التي تجسدت في تباطؤ النمو في معظم هذه البلدان. وشهد النصف الثاني من 2013 انتعاش النشاط الاقتصادي، خصوصا مع خروج منطقة اليورو من فترة الكساد. ورغم أن توقعات انتعاش النمو العالمي لسنة 2014 إيجابية، إلا أنها غير مؤكدة. وبمعدل 3%، يُرتقب أن يشهد النمو العالمي إذن وتيرة تصاعدية، يدعمه الانتعاش في البلدان المتقدمة، لاسيما الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، وانتهاء الركود في البلدان الناشئة الكبرى، مثل الصين. غير أن العديد من عوامل الخطر ما تزال تثقل آفاق النمو، إذ تواصل مخاطر سعر الصرف وتقلبات الرساميل –خصوصا- إنشاء إكراهات قوية على آفاق النمو في البلدان النامية وتستلزم تنسيقا دوليا أفضل للسياسات النقدية العامة[2].

[1] حسب تقدير منظمة العمل الدولية.

[2] بيانات الأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، التقديرات لسنة 2011 والتوقعات لسنتي 2012 و2013.

الرسم البياني 1 – تطور النمو العالمي (%) 2006-2013

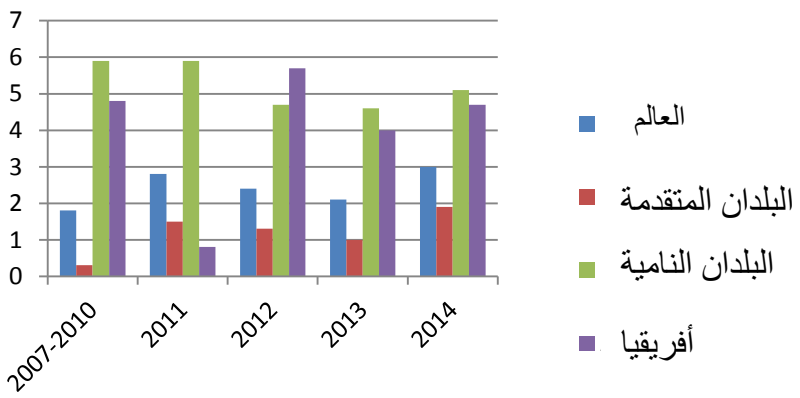

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2013) : تقديرات 2013، توقعات 2014.

13. بعد ركود دام طيلة سنة 2012، حقق اقتصاد الاتحاد الأوروبي انتعاشا خصوصا في النصف الثاني من 2013، يحفزه اساسا الرصيد الإيجابي للميزان التجاري و -بدرجة أقل- انتعاش الاستهلاك الداخلي والاستثمار. وقد ساعد استئناف هذه الدينامية الإيجابية للنمو على الخروج من الركود وعلى تحقيق نمو سنوي شبه منعدم (0,1-%) سنة 2013. ويُرتقب أن تستمر هذه الوتيرة الإيجابية سنة 2014 وتساهم في بلوغ معدل سنوي بنسبة 1,5%. ورغم أن الظروف الخارجية تزداد تحسنا، سيظل النمو الأوروبي مقيّدا بالظروف الداخلية التي تؤثر على الطلب والاستثمار المحلي، خصوصا منها تواصُل سياسة ضبط الأوضاع المالية العامة، التي يبرر الضغط الذي ستعاني منه الميزانية العمومية بسبب كل من شيخوخة السكان، وارتفاع معدل البطالة المستمر والذي يطال الشباب بشكل متزايد.

14. من جهة أخرى، انخفض معدل النمو في الولايات المتحدة من 2,8% سنة 2012 إلى 1,6% سنة 2013، وذلك بسبب التضييق المالي والجمود السياسي اللذين تجسدا في عمليات خفض الميزانية وغيرها من الآثار التي أثقلت النمو. ورغم اعتماد سياسة نقدية مرنة جدا، إلا أنها لم تتمكن من تحفيز النشاط الاقتصادي بما فيه الكفاية لتعويض هذه الخسائر. غير أن آفاق 2014 ما تزال إيجابية ويُرتقب أن يستعيد النمو مستواه لسنة 2012 بمعدل يُقارب 2,5%. ومع ذلك، تُحدث الحلول المؤقتة التي وُضعت للتصدي للجمود السياسي تهديدا حقيقيا بإمكانية وقوع مشاكل ميزانية جديدة في المستقبل، علما أن ضرورة إعادة تكوين ادخار الأسر المعيشية يستلزم بعض الضغط لرفع أسعار الفائدة.

15. أما اليابان الذي يستمر في برامجه الطموحة لإعادة البناء بعد التسونامي، فقد حافظ على نمو سنوي بمعدل 1,9% سنة 2013؛ وهو نفس مستوى السنة التي قبلها. وكان الاستثمار الثابت حلقة جوهرية في النمو. وساهمت العديد من مشاريع البناء العمومية في تحفيز الطلب الداخلي. ومع ذلك، يترتب عن مجموع هذه التدابير تكلفة ميزانية لا يستهان بها وتضررت المالية العامة بحدة في السنوات الأخيرة، مما قلص هامش تدخل الحكومة. وبالتالي، سيتقلص النمو بسبب الارتفاع المرتقب في معدل الضريبة على الاستهلاك في السنتين المقبلتين، ليستقر سنة 2014 في 1,5%.

16. وعلى غرار البلدان المتقدمة، شهدت البلدان النامية تباطؤا طفيفا في النمو سنة 2013، انتقل من 4,7% سنة 2012 إلى 4,6%. ورغم أن البلدان الناشئة الكبرى ما تزال تحفز النمو العالمي، إلا أنها تعاني من بعض الركود أو تَقلُّص النمو. وتُواصِل الصين تطوير نموذجها في النمو نحو تنمية مبنية على الطلب الداخلي وتقليص تأثير الصدمات الخارجية عن اقتصادها. وبلغ النمو في 2013 حوالي 7,7%، بدون تغيير عن نمو 2012. وانخفض النمو في الهند من 5,1% سنة 2012 إلى 4,8% سنة 2013، لأسباب داخلية مرتبطة بانخفاض الطلب المحلي، وخارجية مرتبطة بانخفاض الطلب العالمي وارتداد تدفقات الاستثمار نحو الأسواق التقليدية (الولايات المتحدة، وأوروبا) تبعا لارتفاع بَدل المَخاطر في البلدان الناشئة. وتأثرت البرازيل أيضا بشدة تقلب تدفقات الرساميل؛ إلا أن حيوية الطلب المحلي واستثمارات البنيات الأساسية العمومية (كأس العالم والألعاب الأولمبية) مكنت هذا البلد من تحفيز نموه ليبلغ 2,5% سنة 2013، بعد الانحسار الشديد سنة 2012 بمعدل 0,9%. ويُرتقب أن يتحفز النشاط الاقتصادي في الهند والبرازيل سنة 2014، حسب توقعات الأمم المتحدة[3]، في حين سيستمر التحول الهيكلي لنموذج النمو في الصين ويحافظ النمو على وتيرة تتأرجح في حدود 7,5%. وشهدت باقي البلدان النامية أيضا تباطؤا في نشاطها الاقتصادي، باستثناء أمريكا الجنوبية والمنطقة الجنوب الأفريقية.

17. وتبدو آفاق نمو الاقتصاد العالمي جيدة نسبيا لسنة 2014. بالفعل، لقد انتهت سنة 2013 ببعض علامات التحسن، مثل خروج الاتحاد الأوروبي من الركود، وانتهاء الانحسار في الصين، مما ساهم في الانتقال من نمو بمعدل 10% تحفزه الصادرات، إلى نمو بمعدل 7 إلى 8% ينبني على الاقتصاد المحلي، إضافة إلى انتعاش الاقتصاد في الولايات المتحدة بعد أن واجه مخاطر حقيقية لجمود الميزانية. وبالنسبة للقارة الأفريقية، ستتم مواكبة هذه الدينامية بفضل برامج التحول الهيكلي والأداء الجيد في عدد من البلدان. وحسب توقعات الأمم المتحدة، سيبلغ النمو العالمي 3% سنة 2014. غير أن العديد من المخاطر ما تزال مستمرة، خصوصا ما يتعلق بالمستويات الهيكلية المرتفعة للبطالة، واستدانة مكثفة لبعض البلدان ، واستمرار التوترات الاجتماعية والسياسية في عدد من البلدان. وإذا ما تحققت هذه المخاطر، فستعيق الانتعاش المرتقب سنة 2014.

18. وتجسد تباطؤ الاقتصاد العالمي الملحوظ سنة 2013 أيضا في مجاميع اقتصادية كلية رئيسية أخرى. وبالتالي، استمر تراجع تدفقات المبادلات التجارية سنة 2013، إذ سجلت نموا بنسبة 2,3% تقريبا مقابل 6,4% سنة 2011 و2,9% سنة 2012[4]. ويُفسَّر هذا الانكماش أساسا بضعف الطلب على الواردات من البلدان المتقدمة. من جهة أخرى، أنشأ استمرار الجمود على مستوى المفاوضات متعددة الأطراف داخل منظمة التجارة العالمية، قبل انعقاد المؤتمر الوزاري ببالي بخصوص جولة الدوحة، مناخا ملائما لتكاثر التدابير الحمائية التي تُعيق إمكانات تطور التجارة. ويُنتظر أن ينتج عن إبرام اتفاق ببالي، رغم أنه محتواه أدنى من المطلوب، مناخ جديد في العلاقات التجارية متعددة الأطراف. وستتجسد هذه البيئة الجديدة -إذا صاحبها الانتعاش المنشود سنة 2014- في تسريع نمو المبادلات التجارية ليبلغ 4,7% سنة 2014.

19. وتزامن التباطؤ الاقتصادي العالمي مع انخفاض معدل التضخم العالمي -الذي عكس الثغرات الإنتاجية، وانخفاض أسعار المواد الأولية، ومعدل البطالة العالمي المستمر في الارتفاع، وعواقب سياسات ضبط الأوضاع المالية العامة. ويُقدر معدل التضخم العالمي بنسبة 2,6% سنة 2013 مقابل

[3] جميع البيانات المتعلقة بالنمو مأخوذة من تقديرات وتوقعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة www.un.org/en/development/desa/

[4] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية

2,9% سنة 2012 (صندوق النقد الدولي، 2013). وانتقل في البلدان المتقدمة من 2,0% سنة 2012 إلى 1,4% سنة 2013؛ بينما ارتفع ارتفاعا طفيفا من 6,1 إلى 6,2% في البلدان النامية[5]. وهكذا، تبدو التوترات التضخمية معتدلة ولا تخص إلا بعض الاقتصاديات النامية. وعلى المستوى الدولي، يُنتظر أن يرتفع معدل التضخم ارتفاعا طفيفا إلى 2,8% سنة 2014، بالنظر لانتعاش النشاط الاقتصادي المرتقب. ومع ذلك، ستستمر السياسات النقدية والميزانية الحذرة في معظم البلدان في الحد من التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار. وبالنسبة للبلدان المتقدمة، سيحد مستوى البطالة المرتفع الذي ينتج عنه الاعتدال في الأجور، من الوتيرة المتصاعدة المرتبطة بالانتعاش المرتقب سنة 2014.

20. بالنسبة للبلدان النامية، تظل الضغوط التضخمية معتدلة في معظم الحالات، رغم ارتفاعها مقارنة مع تلك المسجلة في البلدان المتقدمة. ومع ذلك، ستضطر بعض الاقتصاديات، خصوصا في جنوب آسيا وفي أفريقيا، إلى مواجهة ضغوط تضخمية حادة، لاسيما لأسباب هيكلية مرتبطة بإكراهات العرض (نقط الاختناق)، وأيضا بسبب النمو السريع للقروض والضغوط على أسعار المنتجات الغذائية.

21. واستمر تحسُّن أرصدة الميزانية في جميع الاقتصاديات والمناطق تقريبا، بفضل سياسة ضبط أوضاع المالية العامة الصارم وانخفاض النفقات العامة. وسجل عجز الميزانية في البلدان المتقدمة انخفاضا ليستقر في 4,5% سنة 2013، بينما يُرتقب أن يشهد تحسنا نحو الانخفاض سنة 2014 بمعدل 3,5%. وفيما يخص منطقة اليورو، فقد سُجِّل عجز الميزانية بمعدل 3,1% سنة 2013، إثر تدابير تقشف الميزانية الحالية. وبلغ العجز في الولايات المتحدة 5,8% سنة 2013، ويُرتقب أن يتضاءل إلى 4,7% سنة 2014 بالنظر للتدابير التي تنهجها الحكومة حاليا.

22. وكان مؤشر أسعار المنتجات الأساسية متقلبا سنة 2013 وبلغ أعلى مستوى له لهذه السنة في 191 شهر شباط/فبراير قبل أن ينخفض ليستقر في 185 شهر سبتمبر/أيلول، بسبب تراجع الطلب العالمي وتباطؤ النمو الاقتصادي في بعض الاقتصاديات الناشئة والنامية. ويُرتقب أن تظل أسعار المواد الأولية في السوق العالمية على حالها نسبيا سنة 2014، ومن غير المحتمل أن تؤثر توقعات النمو تأثيرا ملحوظا على أسعار المنتجات الأساسية، رغم أن الإكراهات التي تعيق التزود مثل الاضطرابات السياسية (النزاعات، والإضرابات المستمرة، ...) والتي تعاني منها العديد من المناطق والظروف المناخية غير الملائمة قد تتسبب في زيادة الأسعار.

23. انخفض مؤشر[6] النفط الخام العالمي من حد أقصى 203 في بداية 2013 إلى 188 كحد أدنى في منتصف 2013، ثم ارتفع ليبلغ ذروته 204,5 شهر أيلول/سبتمبر وأنهى السنة بمعدل 199 تقريبا. ويُنتظر أن تشهد الأشهر الأولى من 2014 وتيرة متصاعدة بالنظر للانتعاش في معظم الاقتصاديات والذي سيؤدي إلى ارتفاع قوي في الطلب على النفط الخام. وانخفض مؤشر الأسعار المرتبط بالزراعة، والتغذية، والمشروبات سنة 2013 بعد ارتفاع الإنتاج الغذائي في معظم المناطق الزراعية. ويُرتقب أن تنخفض أسعار المواد الغذائية العالمية سنة 2014 رغم أن الطلب العالمي على المواد الغذائية والظروف المناخية الحادة في المناطق الزراعية الرئيسية في العالم، تساعد في الحفاظ على هذه الوتيرة.

[5] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي 2013.
[6] مرجع 100 سنة 2005.

ثانيا – أفريقيا : تَواصُل وتيرة المقاومة المسجلة منذ 2011

24. رغم التباطؤ، ظل النمو الاقتصادي في أفريقيا قويا نسبيا سنة 2013، حوالي مرتين أعلى من متوسط النمو العالمي، لكنه أقل شيئا ما من متوسط المعدل في البلدان النامية.

25. وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا من 5,4% سنة 2012 إلى 4,1% سنة 2013، وهو أقل من متوسط المعدل في البلدان النامية الذي بلغ 5,1%. وعلى غرار السنوات الماضية، استمر الأداء الاقتصادي في الاستفادة من أسعار المواد الأولية المرتفعة نسبيا، ومن ارتفاع المبادلات التجارية والاستثمارات مع الاقتصاديات الناشئة، وارتفاع الطلب الداخلي الذي يدعمه استهلاك طبقة جديدة سائرة في التطور مع العمران، وارتفاع الأجور والنفقات العمومية في البنيات الأساسية. ويُرتقب أن يترتب عن تحسن الحوكمة والتدبير الاقتصادي استقرار مستدام للتوازنات الداخلية والخارجية في معظم البلدان الأفريقية، إضافة إلى توقعات انخفاض معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف.

26. وكان تأثير تحسن الحوكمة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الكلية الحذرة إيجابيا على بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، مما ساهم في تحسن أداء النمو في أفريقيا عبر تحفيز الطلب الداخلي عموما، والاستثمارات الداخلية والأجنبية على وجه الخصوص. وفي نفس السياق، أسفر ارتفاع النفقات العمومية الخاصة، لاسيما على المشاريع الاجتماعية الكبرى والبنيات الأساسية والسياسات التي ترمي إلى تحفيز تنويع الإنتاج والصادرات، عن آثار إيجابية على النمو في القارة. واستفادت هذه الأخيرة أيضا سنة 2013 من ارتفاع الإنتاج الزراعي، بفضل الظروف المناخية الملائمة في معظم أجزاء المنطقة. وفي العموم، شهدت أفريقيا أيضا ارتفاع مداخيل الرساميل، خصوصا بفضل ارتفاع تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الصناعة الاستخراجية. ومع ذلك، شهدت بعض البلدان الأفريقية المستوردة للنفط انخفاض الطلب الداخلي أو ركوده سنة 2013، بالنظر إلى تأثُّر الطلب على الصادرات والمداخيل بضعف نمو منطقة اليورو.

27. ومكّن تحليل النمو حسب مكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ملاحظة أن الاستهلاك الخاص ظل المحرك الرئيسي للنمو في المنطقة سنة 2013، رغم انخفاض طفيف من حيث القيم المطلقة والنسبية مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يليه الاستثمار الثابت الخام. وارتفع الاستهلاك الخاص بمعدل 3,3% سنة 2013 مقابل 3,7% سنة 2012، واستمر في الاستفادة من المداخيل التي يدرّها ارتفاع مشاريع الاستثمارات في البنيات الأساسية والطاقة.

28. وظل النمو متذبذبا نوعا ما لكنه استمر في وتيرته القوية في معظم بلدان أفريقيا. وفي الفترة 2011-2013، سجل أكثر من ثلثي البلدان معدل نمو أعلى من 5%. وتجدر الإشارة إلى أن الأمر يتعلق عموما بالبلدان المصدرة للنفط. وتَحفَّز هذا النمو بكل من ارتفاع أسعار المواد الأولية، وتحسن الحوكمة الاقتصادية والتدبير الاقتصادي الكلي، وغيرها من مصادر تنويع الاقتصاد.

29. وسجلت البلدان الأفريقية المنتجة للنفط وللموارد المنجمية معدل نمو 4,7% و3,8% على التوالي سنة 2013، وهي نسب قريبة من متوسط نمو القارة 4,1%. ورغم انخفاض معدل النمو، ما تزال هذه المجموعة من البلدان المحرك الرئيسي للنمو في أفريقيا سنة 2013. ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع الطلب العالمي، وتقلبات إنتاج النفط والاضطرابات السياسية التي شهدتها بعض البلدان المنتجة للنفط وللمواد الأولية في القارة، مثل ليبيا، وجمهورية وسط أفريقيا ومالي. وينطبق الحال نفسه على العديد من البلدان الأفريقية المستوردة للنفط، بينما تحفز النمو في البلدان المنتجة للنفط والمعادن بفضل الازدهار القوي في قطاعات الخدمات والزراعة.

30. ويُنتظر أن يتسارع النمو ليبلغ 6,5% و4,4% في جميع البلدان المنتجة للنفط والمعادن على التوالي سنة 2014، بفضل العودة نسبيا إلى الاستقرار في بعض البلدان مثل مالي وليبيا، وأيضا ارتفاع الاستثمارات والاكتشافات المعدنية الجديدة في بلدان مثل سيراليون (معدن الحديد وإنتاج الماس)، وزامبيا (النحاس)، وبوتسوانا (النحاس، والفحم، والماس)، وناميبيا (اليورانيوم والماس)، وأنغولا (الفحم)، وغانا وليبيريا (انتاج الذهب). وفي الاقتصاديات المستوردة للنفط، ظل النمو مرتفعا نسبيا في حدود 3,7% سنة 2013، ويُتوقع أن يصل إلى 4,1% سنة 2013، يحفزه خصوصا الازدهار القوي في الخدمات والزراعة في البلدان مثل نيجيريا وإثيوبيا.

31. وتختلف مساهمة كل منطقة دون إقليمية في هذه الوتيرة العامة (الرسم البياني 2). إلا أن النمو ظل مطردا في جميع البلدان باستثناء شمال أفريقيا. وتظل غرب أفريقيا رائدة بمعدل النمو الأكثر ارتفاعا، تليها شرق أفريقيا، ووسط أفريقيا، والجنوب الأفريقي ثم شمال أفريقيا. ورغم أن غرب أفريقيا حققت أفضل أداء، إلا أن النمو فيها انخفض انخفاضا طفيفا إلى 6,6% سنة 2013، مقابل 6,7% سنة 2012، ويُرتقب أن يبلغ 6,9% سنة 2014. وتتحفز هذه الوتيرة بجذب الاستثمار في قطاعات النفط والمعادن، التي تمثل مصدرا أساسيا للنمو، خصوصا في بلدان مثل نيجيريا، وغانا، وغينيا، وليبيريا، وسيراليون، والنيجر، وبوركينافاسو.

32. وعلى عكس غرب أفريقيا، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في شرق أفريقيا من 5,6% سنة 2012 إلى 5,9% سنة 2013، يدعمه أساسا الأداء الاقتصادي الجيد في بعض البلدان مثل أوغندا، وتنزانيا، ورواندا، وكينيا، بفضل ارتفاع نفقات الاستهلاك الخاص والاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي، ونمو النشاط في البناء، والنقل، والاتصالات اللاسلكية والخدمات المالية، إضافة إلى الاستثمارات في التنقيب وفي بناء الصناعة النفطية. وستستمر هذه الوتيرة إذ يُرتقب أن يبلغ النمو 6,4% سنة 2014.

الرسم البياني 2 : تطور معدلات النمو الحقيقية في كل منطقة دون إقليمية (%) من 2011 إلى 2014

المصدر: بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية : لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا- مكتب شمال أفريقيا ؛
** التقديرات ؛ ** التوقعات.*

33. وبالنسبة لوسط أفريقيا، ظل النمو قويا رغم تراجعه إلى 4,2% سنة 2013 مقابل 4,4% سنة 2012، بسبب عدم الاستقرار السياسي والنزاعات خصوصا في جمهورية وسط أفريقيا، حيث انخفض النمو ليبلغ 8,9-% سنة 2013 ويُرتقب أن يتحسن تحسنا ملموسا ليصل إلى 1,2% سنة 2014. ومع ذلك، استفاد الأداء الاقتصادي في هذه المنطقة دون الإقليمية من دعم الاستثمار الخاص وإنتاج النفط في غينيا الاستوائية والكامرون. وإذا تأكدت التطورات الحالية، سيستقر النمو في 4,7% سنة 2014.

34. وحافظت منطقة الجنوب الأفريقي تقريبا على نفس وتيرة نموه الذي انتقل من 3,5% سنة 2012 إلى 3,6% 2013. ولا يُرتقب أن يتسارع هذا النمو بقوة إذ سيبلغ 4,1% سنة 2014، خصوصا بسبب ضعف نمو الاقتصاد الرائد في هذه المنطقة دون الإقليمية، وهي جنوب أفريقيا. وكان انتعاش النمو في جنوب أفريقيا بطيئا ليبلغ 2,7% سنة 2013 مقارنة مع 2,6% سنة 2012، بسبب الاضطرابات الاجتماعية في قطاع الاستغلال المعدني، من جهة، وتباطؤ الاقتصاد في أهم الأسواق الناشئة التي تمثل أهم وجهات صادرات هذا البلد.

35. ويواصل عدم الاستقرار السياسي واضطرابات إنتاج النفط إضعاف آفاق النمو في شمال أفريقيا، لاسيما في مصر، وتونس وليبيا. ونتج عن ذلك انخفاض النمو في المنطقة دون الإقليمية من 6,6% سنة 2012 إلى 2,5% سنة 2013، ويُتوقع أن يبلغ 4,2% سنة 2014، بناء على فرضية عودة الاستقرار إلى بعض الاقتصاديات المتضررة.

36. ورغم أن النمو ظل إيجابيا في أفريقيا، واصلت العديد من البلدان الأفريقية سياساتها الطموحة التي ترافقها برامج استثمار ضخمة في قطاع البنيات الأساسية، والتعليم والصحة. وتمخض عن هذه السياسات أيضا ارتفاع النفقات العمومية، مثل الأجور ومنح الإعانات على المواد الغذائية والوقود، وتعزيز القدرات الإنتاجية. وبالتالي، تفاقم متوسط عجز الميزانية في أفريقيا، لينتقل من 1,35% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 إلى 1,8% سنة 2013. ومع ذلك، يرجع هذا التفاقم بالأساس إلى انخفاض إيرادات البلدان المستوردة للنفط، في حين أن البلدان المصدرة للنفط والغنية بالمعادن شهدت فائضا في الميزانية بنسبة 4,7% و4,9% على التوالي سنة 2013. وتبدو الآفاق المالية مشجعة في الاقتصاديات الكبرى في القارة مع تحسن ملموس مرتقب على مستوى رصيد ميزانية كل اقتصاد منها سنة 2014. وستستمر بعض البلدان مثل أنغولا، وغينيا الاستوائية، والغابون، وليبيا، في تحقيق فائض في الميزانية مهم نسبيا، بفضل النمو المطرد في إنتاج النفط وصادراته.

37. وتراجع التضخم في أفريقيا، إذ انتقل من معدل متوسط 8,2% سنة 2012 إلى 8% سنة 2013، مع تباطؤ طفيف مرتقب سنة 2014 إلى 7,8%، بسبب عدد من العوامل، خاصة ما يتعلق منها بتراجع الطلب العالمي وانخفاض أسعار المواد الغذائية والوقود، وأيضا السياسة النقدية التقييدية في معظم البلدان. وسيشكل خفض قيمة معدل الصرف وانخفاض الاحتياطيات انشغالات رئيسية للسياسة النقدية في عدد من البلدان، رغم اختلاف حدة الوضع من بلد لآخر. ويمثل كل من سياسة نقدية أفضل، وعجز ميزانية مرتفع، وخفض قيمة العملة الوطنية، والتكاليف الطاقية المرتفعة نسبيا، عوامل ستعزز الضغط التضخمي سنة 2014 في بعض بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

38. ويظل عجز التمويل في أفريقيا مهما رغم النمو القوي نسبيا، في حين أن تباطؤ الاقتصاد العالمي وسياسة ضبط الأوضاع المالية العامة في عدة بلدان مانحة سيؤثر سلبا على تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية نحو القارة. وارتفع هذا التدفق من حيث القيمة من 51,3 مليار دولار أمريكي سنة 2011 إلى 56,1 مليار دولار أمريكي سنة 2012، رغم استمرار الأزمة المالية وأزمة منطقة اليورو اللتين أجبرتا العديد من المانحين على تقليص ميزانيتهم المخصصة للمساعدة. وبالتالي، سيكون الحشد القوي والاستخدام الفعال للموارد الوطنية حاسمين لتعزيز توفير خدمات الاستثمارات الضرورية لتقوية النمو، والتصنيع والتحول الاقتصادي.

39. وانتقل العجز الكلي للحساب الجاري في أفريقيا من 0,8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 إلى 1,8% سنة 2013، ويُرتقب أن يتقلص بشكل طفيف إلى 1,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة

2014. ويُنتظر أن تظل الموازين الخارجية إيجابية، رغم تباطئها في البلدان المصدرة للنفط، بفضل تحسنها في البلدان المستوردة للنفط، والبلدان الغنية بالموارد المعدنية والبلدان الغنية بدون معادن أو نفط. وتُفسر هذه الوتيرة بالتدبير الجيد للأساسيات الاقتصادية الكلية.

40. وتقلص مجموع الصادرات في أفريقيا من 31,9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 إلى 30,9% سنة 2013، بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، في حين ستستمر هيمنة النفط وغيره من صادرات المواد الأولية. ومع ذلك، ستشهد المنطقة انخفاضا جديدا في الصادرات إلى 29,6% من الناتج المحلي الإجمالي.

41. وتُعد آفاق النمو على المدى المتوسط متينة ومطردة، مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية نسبيا، وارتفاع الطلب الداخلي وانخفاض إكراهات البنيات الأساسية، وارتفاع المبادلات التجارية والاستثمار مع الاقتصاديات الناشئة، وتحسن بيئة الأعمال الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وسيساهم كل من الانتعاش المعتدل في النمو العالمي على المدى المتوسط، يدعمه أساسا نمو الإنتاج الصناعي والتجارة في البلدان الناشئة والنامية، على رأسها الصين، وتوقعات نمو أكثر سرعة في الولايات المتحدة، وفي الاتحاد الأوروبي وفي اليابان، في تحفيز النمو في أفريقيا عبر ارتفاع التدفقات التجارية والاستثمارات. وسيمكن إبرام اتفاق منظمة التجارة العالمية الذي يخصص جزءا كبيرا لتيسير التجارة، البلدان الأفريقية من تسريع تدارك التأخير عن باقي العالم من حيث البنيات الأساسية للتجارة. وسيترتب عن ذلك انخفاض ملموس في التكاليف المرتبطة بالعمليات التجارية التي تحمل معها تعزيز المبادلات البينية الأفريقية والتجارة مع باقي العالم.

42. وتتمثل المخاطر التي قد تؤدي إلى انخفاض الآفاق على المدى المتوسط في أفريقيا في التطور غير الملائم للبيئة الاقتصادية العالمية، والصدمات الخارجية بسبب تغير الظروف المناخية، وعدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات المدنية في عدد من البلدان، مثل ليبيا التي تضرر فيها إنتاج النفط بشدة سنة 2013.

43. ولكي تجسد أفريقيا النمو الاقتصادي السريع المحقق في السنوات العشرة الماضية، في نمو مطرد وشامل، ينبغي اعتماد سياسات صناعية فعالة واستراتيجيات تشجيع التنويع الاقتصادي، وإنشاء فرص الشغل، وتقليص الفوارق ومعدل الفقر، وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولن تتحقق هذه الأهداف إلا بتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاديات الأفريقية.

الفصل الثاني

التحولات الحديثة والآفاق المستقبلية للحالة الاقتصادية في شمال أفريقيا

أولا ـ النمو الاقتصادي : آفاق غير واضحة

44. بالنظر لتواصل تبعيات أحداث سنة 2011 التي أسفرت عن تغيرات سياسية عميقة في كل من مصر وليبيا وتونس، وتوتر العلاقة بين السودان وجنوب السودان في السنتين الماضيتين وتواصل تباطؤ الاقتصاد العالمي سنة 2013، خصوصا في أوروبا وما يصاحب ذلك من آثار سلبية على المبادلات التجارية، وتحويلات الأموال، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإيرادات السياحة، تقلص متوسط النمو السنوي في شمال أفريقيا، بما في ذلك ليبيا، ليبلغ 2,5% سنة 2013، مقارنة مع 6,6% سنة 2012. وتختلف أسباب هذا النمو من بلد لآخر، إلا أننا نلاحظ عموما بأن الطلب الداخلي ساهم فيه كثيرا. وتشير توقعات شعبة السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة[7] إلى أن شمال أفريقيا قد تُحقق نموا بنسبة 4,2% سنة 2014. غير أن التقرير المذكور يصنف موريتانيا في غرب أفريقيا، والسودان في وسط أفريقيا، مما يسلط الضوء على المشكل الحساس المرتبط بإنتاج البيانات وجمعها في المنطقة دون الإقليمية.

الجدول 1 : المعدل المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا (%) 2011-2014

البلدان	الجزائر	مصر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس	شمال أفريقيا
2011	2,8	1,8	-62,0	4,0	5,0	0,9	-1,5	-5,4
2012	2,9	2,2	104,1	7,0	2,7	1,4	3,6	6,6
2013- تقدير	3,1	1,9	-2,0	6,7	4,8	3,6	2,9	2,5
2014- توقع	3,7	2,1	15,1	6,8	4,2	2,8	3,8	4,2

المصدر : البيانات الوطنية (دراسة استقصائية للمكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وحدة المعلومات الاقتصادية

45. عند تحليل المعطيات من منطلق العرض، يبدو بأن قطاع الصناعة هو أهم محفز للنمو. ورغم أن قطاع الخدمات كان المهيمن في معظم اقتصاديات شمال أفريقيا، إلا أن الصناعة لا تزال تحتل مكانة مهمة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن هذا القطاع يشمل الصناعات الاستخراجية والتصنيعية. ولإجراء تحليل جيد للتحول الهيكلي للاقتصاديات، يتعين إجراء تقييم جيد لحصة الأنشطة التصنيعية داخل قطاع الصناعة، وبالتالي تحديد مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية، بهدف التوصل إلى بيانات وجيهة عن أهمية التنويع الاقتصادي والتحولات الهيكلية في شمال أفريقيا.

46. وبالنظر للتوقعات، يتبين بأن اختلال التوازنات الخارجية والداخلية يتقلص وأن انتعاش الاقتصاد العالمي، الذي ظهرت بشائره منذ نهاية 2013، سيستمر سنة 2014؛ وبالتالي، سيؤثر هذان العنصران إيجابا على متوسط النمو السنوي المرتقب في شمال أفريقيا، إذ سيقفز إلى 4,2% سنة 2014. ويتمثل التحدي الرئيسي على المدى المتوسط الذي من الأرجح أن يُعيق النمو في كل بلد من بلدان المنطقة دون

[7] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة،
http://www.un.org/en/development/desa/policy/proj_link/global_economic_outlook.shtml

الإقليمية في ضعف موارد الميزانية، لاسيما في الاقتصاديات ذات هامش ميزانية محدود. من جهة أخرى، يتعين أن تصبح السياسات الاقتصادية الكلية أكثر مقاومة للتقلبات الدورية حتى تقلّص من أثر تقلبات أسعار المواد الأساسية وتدفقات الرساميل[8].

الجدول 2 : هيكلة اقتصاد بلدان شمال أفريقيا (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2012-2013

القطاع	الجزائر	مصر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس	شمال أفريقيا
					2012			
الاول	10,6	14,4	1,8	17,6	18,8	33,1	9,0	14,1
الثاني	51,8	39,1	48,1	24,6	28,4	36,5	30,3	35,7
الثالث	37,7	46,5	50,2	57,9	53,1	30,4	60,7	45,1
					2013			
الاول	10,5	14,6	2,3	17,1	18.1	33,8	8,6	9,8
الثاني	51,4	38,6	58,9	25,6	28,1	36,0	30,1	30,9
الثالث	38,1	46,9	38,8	57,3	53,8	30,2	60,7	42,8

المصدر : البيانات الوطنية (دراسة استقصائية أنجزها المكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا، المواقع الإلكترونية الرسمية)، وحدة المعلومات الاقتصادية، والبنك الدولي

47. رغم تراجع الطلب العالمي، تمكنت **الجزائر** من تحقيق نمو أفضل نسبيا مقارنة مع السنة الماضية: 3,1% سنة 2013، مقابل 2,9% سنة 2012. ويتحفز النمو في الجزائر بالصادرات وعمليات التنقيب الجديدة عن الغاز الطبيعي التي مكنت من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن حيث مشاركة الدولة في الاقتصاد، يُرتقب أن يساهم الطلب الداخلي إيجابا في النمو. وبالتالي، ارتفعت النفقات العمومية إلى 3,8% سنة 2013 مقارنة مع 2,6% سنة 2012، وارتفع استهلاك الأسر المعيشية إلى 5,2% سنة 2013 مقارنة مع 5% سنة 2012. من جهة أخرى، أثر الطلب الخارجي سلبا على النمو بسبب انخفاض الصادرات بـ5,9% وارتفاع الواردات بـ8,6% سنة 2013.

48. وبالنسبة للعرض، قدمت قطاعات الصناعة (بما في ذلك الصناعة الاستخراجية) والخدمات دعما ملموسا للنمو سنة 2013، بمعدلي نمو 2,5% و4,1% سنة 2012 مقارنة مع 1,5% و3,7% على التوالي سنة 2012. وبالنظر لمنحى الطلب العالمي وتقلبات أسعار النفط، تحاول الحكومة تنويع الاقتصاد حتى تُقلص من اعتماده على المحروقات، وهذا ما يمثل أحد الأهداف الأساسية في المخطط الخماسي 2010-2014 بميزانية 286 مليار دولار أمريكي. من جهة أخرى، بناء على المشاريع الجديدة التي أطلقتها الحكومة في البنيات الأساسية، يمكن أن نتوقع ارتفاع الاستثمارات في هذا المجال وتحسُّن الطلب الخارجي، وبالتالي، انتعاش النمو الاقتصادي من جديد سنة 2014 بنسبة 3,7%. وتتمثل أبرز التحديات التي تواجه صناع القرار فيما يلي : (أ) كيف يمكن التصدي لمشكل تقلبات الأسعار في ظل ارتفاع أسعار النفط، والتي لا تستجيب لأسس سوق النفط؛ (ب) كيف يمكن التوفيق بين سياسة الميزانية المتعلقة بالتحكم في النفقات العمومية مع مواصلة تنويع المشاريع التي تتطلب بدورها نفقات عمومية إضافية[9].

49. لقد أثرت الاضطرابات التي وقعت سنة 2013، منذ تنحية الرئيس مرسي، سلبا على الاقتصاد في **مصر**. وتسببت التوترات السياسية في إعاقة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية وفي ركود الاقتصاد الذي يبدو أنه سيستمر لمدة معينة. في ظل هذه الظروف، تراجع النمو تراجعا طفيفا : 1,9% سنة 2013 مقابل 2,2% سنة 2012. ويمكن تفسير تراجع النشاط الاقتصادي بتقلص الطلب الداخلي، علما أنه محرك

[8] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة، أحوال وآفاق الاقتصاد العالمي 2014

[9] المذكرة التقديمية لمشروع القرار بمثابة قانون المالية التكميلي لسنة 2012 (http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d-inflation.html)

النمو، والذي لم يساهم إلا بـ2,7 نقط. وساهم الاستهلاك النهائي بـ2,3 نقط، منها 2,4 نقط تأتي من استهلاك الأسر المعيشية. وأثر الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت سلبا على النمو بـ0,4 نقطة. وفي المقابل، ساهم الطلب الخارجي بـ1,5 نقطة، بالنظر لارتفاع الواردات، من بين أسباب أخرى.

50. ويشير التحليل على أساس العرض إلى أن حوالي نصف هذا النمو يأتي من قطاع الخدمات، يليه قطاع الصناعة الذي يمثل 38,6% من القيمة المضافة الإجمالية، ثم قطاع الزراعة الذي يمثل 14,6% (انظر الجدول 2).

51. وحسب الإسقاطات الرسمية، سينتعش النمو في مصر سنة 2014 إلى حدود 2,1%.[10] ويُرتقب أن تتسارع وتيرته انطلاقا من 2014. ويساهم تحسن النشاط الاقتصادي في انتعاش الإنتاج الوطني. إضافة إلى ذلك، سيُمكّن تحسن بيئة الأعمال من تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى، لاسيما الطاقية. من جهة أخرى، ستُساعد زيادة الاستقرار السياسي داخل البلد في تحسين الوضع الأمني الذي سيُحفّز بدوره انتعاش قطاع السياحة.

52. أما بالنسبة **لليبيا**، فقد تراجع النمو بشدة ليستقر في (2,0-%) سنة 2013 مقابل 104,1% [11] سنة 2012، بسبب انخفاض إنتاج النفط إثر التوترات السياسية التي شهدها البلد منتصف سنة 2013، وتراجع الصادرات واضطراب الوضع الأمني. ويُرتقب أن يتسارع النمو بوتيرة ملموسة سنة 2014 بـ15,1 نقطة، بفضل استئناف إنتاج النفط، والاستثمارات العمومية المكثفة في إعادة البناء لما بعد النزاعات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذا ما تحسنت الأحوال السياسية.

53. وبالنسبة لاقتصاد العرض، يبدو بأن قطاع الصناعة (بالأسعار الثابتة لسنة 1997)، بما في ذلك المحروقات، هو الأكثر مساهمة في النمو ويمثل 58,9% من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج، يليه قطاع الخدمات بنسبة 38,8%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 23%.

54. وبالنظر لتقلبات أسعار النفط، يتمثل أبرز تحد بالنسبة لليبيا في مواصلة صياغة الاستراتيجيات وتنفيذ مشاريع تنويع الاقتصاد في القطاعات غير المحروقاتية، بهدف تقليص الهشاشة.

55. وتأكدت مقاومة الاقتصاد **الموريتاني** سنة 2013، رغم تواصل الركود العالمي سنة 2012. وساهم قطاعا الزراعة والبناء بشكل ملموس في هذه المقاومة، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية المطبقة سنة 2012، والتي كانت آثارها أكثر بروزا سنة 2013. الا ان متوسط معدل النمو السنوي انخفض قليلا الى6,7% سنة 2013 و هي نسبة قريبة من معدل 7,0% المسجلة سنة 2012 مما أكد التوقعات لسنة 2013.

56. و سيستمر انتعاش النشاط الاقتصادي سنة 2014 مع استمرار تحسّن أُسُس الاقتصاد. ويُرتقب أن يبلغ معدل النمو 6,8% لاسيما بتحفيز من قطاعات المعادن، والبناء، والزراعة، والخدمات. وسيتم جذب المستثمرين الأجانب عبر قطاعي المعادن والنفط اللذين ستزداد قوتهما، في تحفيز النمو الاقتصادي. ويمثل أيضا اكتشاف المعادن غير الحديدية والاستثمار فيها عاملا رئيسيا في النمو، رغم أن أسعار معدن الحديد ما تزال أقل من الطفرة التي شهدتها سنة 2011. وسيساهم استغلال النفط أيضا في هذا النمو، رغم وجود تفاوت بين التنقيب عن آبار النفط المستدامة وتفعيل إنتاجها في السنوات المقبلة. ويُرتقب أن يتحسن

[10] وحدة المعلومات الاقتصادية، الدراسة الاستقصائية السنوية 2013 التي أنجزها مكتب شمال أفريقيا (مصر)

[11] هذه القيمة الاستثنائية تمثل مستوى انتعاش قوي جدا للنشاط الاقتصادي في وضع ما بعد النزاع. وبالتالي، يمكن أن تختلف تقديرات ازدهار النمو الليبي اختلافا ملحوظا من مصدر لآخر

الإنتاج الزراعي بشكل طفيف سنة 2014، إذا ظلت الظروف المناخية ملائمة في المنطقة. وإلى جانب هذه العناصر، تتمثل التحديات الرئيسية التي ينبغي مواجهتها في كل من الاستهلاك السريع والفعال للمساعدة المالية المقدمة من المانحين، وتسريع تنويع الاقتصاد من أجل تشجيع النمو الشامل والعام الذي سينعكس إيجابا على التطور الاجتماعي.

57. وفي **المغرب**، تحسن متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي بـ4,8% مقارنة مع 2,7% المسجل سنة 2012[12]. ويرجع هذا النمو إلى الأداء الجيد للنشاط الاقتصادي الوطني على وجه العموم ونشاط القطاعات الحيوية التي تساهم بشكل ملموس في الثروة الوطنية، لاسيما أنشطة القطاع الأول والثالث. إلى جانب ذلك، تنبئ مؤشرات الظرفية الحديثة بتواصل انتعاش بعض شعب القطاع الثاني، لاسيما بالنظر للتحسن التدريجي في الطلب الخارجي الموجه للمغرب.

58. بالنسبة للطلب العام، شهد استهلاك الأسر المعيشية وتيرة جيدة طيلة سنة 2013، ساهم فيها التحكم في أسعار الاستهلاك، من جهة، وتحسّن دخل الأسر المعيشية الذي استفاد من الأثر الملموس للموسم الزراعي الجيد 2013/2012، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وتحسن حالة سوق الشغل والتطور الجيد نسبيا في قروض الاستهلاك غير المسددة. إلى جانب ذلك، استمر مجهود الاستثمار، مستفيدا من الأداء الجيد لمخصصات الاستثمار في ميزانية الدولية، وإيرادات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وواردات المقاولات من سلع التجهيز، إضافة إلى انتعاش قروض التجهيز غير المسددة. وعموما، يساهم الطلب المحلي في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,4%، والنفقات العمومية بنسبة 0,7%، واستهلاك الأسر المعيشية بـ2,4%، والتكوين الخام للرأسمال الثابت بنسبة 0,7%.

59. أما بالنسبة للعرض، فقد ارتفع نمو الزراعة بمعدل 12,0% وساهم بنسبة 14,1% في إجمالي القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013، وبلغ نمو قطاع الصناعة 1,2%، إذ ساهم بنسبة 28,0% في إجمالي القيمة المضافة، وسجل قطاع الخدمات نموا بنسبة 3,0% وساهم بنسبة 49,2% في إجمالي القيمة المضافة[13].

60. وتتوقع المندوبية السامية للتخطيط أن يتباطأ الناتج المحلي الإجمالي الى نسبة 4,2% سنة 2014 نظرا لانخفاض الإنتاج الزراعي بسبب التقلبات المناخية. ومع ذلك، تتمثل أبرز التحديات المرتبطة بهذا التوقع في كيفية عكس منحى إيرادات السياحة، وتحويلات الأموال، وخصوصا كيفية تطبيق أكبر عدد من استراتيجيات التنويع ذات فعالية على المديين القصير والطويل بهدف القضاء على الهشاشة الحالية المرتبطة بقطاع الزراعة وبالطلب الخارجي.

61. وفي **السودان**، أعلنت الحكومة عن المخطط الاستراتيجي الخماسي 2012-2017 الذي يرمي إلى تسريع النمو، إلا أن تنفيذه يعاني من النزاعات التي توتر العلاقات بين السودانَيْن، وشدة التدهور الأمني في جنوب السودان. وواصل النمو الاقتصادي في تحسنه، ليبلغ 3,6% سنة 2013 مقابل 1,4 سنة 2012، نتيجة أساسا للمخطط الاستعجالي ثلاثي السنة بهدف إنشاء تدابير التقويم وإجراء الإصلاحات الضرورية لتسوية الاستقرار السياسي، لكنه لم يُسفر بعدُ عن الآثار المنتظرة.

[12] الدراسة الاستقصائية السنوية 2013 التي أنجزها مكتب شمال أفريقيا (المغرب)

[13] الدراسة الاستقصائية السنوية 2013 التي أنجزها مكتب شمال أفريقيا (المغرب) ووحدة المعلومات الاقتصادية. هذا التصنيف لا يتطرق إلى جميع جوانب القيمة المضافة المشمولة في الناتج المحلي الإجمالي.

62. وتم التركيز على ضرورة تنويع الاقتصاد، في قطاعات أخرى غير إنتاج النفط؛ وبالتالي، تمثل الزراعة أهم قطاع مستهدف، من أجل الاستجابة لاحتياجات الاستهلاك الداخلي، والرفع من صادرات القطن وتحسين الزراعة عبر الشراكة الاستراتيجية مع الصين، والبرازيل وأستراليا.

63. وتتضمن هذه التدابير الرفع من المداخيل في قطاعات غير النفط، وتقوية الصادرات وتحسين استيفاء الضرائب، وأيضا إلغاء الإعانات على المحروقات.

64. وتشير التوقعات الرسمية لسنة 2014 إلى معدل نمو 2,8%. غير أنه يتعين التصدي للعديد من التحديات، ويتمثل أبرزها في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي بهدف التحكم في التضخم. ونذكر من بين التحديات الأخرى: استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقليص عجز ميزان الأداء، والرفع من احتياطيات العملة.

65. وبالنظر لضعف الطلب الخارجي وتباطؤ الاقتصاد العالمي، خصوصا في منطقة اليورو، تباطأ النمو في **تونس** ليستقر في 2,9% سنة 2013 مقابل 3,6% سنة 2012. وتباطأ نمو جميع القطاعات تقريبا باستثناء الصناعة التي استفادت من إعانات الحكومة لتشجيع الطلب المحلي.

66. ويتبين من التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي المحقق في غضون سنة 2013 تراجع القطاع الزراعي والصيد (3,3-%) بالنظر أساسا للانخفاض الملموس في إنتاج الحبوب. من جهة أخرى، شهدت الصناعات غير التحويلية انخفاضا طفيفا في القيمة المضافة (0,4-%) الناتج أساسا عن تراجع الإنتاج الطاقي (3,2-%)، خصوصا في قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي (3,8-%). وكان من المحتمل أن يصبح هذا الانخفاض أكثر حدة لولا ارتفاع الإنتاج المعدني ب 3,2%.

67. وفي المقابل، ارتفع النمو الاقتصادي في الأنشطة غير التجارية (5,4%) وفي القطاعات التجارية (4,3%)، لاسيما في قطاعات الاتصالات (9,8%)، والنقل (4%)، والسياحة (1,9%)، وذلك رغم تراجع ملحوظ في المؤشرات الرئيسية المسجلة في هذا القطاع.

68. وظل الطلب المحلي، وهو محرك النمو سنة 2012، العامل الأساسي في النمو سنة 2013 بنسبة 4,0%. وساهم فيه الاستهلاك النهائي بحوالي 7,9%، والاستهلاك الخاص بمعدل 3,7%. من جهة أخرى، استمر الاستثمار الخام في التحسن مرتفعا بنسبة 10,7% مقارنة مع السنة الماضية، مما رفع النمو بحوالي 0,5 نقطة[14]. وتضاءلت الصادرات الصافية بـ1,1 نقطة.

69. وتستهدف توقعات سنة 2014 نمو حقيقيا بنسبة 3,8%، مع التركيز على انخفاض عجز المالية العمومية والدين الخارجي. وحسب الميزانية[15]، تتمثل الأولويات الرئيسية في توفير الموارد الضرورية لبرامج التنمية والتشغيل. وتؤكد الميزانية أيضا على الحاجة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وبالتالي مواصلة منح الإعانات للسلع والخدمات الأساسية، لاسيما الطاقة والنقل. وفي المقابل، ستستمر العديد من التحديات مثل طريقة استعادة النمو الاقتصادي المستدام، والقوي والشامل، يصاحبه الحفاظ على مستوى متدني من الاستدانة الخارجية ومستوى مقبول في احتياطيات الصرف. بالموازاة مع ذلك، يستلزم التصدي لمعدل البطالة المرتفع تحسينا ملموسا في الاستثمار الخاص، عبر السياسات التي تستهدف العرض.

[14] المصادر الوطنية ووحدة المعلومات الاقتصادية 2013

[15] كان ينبغي مراجعتها تبعا لإنشاء الحكومة الجديدة

ثانيا – التضخم وسعر الصرف: وتيرة تنازلية لمعدل التضخم يحفزها تراجع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية

70. تحاول معظم البنوك المركزية في شمال أفريقيا تقليص التضخم باستعمال أدوات مثل السياسات النقدية، يدعمها نظام الصرف. ويُرتقب أن يتقلص متوسط معدل تضخم أسعار الاستهلاك بشكل طفيف ليبلغ 8,1% سنة 2013، مقارنة مع 9,1% سنة 2012، وذلك بالنظر للتراجع الطفيف في أسعار المنتجات الغذائية.

71. ويهدف البنك المركزي الجزائري إلى التحكم في الكتلة النقدية وبالتالي حصر التضخم. وفي هذا السياق، قيّد البنك القروض عبر تعديل الاحتياطيات الإلزامية. وبما أن **الجزائر** مستورد ضخم للمنتجات الزراعية، بلغ متوسط معدل تضخم أسعار الاستهلاك 4,8% سنة 2012 مقارنة مع 8,9% سنة 2012. وبما أن قطاع الواردات يظل محدودا، وباعتبار أن أسعار المواد الزراعية لن ترتفع ارتفاعا ملحوظا، يرتقب أن يتراجع معدل التضخم ليستقر في 4,4% سنة 2014.

72. وبالنظر للانخفاض التدريجي في قيمة الجنيه المصري مقارنة مع الدولار، تزايد معدل التضخم في أسعار الاستهلاك في **مصر** إلى 9,1% سنة 2012-2013، مقارنة مع 7,1% في السنة المالية 2011-2012. ويرجع هذا الوضع جزئيا إلى تقليص الإعانات المخصصة لأسعار المنتجات الغذائية، لأن مصر تُعد أكبر مستورد للقمح في شمال أفريقيا. ومن جهة أخرى، بما أن قيمة الجنيه تتراجع بوتيرة أسرع، وأن الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية غير النفطية ترتفع، فإن معدل تضخم أسعار الاستهلاك سيستقر في المتوسط في 10,2% سنة 2014. إضافة إلى ذلك، وحسب توقعات الانخفاض السريع في قيمة الجنيه سنة 2014 (في حدود 9,21 جنيه مصري للدولار الواحد، مقارنة مع 9,14 جنيه مصري للدولار الواحد سنة 2013) وبالنظر لتقلب الأسعار الدولية للمنتجات الأساسية غير النفطية، يُنتظر أن يرتفع معدل تضخم أسعار الاستهلاك إلى ما متوسطه 10,2% سنة 2014.

الجدول 3 : معدلات التضخم السنوية في شمال أفريقيا، 2011-2014

	الجزائر	مصر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس	شمال أفريقيا
2011	4,5	10,1	15,5	5,7	0,9	17	3,6	7,8
2012	8,9	7,1	6,1	4,9	1,3	36	5,5	9,1
2013- تقدير	4,8	9,1	3,1	4,1	1,9	34	5.6	8,1
2014- توقع	4,4	10,2	5,0	4,7	2,4	22	5,2	7,4

المصدر : البيانات الوطنية (دراسة استقصائية أنجزها المكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا، المواقع الإلكترونية الرسمية)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة 2013، صندوق النقد الدولي 2013، وحدة المعلومات الاقتصادية، كانون الأول/ديسمبر 2013.

73. وحسب البنك المركزي **الليبي**، تراجع التضخم ليستقر في المتوسط في 3,1% سنة 2013، مقابل 6,1% سنة 2012. وانخفض المعدل المتوسط لتضخم أسعار الاستهلاك بفضل الإعانات التي تعتمدها الحكومة لتقليص الضغط الاجتماعي. ومع ذلك، تشير التوقعات إلى معدل تضخم بنسبة 5% سنة 2014، رغم الإبقاء على الإعانات الحكومية واستمرار الاحتياطيات الضخمة من العملة لدعم العملة الوطنية أمام الضغوط التضخمية.

74. وتراجع تضخم أسعار الاستهلاك في **موريتانيا** بشكل طفيف ليبلغ 4,1% سنة 2013 مقارنة مع 4,9% سنة 2012، بالنظر لتراجع أسعار المنتجات الغذائية والمواد الأولية الصناعية.

75. وبفضل موسم زراعي ملائم وتباطؤ ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية سنة 2014، يُرتقب أن ينحصر معدل التضخم ويبلغ في المتوسط 4,7% سنة 2014. ويبدو البنك المركزي الموريتاني مستعدا لتقييد السياسة النقدية بهدف الحد من الوتيرة التضخمية، عبر استخدام الآليات غير المباشرة للسياسة النقدية، ومن بينها الرفع من الاحتياطيات الإلزامية، إذا كان فائض السيولة يؤثر في استقرار النظام البنكي.

الرسم البياني 3 : تطور معدل التضخم السنوي في شمال أفريقيا 2012-2014

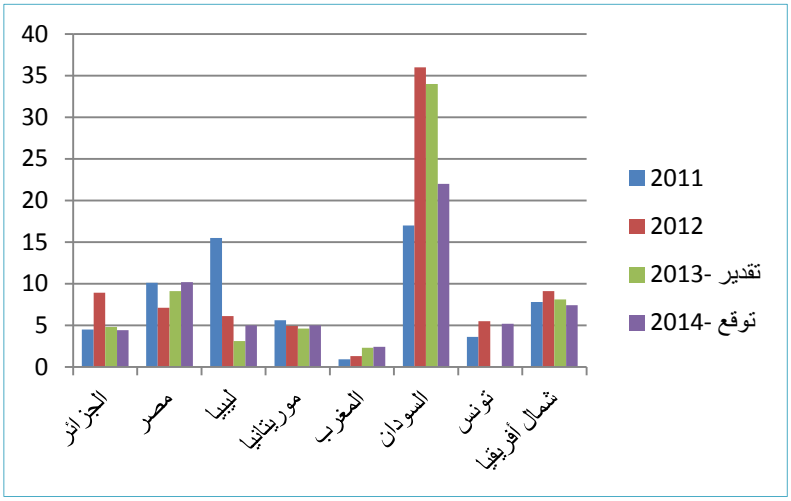

المصدر : البيانات الوطنية، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية السنوية 2012 التي أنجزها المكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا، صندوق النقد الدولي، وحدة المعلومات الاقتصادية،

76. يشهد **المغرب** على مدى السنوات الماضية، معدل تضخم أسعار الاستهلاك معتدلا نسبيا، بالنظر للإعانات، خصوصا لفائدة الطاقة والمنتجات الغذائية الأساسية. وتواصل السلطات العمومية حصر التضخم بحيث بلغ متوسط معدله 1,9% سنة 2013 مقارنة مع 1,3 سنة 2012، ويرجع ذلك أساسا إلى التضخم المستورد بسبب ارتفاع أسعار النفط. ويُرتقب أن يبلغ معدل التضخم 2,4% سنة 2014، غير أن التقلبات المناخية في المحصول الوطني يمكن أن تتسبب في طفرات في أسعار المواد الأساسية على المدى المتوسط.

77. وبسبب الانخفاض الشديد في قيمة الجنيه **السوداني**، الذي تصاحبه سياسة صارمة للكتلة النقدية، شهد تضخم أسعار الاستهلاك وتيرة تنازلية سنة 2013. وحسب البنك المركزي السوداني، بلغ معدل التضخم 34% سنة 2013 مقابل 36% سنة 2012. ويُنتظر أن تستمر هذه الوتيرة التنازلية سنة 2014 كما يُرتقب أن يستقر معدل التضخم السنوي في 22% في المتوسط.

78. ورغم أن حجم الإعانات المخصصة للمنتجات الأساسية، والنقل، والكهرباء، والغاز، والوقود بلغ 5,9% من الناتج المحلي الإجمالي في **تونس**، إلا أن الضغط على أسعار الاستهلاك الذي ينتج عن أسعار النفط أحدث ارتفاعا طفيفا في متوسط معدل تضخم أسعار الاستهلاك، مما جعله يرتفع إلى 5,6% سنة 2013 مقارنة مع معدل متوسط 5,5% سنة 2012. وبسبب التحكم في الأجور وانخفاض الإعانات، يُرتقب أن ينخفض معدل التضخم شيئا ما إلى حدود 5,2% سنة 2014[16].

[16] تقرير عن مشروع ميزانية 2013، وزارة المالية

الجدول 4 : سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

البلدان	الجزائر	مصر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
العملات الوطنية مقابل دولار واحد							
2011	72,94	5,94	1,26	8,07	8,08	2,68	1,41
2012	77,54	6,06	1,26	8,60	8,63	4,43	1,56
2013- انجاز	79,80	6,91	1,28	8,39	8,41	5,90	1,64
2014- توقع	79,85	7,21	1,31	8,61	8,19	6,53	1,72
العملات الوطنية مقابل يورو واحد							
2011	101,51	8,26	1,63	11,22	11,25	3,06	1,96
2012	99,68	7,79	1,65	11,06	11,09	3,90	2,01
2013- تقدير	105,97	9,14	1,69	11,09	11,15	5,43	2,17
2014- توقع	102,41	9,21	1,65	10,99	11,22	8,05	2,19

المصدر : البيانات الوطنية (دراسة استقصائية أنجزها المكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا 2013، صندوق النقد الدولي، وحدة المعلومات الاقتصادية، كانون الثاني/ديسمبر 2013.

79. وتختلف أنظمة الصرف في شمال أفريقيا من بلد لآخر. وتؤثر بشكل ملموس، حسب البلدان، على تنافسية الصادرات وعلى التحكم في الواردات وفي التضخم.

80. ويدير البنك المركزي **الجزائري** نظام التعويم للدينار الجزائري. وتهدف هذه السياسة إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف. وفي حين تحاول الحكومة الحد من الطلب على الواردات، يُرتقب أن تنخفض قيمة الدينار تدريجيا لتبلغ 79,80 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 2013، ثم 79,85 دينار جزائري للدولار الواحد، سنة 2014، مقارنة مع معدل متوسط 77,54 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 2012. ومقارنة مع اليورو، بلغ المعدل 105,97 دينار جزائري لليورو الواحد سنة 2013، مقارنة مع 99,68 دينار جزائري لليورو الواحد سنة 2012. ويُنتظر أن تنخفض قيمة الدينار بشكل طفيف سنة 2014، لتبلغ 102,41 دينار جزائري لليورو الواحد. ومع ذلك، يملك البنك المركزي مخزونات واحتياطيات ضخمة من العملة تعادل حوالي 191 مليار دولار أمريكي في نهاية 2013، ستتمكن بفضلها من تفادي كل ضغط نحو الانخفاض.

81. ويدير البنك المركزي **المصري** نظام انخفاض القيمة التدريجي للجنيه المصري. ويُرتقب أن تنخفض قيمة الجنيه قليلا مقارنة مع الدولار الأمريكي لتبلغ 6,91 جنيه مصري للدولار الواحد سنة 2012-2013، مقارنة مع 6,06 جنيه مصري للدولار الواحد سنة 2011-2012. وبنفس الوتيرة، انخفض الجنيه المصري مقارنة مع اليورو ليصل إلى 9,14 جنيه مصري لليورو الواحد سنة 2012-2013، مقارنة مع 8,26 جنيه مصري لليورو الواحد سنة 201-2012، وسيرتفع إلى 9,21 جنيه مصري لليورو الواحد سنة 2013-2014 لأن ضعف تدفقات رؤوس الأموال سيتواصل سنة 2014 (انظر الجدول 4).

82. وفي **ليبيا**، يرتبط الدينار بحقوق السحب الخاص. وبالتالي، بلغ السعر المتوسط لصرف الدينار 1,28 دينار ليبي للدولار الواحد سنة 2013 مقارنة مع 1,26 دينار ليبي للدولار الواحد سنة 2012، وهو منخفض قليلا مقارنة مع اليورو 1,69 دينار ليبي لليورو الواحد سنة 2013 مقارنة مع 1,65 دينار ليبي لليورو الواحد سنة 2012. وشهدت الكتلة النقدية ارتفاعا سريعا منذ 2011، مما أسفر عن ارتفاع حجم النقود المتداولة. وإثر إزالة القيود، استعمل البنك المركزي احتياطيات الصرف لفائدة الأبناك التجارية التي تبيع مقابل العملة المحلية، مما رفع مستوى السيولة في القطاع البنكي سنة 2013. ولا يُرتقب أي تغيير ملحوظ سنة 2014 من حيث سعر صرف الدينار مقابل الدولار أو اليورو.

83. وتعتمد **موريتانيا** نظام صرف مرن. ويُنتظر أن تنخفض قيمة الأوقية إلى 297,6 أوقية موريتانية للدولار الواحد سنة 2013، مقارنة مع 296,6 أوقية موريتانية للدولار الواحد سنة 2012. وسيستمر البنك المركزي الموريتاني في تعزيز سوق الصرف، لأن السوق غير الرسمي يملك ما يكفي من السيولة للمساهمة في استعادة استقرار سعر الصرف في السوقين معا. ورغم تفضيل حكومة موريتانيا لاستقرار سعر الصرف مع الدولار، إلا أنه يُرتقب انخفاض قيمة الأوقية إلى 299,5 أوقية موريتانية للدولار الواحد سنة 2014، وذلك بالنظر أساسا للحركة المتواصلة لنظام العملة العائم، والذي حاولت بفضله السلطات مقاومة ضغوط انخفاض القيمة.

84. وتتم إدارة نظام الصرف الثابت **بالمغرب** مقارنة مع سلة من العملات يهيمن عليها اليورو. وخفض البنك المركزي المغربي، عبر سياسته النقدية الموسعة، سعر الفائدة الموجّه بـ25 نقطة أساسية ليعود إلى 3% في آذار/مارس 2012؛ وبنهاية أيلول/سبتمبر، خفض البنك حصة الاحتياطيات الإلزامية من 6% إلى 4%. وانخفض سعر صرف الدرهم قليلا في المتوسط إلى 8,41 درهم للدولار الواحد سنة 2013، مقابل 8,63 درهم للدولار الواحد سنة 2012، وانخفضت قيمته مقابل اليورو لتبلغ 11,15 درهم لليورو الواحد سنة 2013 مقارنة مع 11,09 درهم لليورو الواحد سنة 2012. وليظل الدرهم تنافسيا ويُشجع الصادرات، يُنتظر أن يصل إلى سعر متوسط 8,19 درهم للدولار الواحد و11,22 درهم لليورو الواحد سنة 2014.

85. وبتاريخ 25 يونيو 2012، استبدل البنك المركزي **السوداني** نظام الصرف الثابت الفعلي بنظام الصرف العائم المدبَّر. بعد ذلك، تم خفض الجنيه السوداني بـ66%، من مستوى 5,90 جنيه سوداني للدولار الواحد إلى 4,43 جنيه سوداني للدولار الواحد. ويتم تطبيق هذا السعر المركزي على سداد التزامات الحكومة، واستيراد المحروقات، والمساهمة الجمركية، حسب الأسعار الثلاثة التالية: (1) السعر المدعّم المطبق على القمح وهو 2,9 جنيه سوداني للدولار الواحد ؛ (2) السعر الذي يشتري به البنك المركزي الذهب؛ (3) السعر المطبق على الأبناك التجارية والذي لم يُحدّد حتى يظل مساويا للسعر الموجه الخاص بالبنك المركزي مع زيادة نسبة يحددها هذا البنك. وتجدر الإشارة إلى أن خفض قيمة الجنيه السوداني ينشّط بدوره أنشطة المضاربة.

86. بعد الثورة، اعتمد البنك المركزي **التونسي** سياسات مرنة ووفّر السيولة اللازمة للأبناك. وتم ربط الدينار التونسي بسلة من العملات يهيمن عليها اليورو. فبعد أن شهد الدينار التونسي تقلبات شديدة سنة 2012، كانت وتيرته أكثر استقرارا سنة 2013. وفي المتوسط، شهد الدينار التونسي سنة 2013 خفضا طفيفا في قيمته مقابل الدولار ليبلغ 1,64 دينار تونسي للدولار الواحد سنة 2013 مقارنة مع 1,56 دينار تونسي للدولار الواحد سنة 2012. ورغم ذلك، سجل الدينار تحسنا ملحوظا مقابل اليورو، ليستقر في 2,17 دينار تونسي لليورو الواحد سنة 2013 مقابل 2,01 دينار تونسي لليورو الواحد سنة 2012.

ثالثا – الاستثمارات

أ- الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت في ارتفاع طفيف رغم السياق الإقليمي

87. شهد الحجم المرتقب للاستثمار الخام في الرأسمال الثابت في شمال أفريقيا ارتفاعا بـ2,6 مليار دولار أمريكي بالأسعار الثابتة للسوق سنة 2013، أي بارتفاع قدره 3,9%، لينتقل من 173,9 مليار دولار سنة 2012 إلى 176,5 مليار دولار سنة 2013 (انظر الجدول 6). لكن بالأسعار النسبية، شهد الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا طفيفا إذ انتقل من 28,9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 إلى 28,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 (انظر الجدول 6). ويُعد هذا الارتفاع في حجم الاستثمار أفضل بكثير من معدل (1,8-%) الذي شهدته المنطقة من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2013، والذي بلغ حوالي 14 مليون دولار أمريكي. ومن حيث الحجم، سيبلغ نمو الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت في المنطقة 5,7% أي 186,5 مليار دولار. وسيمثل هذا التحسن إحدى نتائج الإصلاحات الحالية في بيئة الأعمال والاستقرار الاقتصادي الكلي في بلدان شمال أفريقيا.

الجدول 5: نمو الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت في شمال أفريقيا، 2011-2012

الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت أو التكوين الخام للرأسمال الثابت، بمليار دولار وبالأسعار الجارية للسوق								
البلدان	الجزائر	مصر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس	شمال أفريقيا*
2011	75,4	39,5	1,8	1,3	35,7	8,6	11,2	173,5
2012	76,6	42,6	3,7	1,4	34,0	4,0	11,6	173,9
2013– تقدير	86,0	36,2	4,0	1,7	36,3	غير محدد	12,3	176,5
2014- توقع	91,2	37,9	4,1	2,5	37,9	غير محدد	12,9	186,5
التغيير2013 %	12,3	-15,0	6,9	21,4	6,8	غير محدد	6,0	3,9

المصدر : البيانات الوطنية، وحدة المعلومات الاقتصادية، وصندوق النقد الدولي

88. بالنسبة للاستثمار الخام في الرأسمال الثابت، بلغ حجمه في **الجزائر** 6.859 مليار دينار جزائري (حوالي 86,0 مليار دولار) سنة 2013 مقارنة مع 5,938 مليار دينار جزائري سنة 2012، أي بارتفاع بنسبة 12,3% (انظر الجدول 6). وتحسن أيضا التكوين الخام للرأسمال بنسبة 10,2% ليبلغ 510 مليار دينار جزائري سنة 2013، مقارنة مع 358 مليار دينار سنة 2012. وبنفس الشكل، شهد معدل الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا طفيفا ليبلغ 43,3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 مقارنة مع 42,1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012.

89. ويمكن أن يُعزى هذا التحسن في القيم المطلقة لحجم الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت أو التكوين الخام للرأسمال سنة 2013 مقارنة مع 2012 إلى نتائج الإصلاحات ومختلف السياسات في مجال الاستثمار، وتحسُّن التدابير التي أنجزتها الحكومة في السنوات الماضية. ويمكن أن نشير من جهة أخرى إلى ما يلي : بالنسبة للسياسة الطاقية، تعتزم سوناطراك، الشركة العمومية للنفط والغاز، تخصيص 80 مليار دولار في السنوات الخمسة القادمة لأنشطة الاستغلال الجديدة للاستجابة للطلب على المنتجات النفطية المكررة؛ والإعلان عن اكتشافات جديدة في حوض بركين؛ وتعديل قانون 2005 المتعلق بالمحروقات الذي صادق عليه البرلمان شهر كانون الثاني/يناير 2013، والذي ينص على حساب الضريبة على الشركات الأجنبية على أساس أرباحها بدلا من مداخيلها. لا شك وأن مختلف هذه العلامات كانت عوامل تحفيز الاستثمار في البلد.

90. وفي **مصر**، يُنتظر أن ينخفض الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت بنسبة 15% لينتقل من 42,6 مليار دولار سنة 2011-2012 إلى 36,2 مليار دولار سنة 2012-2013 بالأسعار الجارية للسوق. غير أن هذا المعدل نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع بـ0,6%. ويُرتقب أن ينخفض الاستثمار الإجمالي من 258,1 مليار جنيه مصري سنة 2011-2012 إلى 248,6 مليار جنيه مصري سنة 2012-2013، ويرتفع الاستثمار الخاص من 246,1 مليار جنيه مصري سنة 2011 إلى 241,6 مليار جنيه مصري سنة 2012-2013[17]. وتنتج هذه الوتيرة نحو الانخفاض في الاستثمارات عن الأزمة السياسية الاجتماعية التي تشهدها مصر.

91. وتهدف الحكومة إلى استثمار إجمالي بمبلغ 273,2 مليار جنيه مصري سنة 2013-2014، منها حوالي 103 مليار جنيه مصري مقدمة من الدولة (هبات وإعانات من دولة الإمارات العربية ومن صندوق النقد الدولي)؛ في حين يُقدّر الاستثمار الخاص في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص في 170 مليار جنيه مصري، حسب مخطط استثمار واسع في مجالات البنيات الأساسية، والكهرباء، والماء، وأداء المستحقات المتأخرة لمقاولي شركات الطاقة. ويُرتقب سنة 2014 أن تستمر السياسة في طموحها لتشمل مخطط الاستثمار العمومي الواسع للحكومة. وتهدف هذه السياسة إلى مواصلة تدابير وزارة الكهرباء المُعلن عنها شهر كانون الأول/ديسمبر 2012 والتي تتمثل في إطلاق مشاريع كبرى للكهرباء الخاصة (محطة بقدرة طاقية 2250 ميغاواط في ديروط، وفي منطقة البحيرة، وسلسلة من المحطات الريحية في خليج السويس)، والتي استقطبت بالفعل العديد من المستثمرين قبل الثورة. وتبين الآفاق بأن بيئة الأعمال ستتحسن ما بين 2014-2018 بالنظر للجهود المبذولة حاليا للخروج من الأزمة السياسية. لكن، يستمر تأثر بيئة الأعمال بعدم اليقين السياسي، وتزايد ارتفاع مستوى الإرهاب، رغم وجود بعض الإصلاحات الاقتصادية التي تشق طريقها ببطء.

92. وارتفع الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت بوتيرة أبطأ في **ليبيا** ليبلغ 243 مليون دولار سنة مقارنة مع 1.906 مليون دولار سنة 2012. ونسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، شهد هذا المعدل ارتفاعا طفيفا لينتقل من 18,0% سنة 2012 إلى 19,8% سنة 2013، بفضل مواصلة جهود تقويم الإنتاج إضافة إلى النمو الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي المسجل سنة 2013 مقارنة مع 2012. وبلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية 522 مليون دولار سنة 2013، بارتفاع طفيف عن 2012. وتواصل الحكومة إصلاحاتها الحالية مثل : المخططات الرامية إلى فصل أنشطة التكرير والمنتجات البتروكيميائية للشركة الوطنية للنفط، وإنشاء الشركة الوطنية لتكرير النفط والإنتاج البتروكيميائي، في الجهة الشرقية للبلد. وتعزز هذه المخططات إرادة الحكومة لمواصلة استراتيجية تنمية اقتصادية أكثر شمولا. ويُرتقب أن يستمر الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت في الارتفاع سنة 2014 ليبلغ حجمه 6,9% ويشهد وتيرة مماثلة سنة 2015، ليفوق المستوى الذي حققه سنة 2010.

93. وفي **موريتانيا**، شهد الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت ارتفاعا بحوالي 21,4% ليستقر في 1,7 مليار دولار سنة 2013 مقارنة مع 1,4 مليار دولار سنة 2012 (انظر الجدول 5). في المقابل، انخفض الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت بنسبة 4,7% من الناتج المحلي الإجمالي بالقيم النسبية ليستقر في 42,3% سنة 2013، مقارنة مع 47,0% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012، بالنظر لآثار الأسعار وارتفاع الإنتاج. ويُنتظر أن ينخفض الاستثمار الثابت إلى 37,3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 مقارنة مع 42,3% سنة 2013، لكنه سيرتفع من حيث الحجم إلى 2,5 مليار دولار سنة 2014

[17] بيانات وحدة المعلومات الاقتصادية، كانون الثاني/يناير 2014

مقارنة مع 1,7 مليار دولار سنة 2013. وقد يكون هذا التحسن في حجم الاستثمارات ناتجا عن الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمارات الذي يُعد أحد الإكراهات أمام تطوير القطاع الخاص. وهكذا، تم اعتماد قانون جديد للاستثمارات سنة 2012 ليساعد على تفعيل الشباك الوحيد (الموجود مسبقا) وتبسيط الإجراءات الإدارية فيما يخص الاستثمارات الجديدة. إضافة إلى ذلك، تمت صياغة استراتيجية تطوير القطاع الخاص سنة 2013 وسيتم اعتمادها سنة 2014. وبالنظر للتوقعات، ستشهد موريتانيا سنة 2014 انخفاضا بنسبة 10,3% في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، علما أن هذه الأخيرة بلغت في السنة الماضية 1153,9 مليون دولار.

94. وفي **المغرب**، ارتفع الاستثمار الإجمالي بشكل طفيف ليصل إلى 304,4 مليار درهم سنة 2013، مقابل 292,4 مليار درهم سنة 2012. ويُرتقب أن يرتفع الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت ارتفاعا طفيفا إلى 36,3 مليار دولار سنة 2013، مقابل 34 مليار دولار سنة 2012. إلا أنه وبالقيم النسبية، تقلص الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت بنسبة 1,0% ليبلغ 34,4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 مقارنة مع 35,3% سنة 2012. من جهة أخرى، سيأخذ التكوين الخام في الرأسمال الثابت نفس الوتيرة وسيشهد انخفاضا بنسبة 4,5% بعد أن ارتفع بنسبة 5,2% سنة 2012.

95. وإلى جانب الاستثمار في السكن والبنيات الأساسية، تحاول الحكومة في إطار مخطط رؤية 2020 استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما في قطاعات المكونات الإلكترونية، والنسيج، وترحيل الخدمات، والسياحة. وفي سياستها لتشجيع الاقتصاد، بذلت الحكومة جهود استثمار سنة 2013. واستفادت هذه الدينامية من الأداء الجيد لصرف مخصصات الاستثمار من ميزانية الدولة التي وصلت إلى 48,3 مليار درهم سنة 2013؛ وارتفاع إيرادات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ25,2% لتصل إلى 40,2% مليار درهم؛ وارتفاع واردات المقاولات من سلع التجهيز بنسبة 8,2% لتبلغ أكثر من 79 مليار درهم، وانتعاش قروض التجهيز غير المسددة لترتفع إلى 2,4% بنهاية 2013 (39,1 مليار درهم)، بعد انخفاض بنسبة 0,8% في السنة الماضية. ومن حيث الآفاق، ستشهد الاستثمارات الخام في الرأسمال الثابت نموا بنسبة 4,4% سنة 2014 لتصل إلى 37,9 مليار دولار.

96. وينبني تحليل الاستثمارات في **السودان** عموما على التطورات الماضية، بسبب عدم توفر البيانات اللازمة. بالفعل، فحسب نتائج السنوات الماضية، تقلص الاستثمار عموما. غير أن المخطط الاستراتيجي الخماسي 2012-2017 ينص على تنويع الاقتصاد بفضل الاستثمارات في الزراعة والتمويل الأصغر والبنيات الأساسية (مثلا في بناء السدود والطرق)، وأيضا الاستثمار في قطاع المعادن. ورغم غياب الاستقرار الاقتصادي، يواصل السودان إصلاحاته لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقروض والإعانات، خصوصا القادمة من بلدان الخليج والبلدان الآسيوية، لاسيما الصين. وتم اتخاذ تدابير إضافية في قطاعات المحروقات والمعادن، وترتقب ميزانية 2013 ارتفاع إنتاج النفط.

97. وفي **تونس**، تحسن الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت من حيث الحجم، ليبلغ 12,3 مليار دولار سنة 2013 مقارنة مع 11,6 مليار دولار سنة 2012. وهو ما يعادل بالتالي 24,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 مقارنة مع 23,2% سنة 2012. وحسب البيانات الرسمية، سيرتفع التكوين الخام في الرأسمال الثابت بنسبة 12,0% لينتقل من 15700 مليون دينار تونسي سنة 2012 إلى 17,400 مليون دينار تونسي سنة 2013، في حين لم ترتفع الاستثمارات الإجمالية إلا بنسبة 7% (أي من 18100 مليون دينار تونسي سنة 2012 إلى 20100 مليون دينار تونسي سنة 2013). وتواصل تونس تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى إنشاء البيئة الملائمة للأعمال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إلا أن تأثير هذه

الإصلاحات لم يظهر بعدُ على المدى القصير. وبالتالي، انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 20% ليبلغ 1243 مليون دولار مقارنة مع 1554 مليون دولار سنة 2012. ويُفسر هذا الانخفاض النسبي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالصعوبات الاقتصادية التي تشهدها البلدان الشريكة الرئيسية لتونس، إضافة إلى وضع البلاد الاجتماعي السياسي غير المستقر. وبالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الخواص، يتعين إنجاز بعض الإصلاحات لاسيما في قانون 1993 المتعلق بالاستثمار الذي لا يشجع بيئة الأعمال -حسب أرباب المقاولات- ويحتاج إلى إعادة النظر من أجل تبسيطه وإضفاء الشفافية عليه، مما سيساعد على تبسيط إجراءات إنشاء المقاولات وتحسين إجراءات التحكيم والصلح.

98. وعلى غرار باقي بلدان المنطقة دون الإقليمية، يتعلق الأمر بتحسين تنسيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار في شمال أفريقيا لتسريع الاستثمار الإقليمي.

ب- معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع الاستثمارات الداخلية يعيقه طول مدة الانتقالات السياسية الحالية

99. يبين تحليل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شمال أفريقيا انخفاضا طفيفا إلى 15,8 مليار دولار سنة 2013 مقارنة مع 16,8 سنة 2012. وبارتفاع مواز في حجم الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت بقيمة 176,1 مليار دولار سنة 2013 مقارنة مع 173,1 مليار دولار سنة 2012، شهد معدل الاستثمارات الأجنبية نسبة إلى الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت انخفاضا ملحوظا من 9,7% سنة 2012 إلى 8,9% سنة 2013. وتشير التوقعات إلى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة سيبلغ 10,6% بفضل تحسن مناخ الأعمال في المنطقة دون الإقليمية، والتدابير المنجزة حاليا في البلدان، والحاجة للرفع من العرض للاستجابة للطلب المحلي المتزايد في الارتفاع، إضافة إلى الاستثمارات الضخمة في البنيات الأساسية.

الجدول 6 : معدل الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت نسبة إلى الناتج الملحي الإجمالي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة إلى الاستثمارات الإجمالية (%)، 2011-2014

البلدان	الجزائر	مصر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس	شمال أفريقيا*
الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي								
2011	37,2	16,7	20,0	33,7	35,9	19,1	24,1	26,7
2012	42,1	15,6	18,0	47,0	35,3	18,7	25,4	28,9
2013- تقدير	43,3	16,2	19,8	42,3	34,3	20,3	24,6	28,7
2014- توقع	42,9	14,9	18,8	37,3	34,9	17,6	23,9	27,2
الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالنسبة المئوية من الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت								
2011	4,1	-1,3	5,7	59,7	8,3	غير محدد	4,3	12,5
2012	2,3	6,9	18,1	100,7	9,4	غير محدد	15,5	22,5
2013- تقدير	2,5	3,8	14,3	51,1	11,3	غير محدد	11,6	15,8
2014- توقع	3,8	6,5	16,5	43,2	9,7	غير محدد	13,1	15,5

المصدر : البيانات الوطنية، وحدة المعلومات الاقتصادية، كانون الأول/ديسمبر 2013، قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

100. ارتفع بشكل طفيف معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة إلى الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت في **الجزائر**، ليبلغ 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013، مقارنة مع 2,3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012. وبالقيم المطلقة، يُرتقب أن تصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخام إلى 1,8 مليار دولار أمريكي سنة 2013 في حين أنها استقرت في 1,5 مليار دولار سنة 2012. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالظروف الجيدة للاستثمار في قطاع المحروقات، رغم أن النظام الجبائي يُقيّد

الاستثمار الأجنبي سعيا نحو تطوير الصناعة المحلية. ويُرتقب أن تنخفض النفقات من الرأسمال سنة 2013 مقارنة مع 2012، مما سيساعد على تنويع الاقتصاد في قطاعات أخرى غير المحروقات.

101. ويُرتقب أن ينمو الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت بوتيرة أسرع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ليصل إلى 43,4% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، يُرتقب أن يبلغ معدل الاستثمارات الأجنبية الخارجية نسبة إلى الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت 3,8% سنة 2013.

102. وفي **مصر**، انخفض معدل الاستثمارات الأجنبية الخارجية نسبة إلى الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت انخفاضا ملحوظا، إلى 3,8% سنة 2013 مقارنة مع 6,9% سنة 2012. ويُفسر هذا الانخفاض بتقلص الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب الأزمة التي يعاني منها البلد. ومع ذلك، تبين التطورات الحالية تحسن هذا المعدل سنة 2014 ليبلغ 6,5%، بدعم من الأثر الإيجابي للإصلاحات الحكومية والمخطط الواسع لتطوير البنيات الأساسية.

103. وفي **ليبيا**، شهد معدل الاستثمارات الأجنبية الخارجية نسبة إلى الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت انخفاضا ملحوظا، من 18,1% سنة 2012 إلى 14,5% سنة 2013. ويُعزى انخفاض هذا المعدل إلى تقلص الاستثمارات المباشرة الأجنبية، مما يُبرز الأثر السلبي للاضطرابات الأمنية على الجاذبية العامة للبلد.

104. وبنفس الوتيرة، انخفض معدل الاستثمارات الأجنبية الخارجية نسبة إلى الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت انخفاضا ملحوظا في **موريتانيا**، لينتقل من 100,7% سنة 2012 إلى 51,1% سنة 2013. ومن حيث الحجم، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 1381 مليون دولار سنة 2012 إلى 1154 مليون دولار سنة 2013. ويُعزى هذا التقلص إلى النظرة السلبية تجاه تطور بيئة الأعمال في البلد، وتشير التوقعات إلى استمرار هذا الانخفاض سنة 2014، لتبلغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1036 مليون دولارامريكي.

105. وفي **المغرب**، نتج ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية الخارجية نسبة إلى الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت، من 9,4% سنة 2012 إلى 11,3% سنة 2013، عن ضعف ارتفاع الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت، الذي انتقل من 34000 مليون دولار سنة 2012 إلى 36300 مليون دولار سنة 2013. وبالموازاة مع ذلك، شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نموا ملحوظا من 2,8 مليار سنة 2012 إلى 3,6 مليار سنة 2013.

106. أما في **تونس**، انخفض معدل الاستثمارات الأجنبية الخارجية نسبة إلى الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت انخفاضا ملحوظا من 15,5% سنة 2012 إلى 11,6% سنة 2013، رغم أن الاستثمار الخام في الرأسمال الثابت لم يرتفع كثيرا إذ انتقل من 11,2 مليار دولار سنة 2012 إلى 11,6 مليار سنة 2013. في المقابل، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 20% لتنتقل من 1,5 مليار دولار سنة 2012 إلى 1,2 مليار دولار سنة 2013. ويُعزى انخفاض معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تراجع هذه الاستثمارات الذي يمكن تفسيره بالوضع الاجتماعي السياسي الذي يعاني منه البلد وبيئة الأعمال التي لا تتطور بما فيه الكفاية بالنسبة للقطاع الخاص.

رابعا – تطور المبادلات الخارجية والتكامل الإقليمي

أ- المبادلات الخارجية : استمرار تأثير البيئة السياسية والأمنية على الأداء التجاري

107. بقيمة 171,3 مليار دولار مقابل 197,6 مليار دولار سنة 2012، انخفضت صادرات المنطقة دون الإقليمية سنة 2013 بنسبة 13,3%. وينتج هذا الأداء الضعيف أساسا عن تراجع الصادرات الليبية بنسبة 38% و- نوعا ما- إلى تقلص الصادرات الجزائرية بنسبة 5,1%. وسجل الإنتاج الليبي للنفط ازدهارا نوعيا بنسبة 348% إثر الأزمة السياسية العسكرية لسنة 2011، ليتقلص من جديد إلى 0,9 مليون برميل في اليوم مقابل 1,3 برميل في اليوم سنة 2012، وذلك بسبب استمرار المشاكل الأمنية التي تؤثر مباشرة على سلسلة إنتاج ونقل المحروقات الخام. وبالنسبة للجزائر، نتج انخفاض الصادرات عن الآثار المتراكمة لتقلص إنتاج النفط (إلى 1,1 مليون برميل في اليوم) وانخفاض أسعار النفط الخام من 111,9 إلى 108,5 دولار للبرميل.

108. وبمستوى أقل، سجلت المغرب ومصر أيضا تقلصا في صادرات السلع، بنسبة 0,8% و0,4% على التوالي مقارنة مع 2012. ويُفسر هذا التقلص في المغرب بتراجع مبيعات الفوسفاط والمنتجات المشتقة بنسبة 23,3%. ومع ذلك، نمت الصادرات خارج قطاع الفوسفاط بنسبة 7.2٪، وذلك بسبب الأداء الجيد للحرف العالمية للمغرب، بما في ذلك السيارات (23٪)، وعلم الطيران (20٪)، والالكترونيات (+12٪) والصناعات الغذائية (7٪)، مما يؤكد صحة الخيارات الاستراتيجية لموقف المغرب على التخصص في تصدير ديناميكي لمنتجات ذات القيمة المضافة والتكنولوجي العالي. اما في مصر فيرجع ذلك بسبب المخاطر الأمنية على صادرات الغاز في سيناء.

109. وشهدت صادرات السودان وموريتانيا وتونس ارتفاعا بنسبة 17,6% و3,8% و2,3% على التوالي. وظلت تغيرات القيمة المطلقة متواضعة جدا وغير قادرة على عكس الوتيرة التنازلية الملحوظة في مجموع المنطقة دون الإقليمية. وما يزال المبلغ المتراكم لصادرات شمال أفريقيا أقل من 0,2% مقارنة مع مستواه سنة 2010. ويؤثر كل من استمرار عدم الاستقرار السياسي والتهديدات الأمنية على بعض البلدان، وضعف النمو في منطقة اليورو، وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية –بدرجات متفاوتة- في أداء اقتصاديات شمال أفريقيا وتحفيز صادراتها.

وبالنسبة لسنة 2014، يُرتقب أن تستمر الوتيرة التنازلية في مجموع المنطقة، مع تراجع جديد بنسبة 0,2% بسبب عدم اليقين الذي ما يزال يخيّم على صادرات المحروقات الليبية وشبه ركود أسعار النفط.

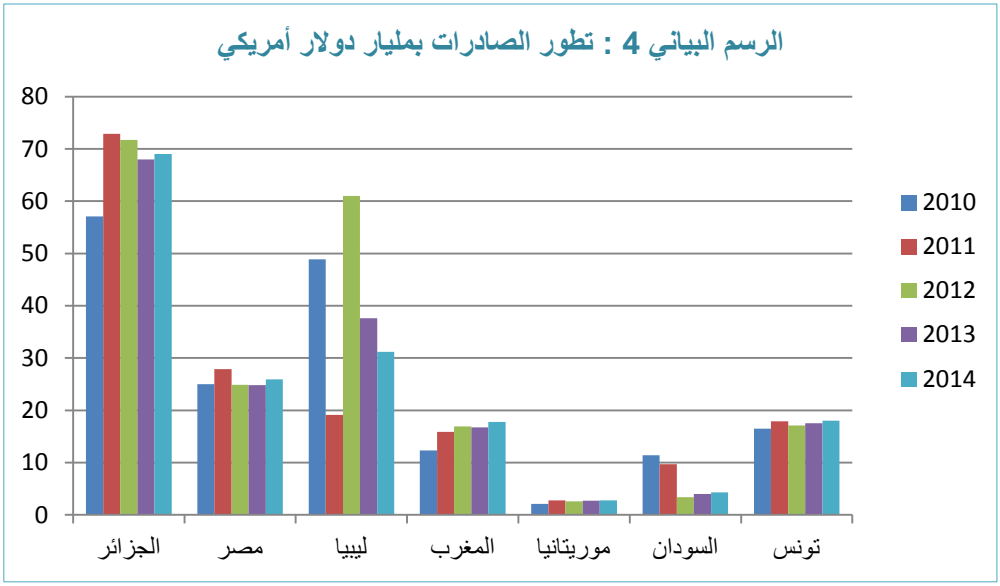

المصدر : البيانات الوطنية (الدراسة الاستقصائية التي أنجزها المكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا، المواقع الإلكترونية الرسمية)، الحولية الإحصائية، اللجنة الاقتصادية لشمال أفريقيا، وحدة المعلومات الاقتصادية، كانون الثاني/يناير 2014.

110. وشهدت واردات السلع ارتفاعا بنسبة 1,8% إلى 214,2 مليار دولار، يحفزها أساسا ارتفاع بنسبة 6% و7,8% على التوالي في الواردات الجزائرية والتونسية. في المقابل، شهد السودان انخفاضا ملحوظا في الطلب الخارجي، بنسبة 26% سنة 2013، وذلك بسبب تقسيم البلاد سنة 2011، والاضطرابات الأمنية المرتبطة بالتوترات السياسية مع جنوب السودان. وبالنسبة لسنة 2014، سيظل ارتفاع واردات شمال أفريقيا معتدلا عموما –4% تقريبا، بالنظر للاستقرار النسبي في أسعار النفط وارتفاع الإنتاج العالمي للحبوب[18] (الولايات المتحدة، والصين، وأوكرانيا، ...) الذي سينتج عنه انخفاض أسعار المنتجات الزراعية.

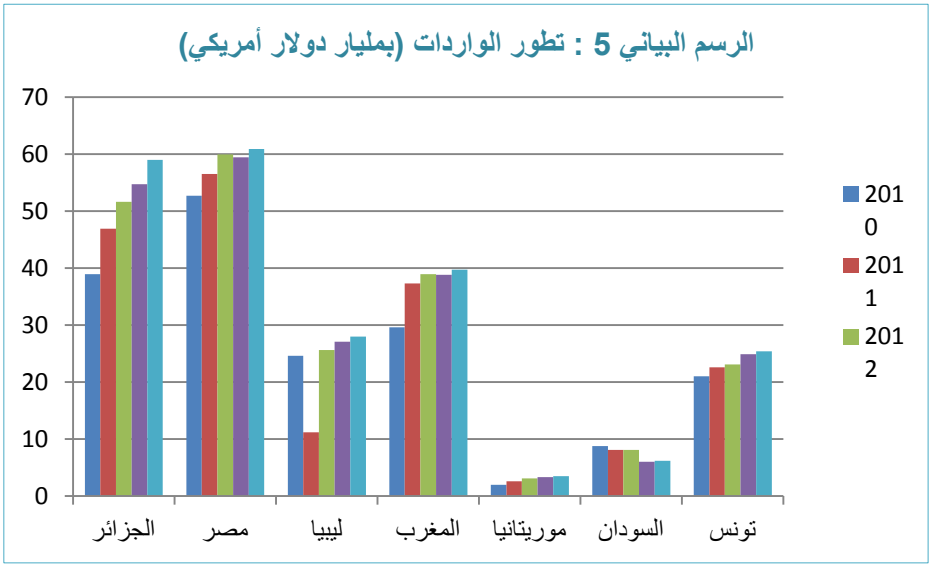

المصدر : البيانات الوطنية (الدراسة الاستقصائية التي أنجزها المكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا، المواقع الإلكترونية الرسمية)، الحولية الإحصائية، اللجنة الاقتصادية لشمال أفريقيا، وحدة المعلومات الاقتصادية، كانون الثاني/يناير 2014.

[18] المجلس الدولي للحبوب، تقرير سوق الحبوب، تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

1- عرض إقليمي للسلع ضعيف هيكليا

111. بالنسبة للمنطقة بأكملها، تفاقم عجز ميزانية السلع إلى 307,5%، لينتقل من 10,6 مليار دولار سنة 2012 إلى 43,2 مليار دولار سنة 2013، بسبب التقلص الشديد في الفائض في ليبيا (70,6-%) وفي الجزائر (34,1-%) من جهة، واستمرار مستوى العجز المرتفع في كل من مصر (34- مليار) وفي المغرب (22- مليار) من جهة أخرى. وباستثناء المحروقات الخام، ظل العرض الإقليمي أقل بكثير من الطلب، مما يُبرز الضعف الهيكلي في أنظمة الإنتاج وضرورة اعتماد سياسة تنويع أكثر طموحا.

الرسم البياني 6 : تطور حصيلة السلع

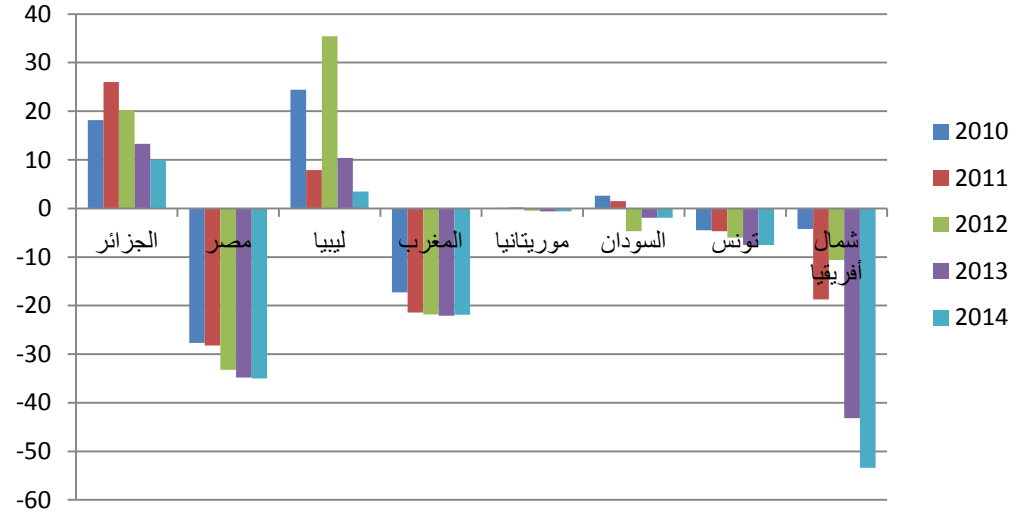

المصدر : البيانات الوطنية (الدراسة الاستقصائية التي أنجزها المكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا، المواقع الإلكترونية الرسمية)، الحولية الإحصائية، اللجنة الاقتصادية لشمال أفريقيا، وحدة المعلومات الاقتصادية، كانون الثاني/يناير 2014.

2- هيمنة المنتجات الأولية

112. ويتفاقم أثر ضعف العرض الإقليمي بسبب هيمنة المحروقات الخام وغيرها من المنتجات الأساسية على هيكلة الصادرات. ومثلت المحروقات 71% من صادرات شمال أفريقيا سنة 2012، بغض النظر عن انخفاض وتيرة الإنتاج الليبي. وما بين 2005 و2012، ارتفعت حصة المنتجات المصنعة ارتفاعا طفيفا من 16,9% إلى 20,4% من مجموع الصادرات. ويُعد هذا المعدل ضعيفا جدا مقارنة مع المعدل المتوسط في البلدان النامية (61% سنة 2012) ويؤكد على ضرورة اعتماد سياسات تصنيع أكثر فعالية.

الرسم البياني 7 : الهيكلة المقارنة للصادرات

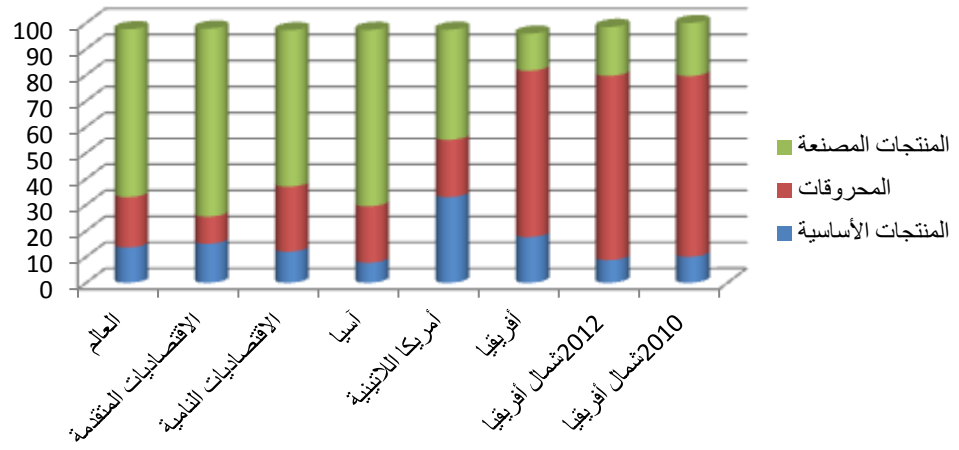

المصدر : البيانات الوطنية (الدراسة الاستقصائية التي أنجزها المكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا، المواقع الإلكترونية الرسمية)، الحولية الإحصائية، اللجنة الاقتصادية لشمال أفريقيا، وحدة المعلومات الاقتصادية، كانون الثاني/يناير 2014.

3- انتعاش تدريجي لتجارة الخدمات

113. سجلت تجارة الخدمات حصيلة إيجابية تصاعدية في البلدان ذات رصيد إيجابي تقليديا – تونس (16,6%+) والمغرب (8,3%+) ومصر (6,3%+). ومع ذلك نلاحظ أن الأداء في مصر وتونس ما يزال بعيدا عن مستواه لسنة 2010، بسبب استمرار الانتقالات السياسية وأثرها على الاقتصاد، لاسيما القطاع السياحي. وبالنسبة لباقي البلدان (الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والسودان)، ظلت مستويات العجز تقريبا على نفس حالها كما كانت في سنة 2012.

114. وتُحقق المنطقة ميزانية متراكمة إيجابية بمبلغ 8,5 مليار دولار، بارتفاع بنسبة 30,7% مقارنة مع 2012. وسيترتب عن تحقق فرضية الحل الإيجابي للانتقالات السياسية سنة 2014 تحسن ملموس في أداء كل من مصر وتونس.

الرسم البياني 8 : تطور حصيلة الخدمات

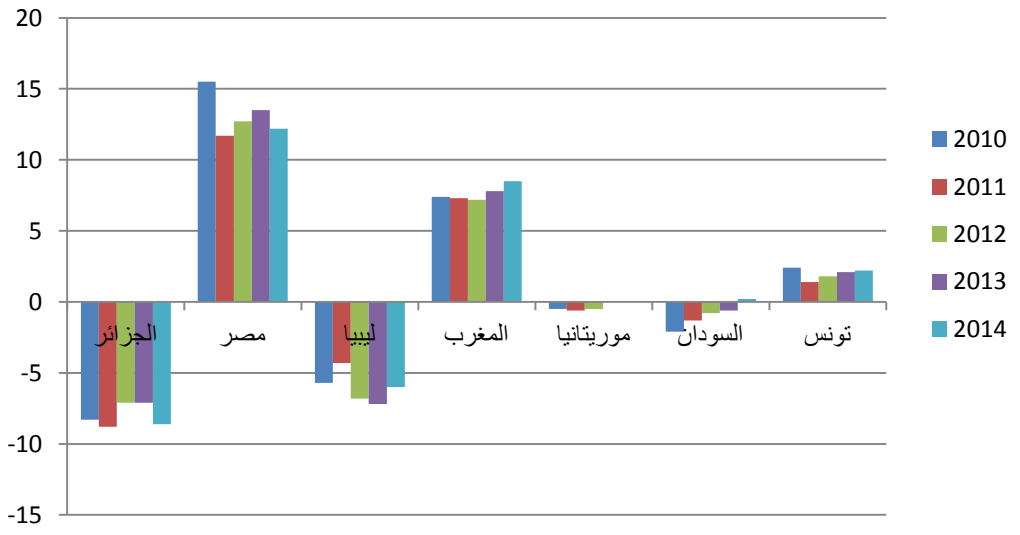

المصدر : البيانات الوطنية (الدراسة الاستقصائية التي أنجزها المكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا، المواقع الإلكترونية الرسمية)، الحولية الإحصائية، اللجنة الاقتصادية لشمال أفريقيا، وحدة المعلومات الاقتصادية، كانون الثاني/يناير 2014.

115. على صعيد المنطقة، تفاقم عجز ميزان السلع والخدمات بنسبة 489,6%، ليبلغ 34,2 مليار دولار مقارنة مع 5,8 مليار دولار سنة 2012، بسبب التقلص الشديد في فائض ليبيا (88,8-%) والجزائر (52,6-%). وستستمر هذه الوتيرة سنة 2014، رغم انخفاض فاتورتي الواردات الغذائية والطاقية في جميع البلدان. وتُبرز هذه الملاحظة شدة تبعية اقتصاديات شمال أفريقيا لتجارة المحروقات من جهة، وحاجة بعض البلدان للخروج من الأزمات والانتقالات السياسية التي بدأت منذ 2011، من جهة أخرى.

الرسم البياني 9 : تطور ميزان السلع والخدمات

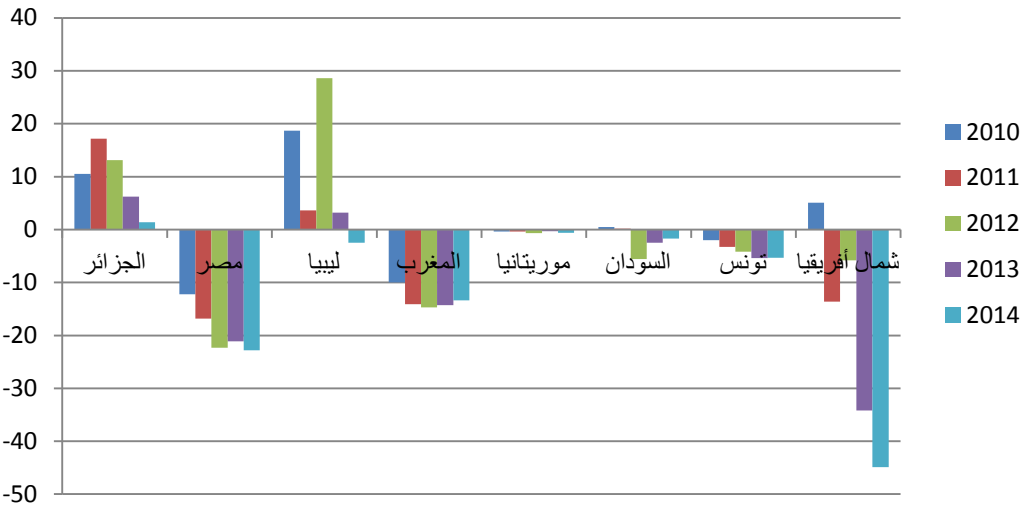

المصدر : البيانات الوطنية (الدراسة الاستقصائية التي أنجزها المكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا، المواقع الإلكترونية الرسمية)، الحولية الإحصائية، اللجنة الاقتصادية لشمال أفريقيا، وحدة المعلومات الاقتصادية، كانون الثاني/يناير 2014.

4- رصيد تحويلات الأموال متقلص نسبيا

116. حقق رصيد تحويلات الأموال حجما إيجابيا متراكما بمبلغ 29,5 مليار دولار، بتقلص طفيف (2,5-%) مقارنة مع 2012. وتُعد مصر الوجهة الرئيسية لتحويلات الأموال، بحصة 69%، يليها المغرب وتونس بنسبة 24,4% و8,1% على التوالي. وبمبلغ 2,4 مليار دولار سنة 2013، تُحقق تونس نموا سنويا بمعدل 10,4% ورصيدا إيجابيا أفضل من مستوى 2010 (1,9 مليار)، قبل العودة المكثفة للعمال التونسيين بليبيا سنة 2011.

الرسم البياني 10 : تطور ميزان تحويلات الأموال

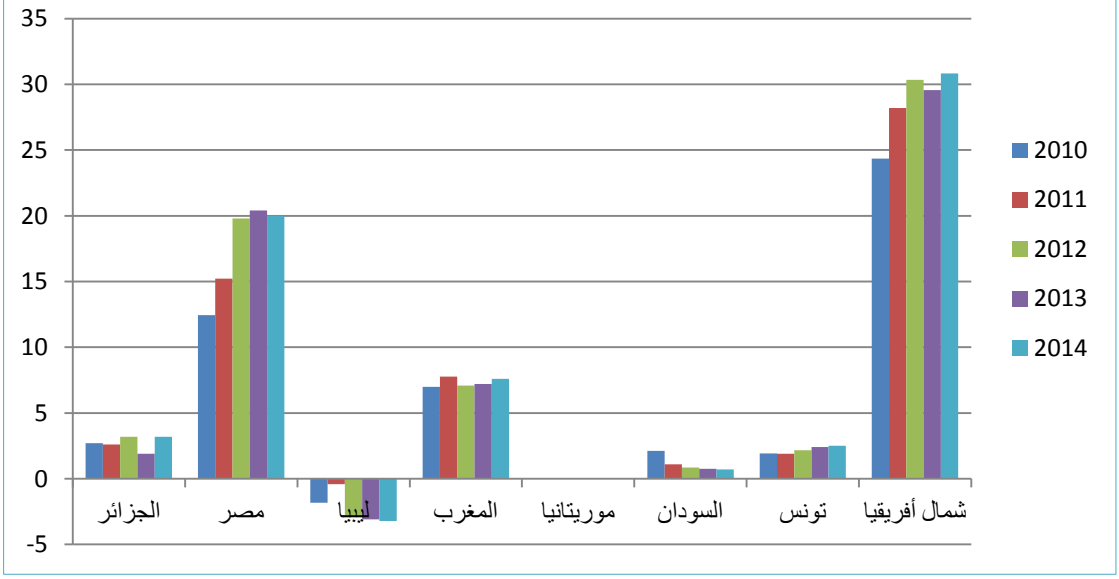

المصدر : البيانات الوطنية (الدراسة الاستقصائية التي أنجزها المكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا، المواقع الإلكترونية الرسمية)، الحولية الإحصائية، اللجنة الاقتصادية لشمال أفريقيا، وحدة المعلومات الاقتصادية، كانون الثاني/يناير 2014.

5- تدهور عجز الحسابات الجارية

117. انتقل الرصيد المجمّع للحسابات الجارية من فائض 7,1 مليار دولار سنة 2012 إلى عجز بمبلغ 20,7 مليار دولار سنة 2013، أي بانخفاض بلغ 391%، تبعا لضعف أداء التجارة الخارجية الليبية. وكانت الجزائر الوحيدة التي حققت رصيدا إيجابيا ب 6,8 مليار –لكنه متراجع بنسبة 44,7% . ولوحظ بعض التحسن في كل من مصر والمغرب وموريتانيا والسودان، دون أن يكون له أثر بارز على العجز الهيكلي في الحسابات الجارية.

الرسم البياني 11 : تطور رصيد الحسابات الجارية

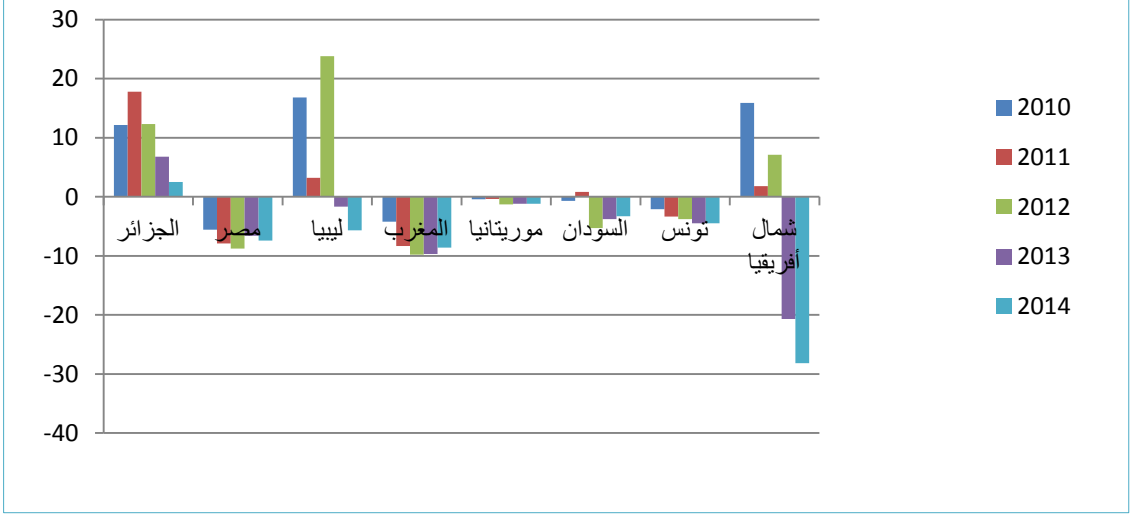

المصدر : البيانات الوطنية (الدراسة الاستقصائية التي أنجزها المكتب دون الإقليمي بشمال أفريقيا، المواقع الإلكترونية الرسمية)، الحولية الإحصائية، اللجنة الاقتصادية لشمال أفريقيا، وحدة المعلومات الاقتصادية، كانون الثاني/يناير 2014.

118. لن يكون انخفاض الوتيرة التصاعدية لأسعار المواد الغذائية وأسعار النفط على المدى المتوسط كافيا لعكس وتيرة تدهور عجز الحصيلة في جميع البلدان غير المصدرة للنفط، ويتميز القطاع الخارجي لشمال أفريقيا أساسا بالضعف النسبي في العرض الإقليمي. ويستلزم تحسن الأرصدة التجارية وأرصدة الحسابات الجارية على مدى مدة معينة تنشيطا قويا لقطاع التصنيع، سواء من حيث توسيع عرض السلع والخدمات أو بروز أنشطة ذات قيمة مضافة عالية. وتملك شمال أفريقيا العديد من الميزات الاستراتيجية لتحقيق هذا التحول الهيكلي في الأنظمة الإنتاجية، مثل القرب الجغرافي من أوروبا والشراكة معها، وآفاق نمو القارة الأفريقية على المدى المتوسط، والإمكانات الهائلة للسوق الإقليمية البينية غير المستغلة.

ب- التكامل الإقليمي[19]

1- تطور المبادلات البينية الإقليمية

119. شهدت التجارة البينية الإقليمية في شمال أفريقيا نموا بأكثر من 42% سنة 2012[20] مقارنة مع السنة الماضية، وانتقلت من 7 مليار دولار أمريكي إلى ما يقارب 10 مليار دولار. ويأتي هذا الأداء بعد تراجع التجارة البينية الإقليمية بحوالي 3,3% تبعا للأحداث التي شهدتها المنطقة دون الإقليمية سنة 2011. وتسببت هذه الأحداث في تقليص التجارة الخارجية للبلدان، بما في ذلك التجارة البينية الإقليمية.

120. وشكلت سنة 2012 فترة انتعاش قوي في التجارة البينية في شمال أفريقيا. وكان هذا التطور على غرار وتيرة نمو التجارة في المنطقة دون الإقليمية على وجه العموم.

الرسم البياني 12 : تطور التجارة البينية في شمال أفريقيا حسب أنواع المنتجات

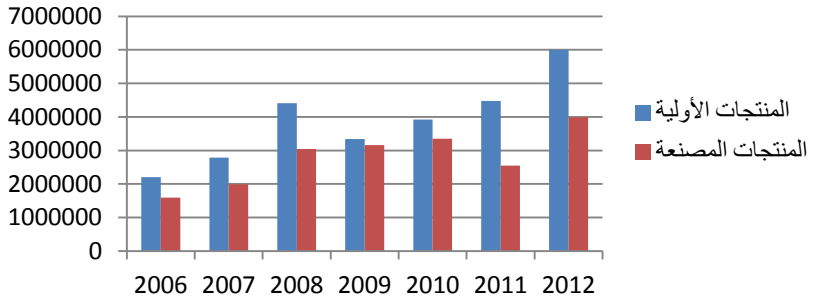

المصدر : إحصاءات الأونكتاد

121. في الفترة 2007-2012، شهدت التجارة البينية في شمال أفريقيا ارتفاعا بأكثر من الضعف، بنسبة نمو 110%، إذ ارتفعت من 4,8 مليار دولار سنة 2007 إلى حوالي 10 مليار سنة 2012. وساهم هذا النمو في تطور التجارة الكلية للمنطقة دون الإقليمية، التي ازدادت بأكثر من الربع في الفترة نفسها. وتُبين الدينامية المقارَنة للتدفقين معا تطورا لفائدة التجارة البينية في شمال أفريقيا.

[19] تم التطرق إلى هذا الموضوع بإسهاب في إصدار المكتب "تقرير عن التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا: المبادلات البينية الإقليمية، وتيسير التجارة"، الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية، الرباط، 2014.
[20] لن تكون البيانات عن التدفقات التجارية الثنائية لسنة 2013 متاحة إلى بنهاية سنة 2014.

122. ومع ذلك، ينبغي اعتبار هذه الأداءات الجيدة من منظور نسبي، بسبب الضعف الهيكلي للتجارة البينية في هذه المنطقة من العالم إذ لا تمثل إلا 4,8% من تجارتها الكلية. وتقارب هذه الحصة المستوى التاريخي لسنة 2009 بعد وتيرة تنازلية سنتي 2010 و2011.

123. وتظل شمال أفريقيا لحد الآن إحدى مناطق القارة الأقل تكاملا بحيث تتجه أقل من 5% من صادراتها نحو البلدان الأعضاء.

124. ويُمكّن تحليل مجموعات المنتجات التي يتم تبادلها داخل المنطقة دون الإقليمية، والمصنفة إلى منتجات أساسية ومنتجات مصنعة، من صياغة الملاحظات التالية:

- تهيمن مبادلات المنتجات الأساسية على هيكلة الصادرات البينية في شمال أفريقيا بنسبة 60% من التجارة.
- تعود هذه الحصة إلى مستواها قبل 7 سنوات، في 2006، ولم تتغير طبيعة المبادلات بشكل كبير لفائدة المنتجات ذات قيمة مضافة عالية.
- أثّر تدهور التجارة الخارجية للمنطقة دون الإقليمية، الكلية وأيضا البينية، بسبب الأزمة العالمية لسنة 2008-2009، تأثيرا حادا على العلاقة بين مجموعتي المنتجات. لقد انخفضت صادرات المنتجات الأساسية بأكثر من 20% في حين أبرزت المنتجات المصنعة مقاومة ملحوظة وارتفعت بنسبة 3,5%.
- وانخفضت الصادرات من جديد بنسبة 3% سنة 2011 تبعا للأحداث الاجتماعية والثورات. إلا أن الأثر الملحوظ كان معاكسا لما شهدته سنة 2009. فإذا كان انخفاض صادرات المنطقة دون الإقليمية تبعا للأزمة العالمية لم يطل المنتجات المصنعة، فإن انخفاضها تبعا لأحداث سنة 2011 ناتج عن تراجع هذه المنتجات المصنعة. وبالفعل، ارتفعت صادرات المنتجات الأساسية بأكثر من 14% في حين انخفضت صادرات المنتجات المصنعة بحوالي 24%. وبعبارة أخرى، تسبب التراجع الاقتصادي الذي نتج عن الأحداث السياسية في المنطقة في تقلص شديد في قدرة الإنتاج الصناعي في بلدان منطقة شمال أفريقيا، ولم تتمكن هذه البلدان من مواجهة السوق العالمية إلا عبر الرفع من عرض المنتجات الأساسية.
- يتكون حوالي 42% من المبادلات التجارية البينية في شمال أفريقيا من المحروقات، لاسيما النفط والغاز الطبيعي. وظلت هذه الحصة ثابتة نسبيا طيلة السنوات السبعة الماضية، باستثناء الفترة 2009-2010، التي تتزامن مع أوج الأزمة العالمية.
- وتتطور باقي فئات المنتجات التي يتم تبادلها في السوق البينية في شمال أفريقيا بوتيرة منتظمة وثابتة، وبالتالي، فتطور مبادلات المحروقات هو الذي يحدد وتيرة المبادلات في مجموعها.

125. ويبين التحليل القطري بأن الجزائر ومصر وتونس تهيمن على السوق الداخلية لشمال أفريقيا بنسبة 79% تقريبا من حصص السوق. أما الحصص الفردية فتساوي على التوالي 29% و28% و23% من الصادرات سنة 2012. وتتقاسم البلدان الأربعة الأخرى حصة 21% المتبقية. ويُعد عرض السودان وموريتانيا ضعيفا جدا.

الرسم البياني 13 : حصص التجارة البينية في شمال أفريقيا حسب البلدان سنة 2012

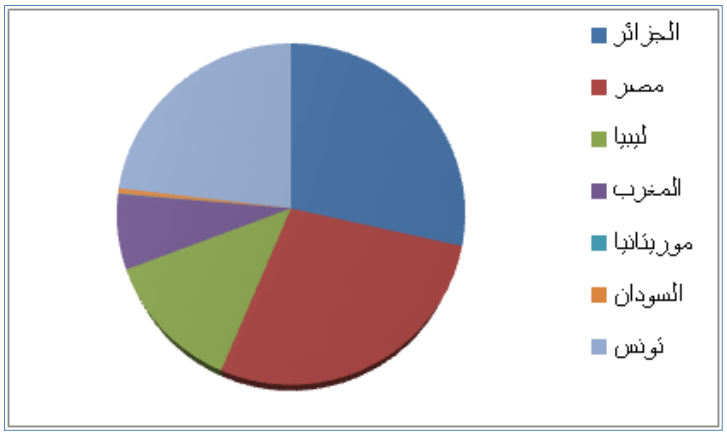

المصدر : إحصاءات الأونكتاد.

2- تطور التجارة داخل بلدان المغرب العربي

126. شهدت التجارة البينية على مستوى بلدان المغرب العربي ارتفاعا قويا سنة 2012 مقارنة مع السنة السابقة، بنسبة 39%. وتمثل هذه النسبة ثاني أفضل أداء سنوي في غضون السنوات السبعة الماضية، علما أن أفضل نمو تحقق سنة 2008.

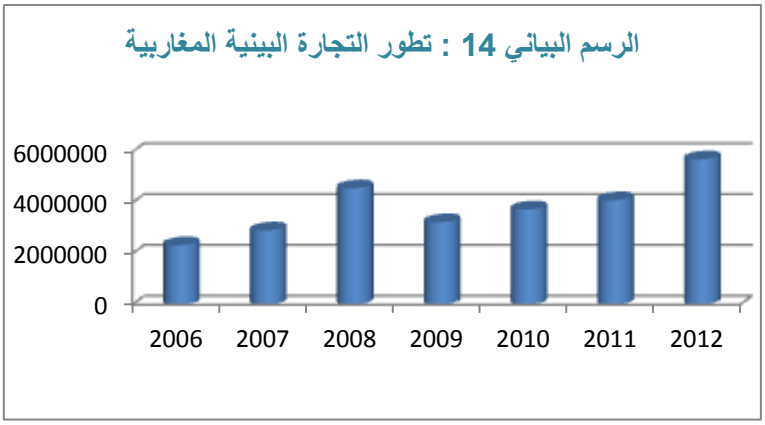

المصدر : إحصاءات الأونكتاد

127. ويُفسر الانخفاض المسجل بعد سنة 2008 بآثار الأزمة العالمية على الاقتصاديات المغاربية. ويُعزى الانتعاش الضعيف نسبيا منذ ذلك التاريخ إلى أثر التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته المنطقة بعد الأحداث الاجتماعية والسياسية لسنة 2011.

128. غير أنه وعلى غرار ما ذكرنا بشأن الضعف النسبي للتجارة البينية في شمال أفريقيا، لا يتاجر التجمع الاقتصادي لاتحاد المغرب العربي في ما بينه إلا بنسبة ضئيلة، إذ لا تتجاوز صادرات بلدانه الأعضاء الموجهة للسوق المغاربية 3,35%؛ وهي حصة ضئيلة جدا مقارنة مع الأداء الذي تحققه مجموعات اقتصادية إقليمية أخرى في القارة الأفريقية وأيضا بالنظر لإمكانات هذه المنطقة. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تطورا إيجابيا؛ فباستثناء انتكاسة سنة 2009، تشهد حصة التجارة المغاربية في الصادرات الإجمالية ارتفاعا مطردا.

129. ولن يتحقق التحول الهيكلي لاقتصاديات اتحاد المغرب العربي إلا بتحويل هيكلتها الاقتصادية، التي تهيمن عليها المنتجات الأساسية أو المنتجات ضعيفة التصنيع، إلى اقتصاد صناعي تحفزه المنتجات ذات قيمة مضافة أكبر. وبالتالي، يمثل تطوير إنتاج وتسويق المنتجات المصنعة شرطين أساسيين للإقلاع الاقتصادي الذي تنشده البلدان المغاربية.

الرسم البياني 15 : حصص المنتجات المصنعة في التجارة البينية المغاربية

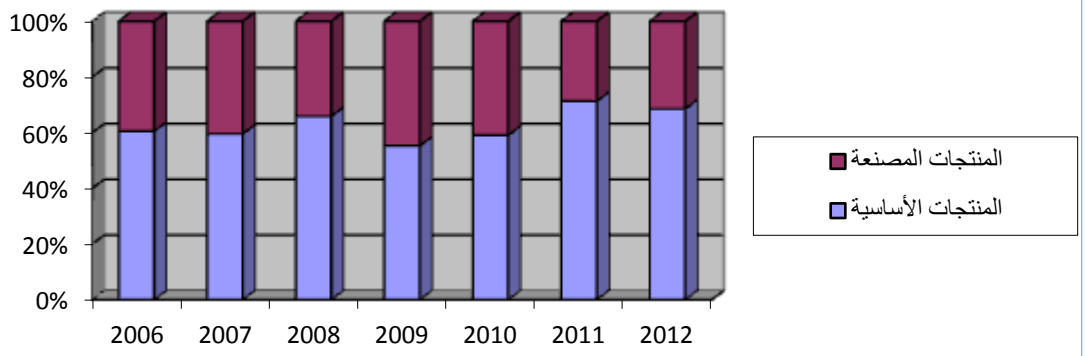

المصدر : إحصاءات الأونكتاد

130. وتجدر الإشارة إلى أنه بدلا من احتلال مكانة متزايدة الأهمية في التجارة المغاربية البينية، تفقد المنتجات المصنعة عموما أهميتها في هذا التطور لفائدة المنتجات الأساسية. ولم تكن تمثل سنة 2012 إلا 31,34% من التجارة داخل بلدان اتحاد المغرب العربي في حين بلغت هذه النسبة 44,69% سنة 2009. ويبدو أن التطور الإيجابي للصادرات المسوّقة داخل المنطقة المغاربية يقتصر بالأساس على المنتجات الأساسية.

131. فإذا كانت التجارة المغاربية سنة 2012 تتكون من 68% من المنتجات الأولية ذات قيمة مضافة ضعيفة، فإن أكثر من 76% من هذه المنتجات يتألف من صادرات المحروقات. وبعبارة أخرى، يتألف أكثر من نصف صادرات بلدان اتحاد المغرب العربي (52,7%) نحو البلدان الأعضاء من المحروقات، لاسيما النفط والغاز الطبيعي، بينما لا تمثل المنتجات المصنعة عالية التكنولوجيا وذات كفاءات مرتفعة إلا 8,5% من مجموع التجارة المغاربية.

الفصل الثالث

التنمية الاجتماعية

أولا - آفاق التنمية البشرية والاجتماعية

132. يرتبط السياق الاجتماعي في شمال أفريقيا بالوضع الاقتصادي والسياسي الذي يؤثر في حُسن سير الإصلاحات المنجزة ونجاحها. ويمكن تقسيم البلدان إلى صنفين: بلدان تشهد استقرارا سياسيا وعودة أو تعزيز النمو، من جهة، وبلدان لا يزال الغموض فيها يعيق تطور الانتقالات السياسية ويؤثر سلبا على أداء الاقتصاديات.

133. ففي الجزائر، مكّنت الموارد التي تحفزها صادرات المحروقات من الحفاظ على سياسة دعم أسعار الاستهلاك، والرفع من الأجور ومن الإعانات الاجتماعية، مما ساهم في التحكم نسبيا في الضغط الاجتماعي ومواصلة الاستثمار في تنمية الرأسمال البشري.

134. أما في مصر، لا يتيح استمرار الانتقال السياسي الاستفادة المثلى من المزايا الاقتصادية والاجتماعية المرتقبة من التحول الديمقراطي. وما يزال الانتعاش الاقتصادي، الذي يؤثر مباشرة على تحسّن ظروف العيش، يتضرر بالارتياب السياسي، وركود مناخ الأعمال، وتراجع الاستثمارات المنتِجة، إضافة إلى تدهور قطاع السياحة.

135. وتعاني ليبيا من تدهور الوضع الاجتماعي بسبب عواقب الحرب الأهلية لسنة 2011 التي دمرت عدة بنيات أساسية، لاسيما تلك المتعلقة بقطاعي الصحة والتعليم. ويشكل انعدام الأمن السائد والنزاعات المتواترة بين مختلف الفصائل المسلحة تهديدا للاستقرار السياسي، ويُضعف المؤسسات، ويؤخر النتائج الإيجابية لسياسة إعادة البناء.

136. أما المغرب، فرغم السياق الدولي العصيب، يواصل الإصلاحات التي بدأت منذ 2010 في المجال التشريعي والتنظيمي والمؤسسي بهدف تحسين بيئة الأعمال، والتحكم في عجز الميزانية عبر ترشيد النفقات العمومية. ويولي البلد أهمية خاصة لآليات التضامن الاجتماعي التي تمكّنه من الحفاظ على مستوى عيش السكان. غير أن موضوع تمويل السياسة الاجتماعية وخصوصا صندوق المقاصة، الذي يقدم إعانات على المنتجات النفطية والسلع الأساسية، يمثل تحديا كبيرا للسنوات القادمة.

137. وفي موريتانيا، رغم تحقيق معدل نمو مُرض نوعا ما منذ بضعة سنين وتوفر الموارد المعدنية والبحرية الهائلة، لا يزال البلد يشهد ارتفاع مستوى الفقر والبطالة. وتتطور الإنجازات الاجتماعية ببطء، أما قطاع الصحة ففي وضعية مزرية، ولا تزال تغطية الخدمات الطبية وجودتها ضعيفة، خصوصا في الوسط الريفي. وفي نفس السياق، يتوقف وضع الأمن الغذائي بشكل كبير على التساقطات، مما يجعله مصدر قلق. وتم تحقيق بعض الإنجازات في قطاع التعليم خصوصا في تعليم الأطفال ومحو الأمية، لكن التوقعات تشير إلى عدم احتمال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سنة 2015.

138. وشهد السودان، منذ استقلال جنوب السودان سنة 2012، انخفاض إيراداته السنوية من المحروقات بحوالي 75% مما أجبره على تقويم النفقات العمومية، لاسيما السياسة الاجتماعية، عبر تقليص إعانات السلع الأساسية الغذائية والنفطية. واعتبر السكان هذا الوضع غير عادل، مما تسبب في

تصاعد توترات اجتماعية عنيفة. وتم بشدة انتقاد الجهود التي يبذلها السودان منذ بضع سنوات لتطوير الخدمات الأساسية في مجال الماء والصرف الصحي، والتعليم والصحة، بهدف تقليص الفقر، لأنها كانت تنبني على إيرادات المحروقات التي لا تتوفر حاليا. وقد تؤدي التعديلات اللازمة على النفقات العمومية والضغط التضخمي التي شهدها البلد في السنتين الماضيتين إلى تراجع السياسات الاجتماعية، مما سيشكل مصدرا للتوتر الاجتماعي.

139. وفي تونس، تَبين أن الانتقال السياسي أطول مدة من المتوقع، مما ترتب عنه إعاقة انتعاش النمو الذي بدأ يتحفز منذ 2012. وبسبب عدم الاستقرار السياسي، لا يكفي هذا النمو للاستجابة للتحديات الرئيسية للمنطقة، مثل البطالة، والفوارق، والتفاوتات الإقليمية. ويملك البلد إمكانات لا يستهان بها للتنمية، ومؤشرات اجتماعية مُرضية نوعا ما رغم أن بعضها (مثل تفشي الفقر) لم يكن يُقيَّم بصفة صحيحة منذ زمن. وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن المؤسسات العمومية بينت عن متانتها واستمرت في الإدارة بصفة مستقرة نسبيا بالنظر للاضطرابات التي نشأت عن الثورة. ومع ذلك، لا يمكن تنفيذ الإصلاحات الضرورية لإرساء الثقة وإحياء العجلة الاقتصادية إلا عند انتهاء العملية الديمقراطية بهدف إزالة كل مصدر للتوتر السياسي والاجتماعي. ويعطي كل من اعتماد الدستور الجديد -بعد أكثر من سنتين من المفاوضات بين مختلف الفصائل السياسية- وتكوين حكومة مستقلة مكلّفة بإخراج تونس من الأزمة السياسية إلى حين تنظيم الانتخابات سنة 2014، علامات مشجعة لتحقيق الاستقرار السريع للبلدان.

ثانيا – تطور مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية

140. يأخذ مؤشر التنمية البشرية بعين الاعتبار ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية:

- **الصحة /أمد العمر** (يتم قياسهما بأمد الحياة عند الولادة)، تمكّن من حساب تلبية الاحتياجات المادية الأساسية، بطريقة غير مباشرة، مثل الولوج إلى التغذية الصحية، وماء الشرب، والمسكن اللائق، والنظافة الصحية وإلى العلاجات الطبية.
- **المعرفة أو مستوى التعليم**، يقاس بمتوسط مدة التمدرس لدى الشباب الأكثر من 25 عاما والمدة المرتقبة لتمدرس الأطفال في سن التمدرس؛ ويعبر عن تلبية الاحتياجات غير المادية مثل القدرة على المشاركة في اتخاذ القرار في مكان العمل أو في المجتمع؛
- مستوى العيش (لوغاريتم الدخل الخام للفرد مقارنة مع تعادل القدرة الشرائية)، بهدف شمل عناصر جودة العيش التي لا يتضمنها المؤشران الأوليان مثل الحركية والولوج إلى الثقافة.

الجدول 7 - مؤشر التنمية البشرية في 2011-2012

المؤشرات	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
مؤشر التنمية البشرية لسنة 2011	0,696	0,644	0,760	0,582	0,453	0,408	0,698
الرتبة العالمية سنة 2011	96	113	64	130	159	169	94
مؤشر التنمية البشرية لسنة 2012	0,713	0,662	0,769	0,591	0,467	0,414	0,722
الرتبة العالمية سنة 2012	93	112	64	130	155	171	94

المصدر: تقارير التنمية البشرية لسنتي 2010 و2013 الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

141. ويشير التقرير الأخير عن التنمية البشرية (2013) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه من بين بلدان شمال أفريقيا، تُعد ليبيا الأحسن تصنيفا في الرتبة 64 بمؤشر 0,769، تليها الجزائر (93) بمؤشر 0,713، فتونس (94) بمؤشر 0,722، ثم مصر في الرتبة 112 بمؤشر 0,662، بينما يحتل المغرب الرتبة 130 بمؤشر 0,591. ثم في أسفل التصنيف تأتي موريتانيا بمؤشر 0,467 في الرتبة 155 ثم السودان في الرتبة 171 عالميا بمؤشر 0,414. ويتبين من الإحصاءات بأن مؤشر التنمية البشرية تَحسّن في جميع البلدان ما بين 2011 و2012.

الرسم البياني 16 - تطور مؤشر التنمية البشرية منذ 1980

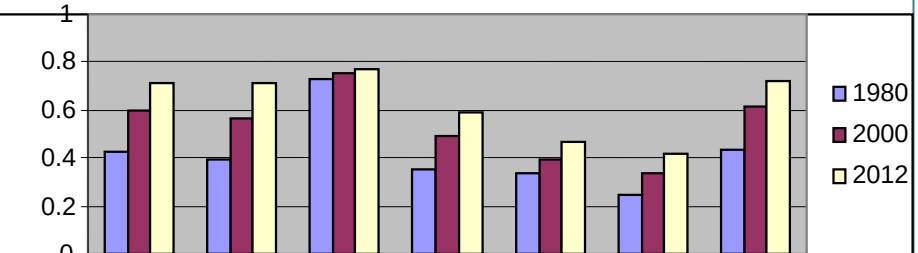

	الجزائر	مصر	ليبيا *	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
1980	0.43	0.393	0.726	0.351	0.337	0.25	0.436
2000	0.602	0.566	0.755	0.491	0.39	0.336	0.613
2012	0.713	0.713	0.769	0.591	0.467	0.414	0.722

المصدر: تقارير التنمية البشرية لسنتي 2010 و2013 الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
**البيانات المتعلقة بليبيا تخص سنوات 2005 و2010 و2012.*

أ- تحققت أهم الإنجازات في قطاعي الصحة والتعليم

142. خصصت بلدان شمال أفريقيا، منذ الثمانينيات، استثمارات عمومية لبناء قدرات الأفراد، خصوصا ما يتعلق بصحتهم، وتعليمهم، وتغذيتهم. ومكنتها هذه الاستراتيجية من تقليص العجز في التنمية البشرية تقليصا ملموسا. ويبين تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 بأن ليبيا والجزائر وتونس تتصنف من بين البلدان العشرين التي تمكنت من خفض عجز مؤشر التنمية البشرية انخفاضا ملحوظا في الفترة ما بين 1990 و2012. ومع ذلك، وحتى في باقي بلدان المنطقة، مصر والمغرب و، بدرجة أقل، موريتانيا والسودان، تحسن مؤشر التنمية البشرية كثيرا.

143. وعلى مدى الأربعين سنة الماضية، تحققت الإنجازات الأكثر أهمية في مجالي الصحة والتعليم. ومكنت الاستثمارات في التغطية الطبية، والتلقيح، والوصول إلى الماء وإلى الصرف الصحي النظيف، وغيرها، من تمديد أمد الحياة وتراجع وفيات الأطفال والوفيات النفاسية.

الرسم البياني 17 - أمد الحياة عند الولادة في العالم حسب المناطق الكبرى

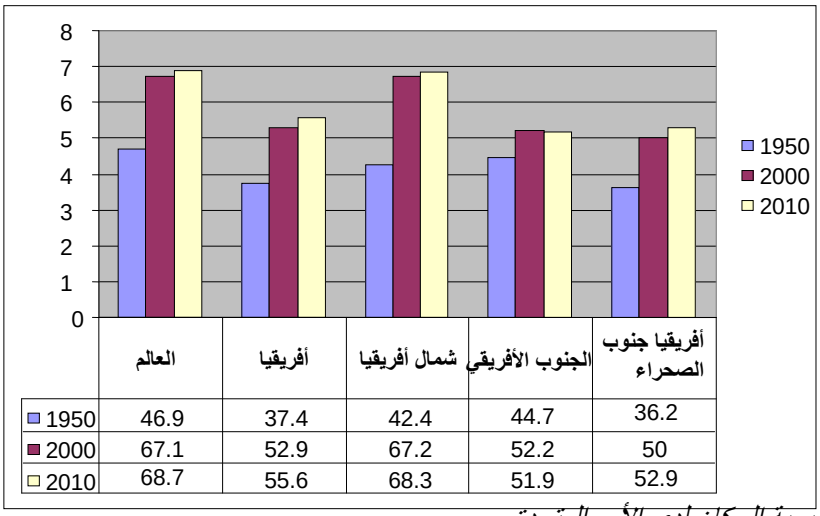

	العالم	أفريقيا	شمال أفريقيا	الجنوب الأفريقي	أفريقيا جنوب الصحراء
1950	46.9	37.4	42.4	44.7	36.2
2000	67.1	52.9	67.2	52.2	50
2010	68.7	55.6	68.3	51.9	52.9

المصدر : مديرية السكان لدى الأمم المتحدة.

ب- شمال أفريقيا، المنطقة التي تحسن فيها أمد الحياة كثيرا مقارنة مع باقي القارة

144. بالنظر للإحصاءات، لا شك وأن أمد الحياة عند الولادة في العالم قد ارتفع بصفة ملحوظة منذ الخمسينيات. وشهد سكان المناطق النامية ارتفاعا قويا في أمد الحياة، مما قلّص فرق أمد الحياة بين سكان المناطق المتقدمة وسكان المناطق الأكثر فقرا.

145. وبالنسبة للقارة، شهدت شمال أفريقيا أكبر معدل لارتفاع أمد الحياة الذي انتقل من 42,4 سنة في المتوسط في 1950 إلى 68,3 سنة في 2010، أي باكتساب 26 سنة تقريبا. ويسجل الجنوب الأفريقي أمد الحياة الأضعف (51,9 سنة) رغم تحسنه الملحوظ : بلغ أمد الحياة في بداية الخمسينيات 36,2 سنة في أفريقيا جنوب الصحراء ليرتفع إلى 52,9 سنة في 2010، أي بارتفاع 16,7 سنة، وبلغ 44,7 سنة في الجنوب الأفريقي في الخمسينيات ليرتفع إلى 51,9 سنة في 2010.

الرسم البياني 18 - أمد الحياة عند الولادة في مختلف البلدان

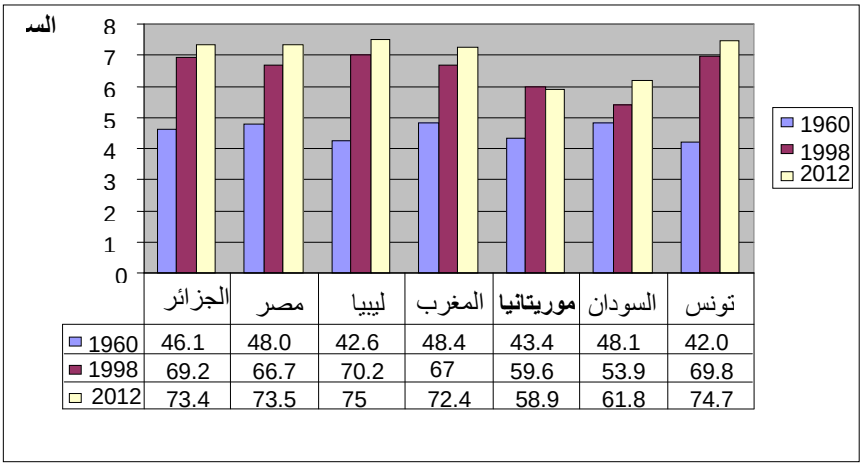

	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
1960	46.1	48.0	42.6	48.4	43.4	48.1	42.0
1998	69.2	66.7	70.2	67	59.6	53.9	69.8
2012	73.4	73.5	75	72.4	58.9	61.8	74.7

المصدر: البنك الدولي، تقارير التنمية البشرية لسنتي 2000 و2013 الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

146. منذ الستينيات والسبعينيات، بذلت جميع البلدان جهودا جبارة لتحسين التغطية الطبية للسكان، خصوصا عبر تعميم التلقيح للقضاء على الأمراض المُعدية الفتاكة أو على الأقل تقليصها إلى حد كبير (شلل الأطفال، والخُناق، والكزاز، والسعال الديكي، والسل)، عبر الرفع من التغطية ومن جودة الخدمات الطبية خصوصا في المناطق الريفية، إلى جانب مراعاة البرمجة الاستراتيجية للاحتياجات الخاصة في مجال حماية الأم والطفل.

الرسم البياني 19 - وفيات الرضع والأطفال (أقل من 5 سنوات لكل 1000 طفل)

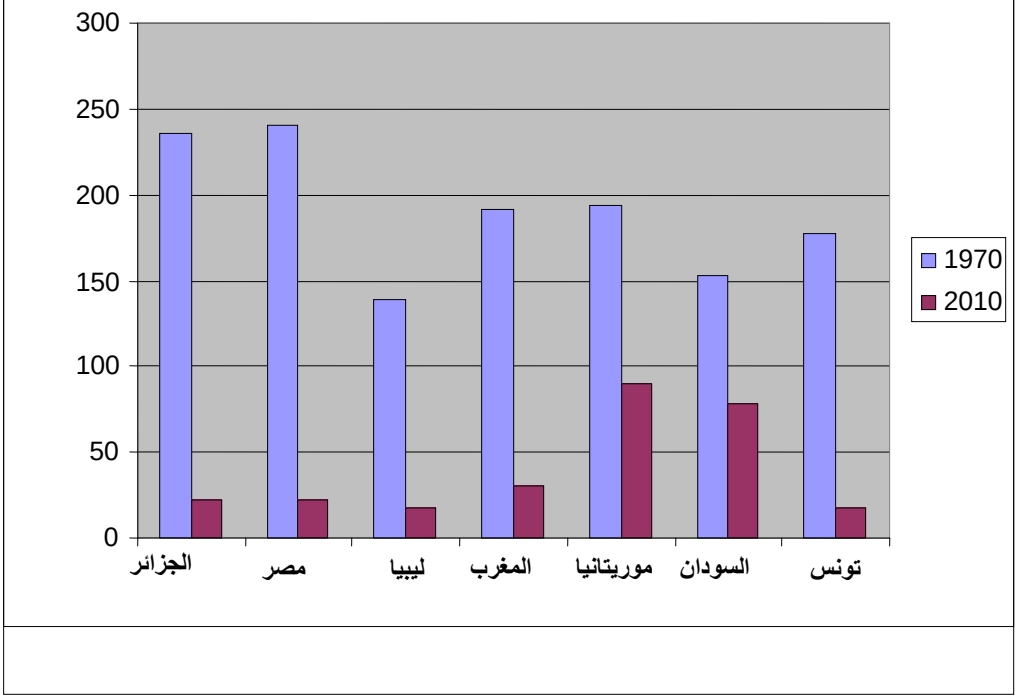

المصدر: البيانات من www.childmortality.org، *فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقديرات وفيات الأطفال (اليونسف، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مصلحة السكان)*

ج- تحققت مكاسب مهمة من حيث تخفيض وفيات الأطفال والوفيات النفاسية

147. كانت الإنجازات المحققة باهرة من حيث تخفيض وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات، بفضل جميع الاستثمارات في صحة الأم والطفل. ويُرتقب تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الرابع المتعلق بوفيات الأطفال في جميع البلدان، باستثناء موريتانيا والسودان رغم أن هذين البلدين حققا تقدما ملحوظا.

الرسم البياني 20 - معدل الوفيات النفاسية (لكل 100.000 ولادة حية)

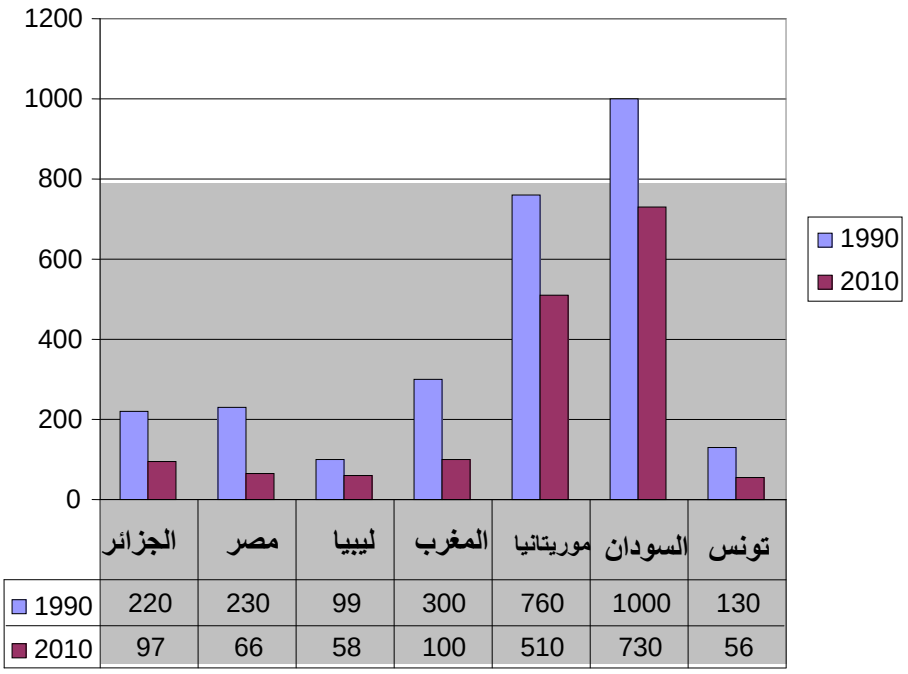

	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
1990	220	230	99	300	760	1000	130
2010	97	66	58	100	510	730	56

المصدر: منظمة الصحة العالمية، إحصاءات الصحة العالمية 2012

148. يمثل تحسين صحة الأم أيضا أحد الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية وهو القياس الأكثر استعمالا لحساب صحة الأم. ورغم أن جميع المناطق النامية حققت تقدما ملموسا بهذا الصدد، إلا أن أفريقيا شهدت أقوى تقليص مقارنة مع باقي المناطق دون الإقليمية، إذ انخفضت الوفيات النفاسية بحوالي 60% ما بين 1990 و2010. ومع ذلك، يظل هذا المعدل مرتفعا في بلدين هما موريتانيا والسودان، اللذان يتعين عليهما تكثيف الجهود للوصول إلى أدنى من عتبة 100 وفاة.

د- تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المرتبط بالمعدل الصافي للتمدرس في المرحلة الابتدائية قبل أجل استحقاقه في 2015.

149. وتحقق ثاني أبرز إنجاز في مجال التعليم، وخصوصا تمدرس الأطفال. لقد حققت معظم بلدان شمال أفريقيا تقدما ملحوظا في المعدل الصافي للتمدرس في المرحلة الابتدائية ووصلت إلى هذه الغاية الدنوية أو فاقتها، ويتعلق الأمر بنسبة 95% من المعدل الصافي للتمدرس بحلول 2015.

الرسم البياني 21 - المعدل الصافي للتمدرس، بالنسبة المئوية

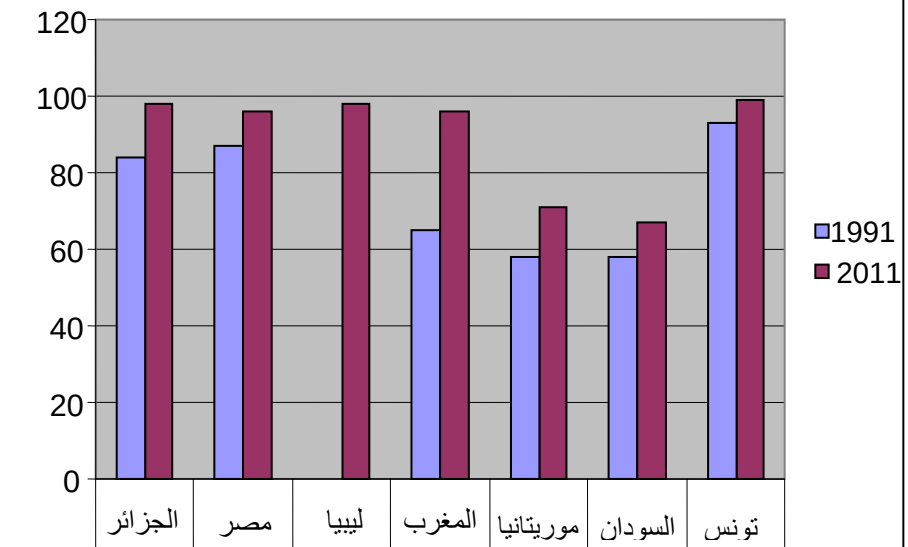

	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السودان	تونس
1991	84	87	غير	6	5	5	9
2011	98	96	9	9	7	6	9

المصدر : إحصاءات اليونسكو 2012

150. إضافة إلى الاستثمارات المادية، اعتمدت بعض البلدان أيضا ترسانة قانونية تُمكّن من تحسين تمدرس الأطفال، مثل التعليم الإلزامي والمجاني للأطفال من 6 إلى 15 سنة. ومكّنت هذه التدابير أيضا من رفع نسبة الفتيات في التعليم ارتفاعا قويا لتحقيق التكافؤ على مستوى التعليم الابتدائي.

ثالثا – التحديات المستقبلية من حيث التنمية البشرية والاجتماعية

151. حققت منطقة شمال أفريقيا تقدما مهما في السنوات الأربعين الماضية يتمثل في تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية الذي تجسد في ارتفاع ملحوظ لمؤشرات الصحة. وتسير أغلبية البلدان بثبات نحو تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المرتبط بوفيات الأطفال والوفيات النفاسية. ومع ذلك، يترتب عن الانتقال والتحول الديمغرافي وتغير أساليب العيش أن البلدان تواجه تحديات جديدة من حيث الصحة، مع ارتفاع الفئة السكانية من الأطفال وبداية شيخوخة السكان.

أ- مشكل فرط الوزن

152. نلاحظ لدى الجيل الشاب تغيرا في أسلوب العيش (نظام غذائي ونقص في الحركة يؤديان إلى البدانة) مما يعرضه للأمراض المزمنة المكلفة التي قد تظهر أعراضها على المديين القصير والمتوسط.

153. بالفعل، تمثل البدانة أحد التحديات الكبرى للصحة العمومية في القرن 21. ويتعلق الأمر بمشكل عالمي يؤثر في عدة بلدان متوسطة الدخل، خصوصا في الوسط الحضري. ويتزايد انتشار فرط الوزن والبدانة بوتيرة مُهولة بسبب عاملين اثنين:

- تحسن مستوى عيش الطبقة الوسيطة وما يترتب عنه من حيث تغير النظام الغذائي الذي يتمثل في استهلاك متزايد للأغذية عالية السعرات الحرارية وذات محتوى مرتفع من الدهون والسكريات؛
- الاتجاه نحو انخفاض النشاط البدني بسبب الطبيعة المستقرة لبعض أشكال الترفيه الداخلية (الألعاب الإلكترونية)، وتغير أسلوب النقل والتحضر المتصاعد.

الجدول 8 - انتشار فرط الوزن

البلدان	نسبة الأطفال الأقل من 5 سنوات الذين يعانون من فرط الوزن	نسبة الكبار الأكثر من 20 عاما الذين يعانون من فرط الوزن	
		الرجال	النساء
الجزائر	13	10	24,3
مصر	20,5	22,5	46,3
ليبيا	22,4	21,5	41,3
المغرب	10,7	11	23
موريتانيا	1	4,3	23,3
السودان	غير محدد	4,1	8,9
تونس	8,8	14	33,4

المصدر : منظمة الصحة العالمية، إحصاءات الصحة العالمية 2013

154. ورغم قلة عدد الدراسات المفصلة عن هذه الظاهرة، يتبين من الدراسات الموجودة حاليا عن البلدان أن هذا المشكل يتفاقم ويطال بشكل متزايد الفئة السكانية الشابة. وتعاني النساء منه أكثر من الرجال.

155. ففي مصر مثلا، تبين دراسة أنجزها المعهد القومي للتغذية سنة 2002 بأن 48,5% من المصريات و16,7% من المصريين البالغين من العمر أكثر من 20 سنة يعانون من البدانة. وعلما أن المعدل المتوسط العالمي يبلغ 18%، يسجل 35% من السكان مؤشر كتلة الجسم[21] أعلى من 30، مما يصنفهم في فئة "البدناء". وفي القاهرة، يعاني من هذا المشكل 56% من النساء و21,5% من الرجال (امرأة واحدة من أصل اثنتين ورجل واحد من أصل خمسة) الذين يزيد عمرهم عن 20 سنة، مما يجعل مصر تتصنف من بين العشرين بلدا الأكثر تضرر من هذا المرض.

156. وفي المغرب، حسب إحصاءات المندوبية السامية للتخطيط[22]، وبالنسبة للسكان البالغين من العمر 20 سنة فما فوق، يعاني 33,7% منهم من فرط الوزن (مرحلة ما قبل البدانة) ويعاني 17,5% من بدانة حادة، علما أن إحصاءات انتشار هذا المشكل لدى الرجال هي 28,7% بالنسبة لفرط الوزن، و5,6% بالنسبة للبدانة الحادة. وفي المجموع، يخلص التقرير إلى أن 10,3% من المغاربة البالغين، من بينهم 63,1% امرأة، يعانون من البدانة أو يوجدون في مرحلة ما قبل البدانة.

[21] مؤشر كتلة الجسم، نحصل عليه عبر قسمة مربع الوزن على الطول بالسنتيمتر

[22] "Les cahiers"، العدد 35 – أيار/مايو –حزيران/يونيه 2011

157. وفي تونس، أجرى المعهد الوطني للصحة العمومية في ولاية بنعروس بحثا استقصائيا سنة 2006 على 2.600 تلميذ وهي عينة تمثيلية لمجموع مدارس نيابات هذه المنطقة. وتَبيّن أن فرط الوزن ينتشر بنسبة 5,7% لدى الذكور و8,7% لدى الإناث، في حين تنتشر البدانة بنسبة 8,1% لدى الذكور و7,7% لدى الإناث. وتمثل البدانة في تونس مشكلا صحيا، إذ تعاني من البدانة امرأة من أصل ثلاثة من الفئة العمرية 35 إلى 70.

158. وفي الجزائر، أنجزت المؤسسة العمومية للصحة ببوزريعة سنة 2011 دراسة عن فرط الوزن، والبدانة والعوامل المرتبطة بفرط الوزن لدى تلاميذ السلك المتوسط المتمدرسين في الإعداديات العمومية. وأوضحت أن فرط الوزن ينتشر بنسبة 19%، حيث تم تسجيل 17% لدى الذكور و22% لدى الإناث. وتبرز هذه الدراسة اختلافا ملحوظا في فرط الوزن (بما في ذلك البدانة) بين الجنسين وبأن تواتر فرط الوزن-البدانة مرتفع لدى الذكور من 12 إلى 13 سنة، ولدى الفتيات من 12 إلى 14 سنة.

159. ويرتبط فرط الوزن في موريتانيا تقليديا بالجمال ويتم الحصول عليه عبر ظاهرة "التغذية القسرية"، ويعد شيئا فشيئا إحدى الممارسات العريقة السلبية التي تتواصل، رغم استمرار تنظيم العديد من حملات التوعية منذ عدة عقود.

160. واليوم، تعتبر البلدان بشكل متزايد بأن ظاهرة البدانة مشكل حقيقي للصحة العمومية، ونظمت بصدده المصالح الصحية والاجتماعية حملات توعية واسعة النطاق استخدمت فيها جميع الوسائل مثل وسائل الإعلام، والحلقات الدراسية، واجتماعات الفرق، والوحدات الدراسية.

ب- مشكل شيخوخة السكان

161. بالموازاة مع ذلك، تعاني البلدان من ارتفاع بعض الأمراض المرتبطة بشيخوخة السكان مثل السرطان، وارتفاع ضغط الدم، وداء السكري، وغيرها.

162. ونتجت شيخوخة السكان[23] في البلدان المتقدمة عبر عملية طويلة وتدريجية؛ ففي فرنسا مثلا، استغرق الأمر 115 سنة (1865 إلى 1980) لتنتقل نسبة المسنين من 7 إلى 17%. لكن في معظم بلدان المنطقة، ستصل نسبة السكان البالغين من العمر أكثر من 60 سنة إلى 20% في غضون 40 سنة.

163. وبالتالي، عند سنة 2050، سيصبح جزائري واحد من أصل خمسة يبلغ من العمر أكثر من 60 سنة، أي نفس النسبة المسجلة في فرنسا حاليا. وستكون ظاهرة شيخوخة السكان في مصر أقل أهمية مقارنة مع باقي بلدان المنطقة بسبب الانتقال المتأخر للخصوبة، لكن يُرتقب أن تصبح نسبة البالغين من العمر 60 سنة فما فوق 11,4% سنة 2030. وقُدّرت هذه الفئة في المغرب بـ2,7 مليون سنة 2010، أي بنسبة 8,1%، وسترتفع إلى 10,1 مليون سنة 2050، حيث ستمثل 24,5% من مجموع السكان. وفي تونس، حسب توقعات المرصد الوطني للإحصاء، ستمثل فئة السكان من 60 عاما فما فوق 20% بحلول 2035.

164. ويتبين من استعراض الوثائق المتاحة عن الأثر الاجتماعي الاقتصادي للشيخوخة على السكان وجود العديد من التحديات، لكننا سنعتبر في هذه الدراسة ثلاثة آثار تصنف الأهم والأكثر خصوصية بالنسبة لبلدان هذه المنطقة دون الإقليمية: الأثر على الرعاية والتوازن المالي لنظام الحماية الاجتماعية والتقاعد؛ والأثر على النفقات الصحية وتوازن الميزانية؛ والأثر على توازن سوق الشغل.

[23] الارتفاع المستمر في حصة السكان الأكثر من 60 سنة وأكثر من مجموع السكان

165. ستصبح شيخوخة السكان على المديين المتوسط والطويل مشكلا هيكليا لأنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية عموما. ويكمن المشكل الجوهري في تدهور معدل الإعالة مما ينذر بتهديد التوازن المالي لصناديق التقاعد على المدى القريب. بالفعل، يتميز النظام الإنتاجي بثقل العمل الزراعي وغير الرسمي المرتفع نسبيا، ومن جهة أخرى لا تساهم فئة كبيرة من السكان النشيطين في صندوق التقاعد. ويترتب عن هذا الوضع أن نسبة المساهمين في أنظمة التقاعد ستتطور بمستوى أقل نسبيا مقارنة مع عدد المستفيدين الذي يشهد تزايدا سريعا بالنظر لشيخوخة السكان. وينتج عن هذا الوضع أيضا تدهور العلاقة الديمغرافية العامة لصناديق التقاعد الذي بدأ يبرز بالفعل –كما هو الحال بالمغرب حيث انتقلت هذه العلاقة من 15 فردا نشيطا لكل متقاعد سنة 1980 إلى 5,8 أفراد نشيطين لكل متقاعد سنة 1993، ثم 3,9 أفراد نشيطين لكل متقاعد سنة 2009.

166. من جهة أخرى، ستتجسد الآثار المتراكمة على المدى المتوسط عن فرط الوزن لدى فئة متزايدة الأهمية من السكان وعن ارتفاع نسبة المسنين، في ارتفاع النفقات الطبية لكل فرد. وعموما، تكون الأمراض المزمنة الناتجة عن فرط الوزن وعن الشيخوخة أكثر كلفة من الأمراض المُعدية المعتادة. وستتسبب هاتان الظاهرتان في وتيرة تصاعدية للنفقات الصحية، مما سيحدث ضغطا أكبر على ميزانيات الدول التي تواجه مسبقا ركود الاقتصاد، وارتفاع معدل البطالة والارتفاع النسبي في مستويات الضرائب.

167. فيما يتعلق بتأثير شيخوخة السكان على سوق الشغل، ينبغي أخذ ثلاثة متغيرات بعين الاعتبار ودراسة تطورها على المدى المتوسط والمدى البعيد. وتتمثل هذه المتغيرات في متوسط الإنتاجية حسب الفئات العمرية في سوق الشغل، وجهود التدريب سواء في المستوى الأولي، أي قبل الدخول إلى سوق الشغل، أو على مدى الحياة، وأخيرا العلاقة بين تكلفة العمل والمردودية.

168. لقد كانت المعاينة الأولية مخيفة جدا لأن اقتصاديات شمال أفريقيا لا تُنتج ما يكفي من فرص الشغل لاستيعاب الشباب الذين يلجون إلى سوق الشغل. وما يزال معدل بطالة الشباب أكثر ارتفاعا في شمال أفريقيا مقارنة مع باقي مناطق العالم. فبينما قُدِّر متوسط معدل بطالة الشباب العالمي بحوالي 12,7% سنة 2012، سجلت شمال أفريقيا 28% تقريبا. ويُعد وضع النساء في سوق الشغل أكثر سوءا، إذ يساوي تقريبا معدل بطالة النساء ضِعف متوسط بطالة الرجال في المنطقة دون الإقليمية.

رابعا – معدل بطالة مرتفع بصفة هيكلية

169. يظل معدل البطالة مرتفعا هيكليا ويقدّر المعدل المتوسط الإقليمي سنة 2013[24] بحوالي 11%. وتشهد المنطقة أيضا أضعف معدل للمشاركة في سوق الشغل (49%) مقارنة مع المتوسط العالمي (64%) ومع باقي المناطق، مثل الاتحاد الأوروبي (60%)، وأفريقيا جنوب الصحراء (70%). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى غياب البيانات الحديثة فيما يخص بلدانا مثل ليبيا، وموريتانيا، والسودان. ولوحِظ أيضا أن جميع البلدان تشهد، منذ الأزمة الاقتصادية، إحباطا لدى فئة من السكان، خصوصا منهم الشباب والنساء الذين لا يتسجلون في لوائح طالبي الشغل أو الذين يلجؤون إلى القطاع غير الرسمي.

170. ويتمثل المشكل الأساسي بالنسبة للمنطقة في ضعف تنوع الهياكل الاقتصادية التي لا تفتح آفاقا كبيرة للتشغيل. ورغم معدل النمو الذي قد يبدو مُرضيا نوعا ما، فعملية الإنتاج الوطني لا تُنتج ما يكفي من القيمة المضافة لدعم توفير فرص الشغل ذات جودة وعلى أوسع نطاق.

[24] التطورات العالمية للتشغيل 2013 – منظمة العمل الدولية

الجدول 9 - معدل البطالة في شمال أفريقيا (%)

المنطقة	2011	2012	2013
العالم	5.8	5.9	5.9
متوسط شمال أفريقيا	10,3	11,6	10.9
الجزائر	9.8	10	9.8
مصر	12,4	12.6	13.4
ليبيا (تقدير)	35	26	25
موريتانيا	35	35	32.5
المغرب	8,9	9.4	9.1
السودان	15,8	16.2	16
تونس	18,9	17.6	15.7

المصادر: البيانات القطرية (البحث الاستقصائي السنوي 2013 – مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا)، التطورات العالمية للشغل 2012، منظمة العمل الدولية، الآفاق الاقتصادية لأفريقيا 2012، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، البنك الأفريقي للتنمية، منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل 2012، صندوق النقد الدولي.

171. وفي الجزائر، حسب إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات سنة 2013، بلغ معدل البطالة 9,8%، مع انخفاض مستمر في هذا المعدل لدى الجامعيين إذ انتقل من 21,4% إلى 15,2% ما بين 2010 و2012 ليبلغ 14,3% سنة 2013. ويعاني من البطالة خصوصا الجامعيون، لاسيما منهم خريجو التعليم العالي، رغم انخفاضها المستمر، لاسيما بفضل مختلف آليات المساعدة على الإدماج المهني للشباب الخريجين، التي اعتمدتها الحكومة. ومع ذلك، لا تزال بطالة الشباب تثير القلق، خصوصا في جنوب البلاد الذي يشهد توترات شديدة.

172. وحسب الإحصاءات الرسمية، يُجاوز معدل البطالة في مصر 13,4% بنهاية 2013. ويبلغ هذا المعدل لدى الشباب 30% حسب البيانات، علما أن النساء يعانين من البطالة بنسبة 25%، في حين يُقدّر الرجال طالبي الشغل بنسبة 9%. وقد أضر انعدام الاستقرار السياسي بتدفق رؤوس الأموال التي تدرّها السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وظل النمو الاقتصادي متدنيا، في حدود 2% لسنتي 2012 و2013.

173. وفي ليبيا، كان يُرتقب أن يتمكن البلد عبر انتعاش إنتاج وتصدير المحروقات من اكتساب الوسائل اللازمة لإعادة بناء اقتصاده، وبالتالي توفير فرص أكبر لتشغيل السكان. وتتبين الحاجة إلى تكوين العمالة لتحسين قدراتها وفي نفس الوقت تشجيع تطوير القطاع الخاص عبر وسائل التحفيز الملائمة. وعبر مختلف الشُعب المنتجة التي يمكن أن تنشأ عن تنويع قطاعات المحروقات، سيساهم القطاع الخاص بطريقة مستدامة في استيعاب الطلب على الشغل. واليوم، يستهدف الشباب أساسا القطاع العام، علما أن سياسة الأجور المرتفعة التي ينهجها هذا القطاع قد تؤدي إلى تقويض سوق الشغل. وقد يصل معدل البطالة حسب الإحصاءات الرسمية إلى 25%، و30% لدى الشباب الأقل من ثلاثين سنة.

174. وانخفض معدل البطالة في المغرب إلى 9,1% في الثلث الثالث من 2013 مقابل 9,4% سنة 2012، أي أنه تراجع بشكل طفيف بـ0,3 نقطة، حسب إحصاءات المندوبية السامية للتخطيط. وتم تسجيل الانخفاض الأكثر أهمية في فئة الشباب من 15 إلى 24 سنة، إذ انتقل المعدل من 20% إلى 19,1%، وانتقل معدّل بطالة حملة الشواهد من 17,2% إلى 16,5%، في الثلث الثالث من 2013 أيضا. ويبين

تحليل المميزات الرئيسية للسكان النشيطين العاطلين عن العمل بأن أربعة عاطلين عن العمل من أصل خمسة (80,9%) هم حضريون، وحوالي واحد من أصل ثلاثة (62,7%) يبلغون من العمر 15 إلى 29 سنة، وواحد من أصل أربعة (26,5%) خريج التعليم العالي.

175. ورغم غياب البيانات الحديثة عن سوق الشغل في موريتانيا، يُقدر المكتب الوطني للإحصاء معدل البطالة الحالي في 32%. ويتجاوز معدل بطالة الشباب المتوسط الوطني المقدر في 66,7% بالنسبة للنساء الشابات و44,1% لدى الرجال الشباب. ورغم تحقيق معدل نمو أكثر من 7% سنة 2012، واعتماد سياسة ميزانية مستقرة والتحكم النسبي في التضخم، لم تتمكن موريتانيا من وضع أسس اقتصاد منتِج وموفر لفرص الشغل انطلاقا من مواردها المعدنية والبحرية. ويتميز الوضع بمعدلي فقر وبطالة مرتفعين رغم الجهود التي يبذلها البلد لتثمين معاشات التقاعد وأجور الإدارة. ويمكن أن يساهم إطلاق المنطقة الحرة بنواذيبو ذات الإمكانات الاقتصادية الواعدة من حيث الموارد البحرية والمعدنية، في إنشاء فرص العمل الملائمة من حيث الحجم والنوعية.

176. ولا يملك السودان بيانات حديثة عن سوق الشغل. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي بأن معدل البطالة يبلغ حوالي 16%، وهو معدل يبدو أقل من الواقع بالنظر لانخفاض الإيرادات السنوية للمحروقات بحوالي 75% سنة 2012، لفائدة جنوب السودان. وكان البلد يعوّل على هذه الإيرادات لدعم نموه، لكنه اضطر سنة 2013 إلى تقويم نفقاته العامة، لاسيما في السياسة الاجتماعية، عبر تقليص إعانات المنتجات الأساسية الغذائية والنفطية.

177. وفي تونس، بلغ معدل البطالة 15,7% بنهاية 2013، منخفضا بـ0,2 نقطة مقارنة مع الثلث الثاني من 2013. وقُدر معدل البطالة في 13,1% لدى الرجال و22,5% لدى النساء، مقابل 13,3% و23,0% في الثلث الثاني من 2012. ويظل معدل البطالة مرتفعا في تونس لأن النمو غير كاف لتمكين التوظيف المكثف في القطاع الخاص، بسبب انعدام الوضوح السياسي. وحاول البلد إيجاد حل لبطالة الشباب عبر حملة التوظيف في القطاع العام؛ إلا أن القطاع الخاص هو الذي يزخر بإمكانات التشغيل، خصوصا في الخدمات (مثل السياحة) فالبلد يتمتع بميزات لا يستهان بها في هذا القطاع.

خامسا – تطور الفوارق

أ- الفوارق المرتبطة بالجنس

1- مشاركة النساء في سوق الشغل

178. رغم الإنجازات الملموسة التي حققتها نساء شمال أفريقيا في مجال التعليم والصحة، ما زلن يعانين من فوارق المعاملة فيما يخص المشاركة في الحياة الاقتصادية وفي اتخاذ القرار. وبالتالي، يمثل تقليص الفوارق المرتبطة بالجنس تحديا حقيقيا للمنطقة دون الإقليمية.

الجدول 10 - معدل النشاط حسب الجنس، في شمال أفريقيا (النسبة المئوية)

المعدل	2011	2012	2013
المتوسط العالمي للنساء	51.4	51.2	**51.1**
المتوسط في شمال أفريقيا	48.8	48.8	**48.9**
المتوسط للرجال في شمال أفريقيا	74.1	74	**74.3**
المتوسط للنساء في شمال أفريقيا	**23.8**	**24**	**24.2**

المصدر: صندوق النقد الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية، نيسان/أبريل 2013، منظمة العمل الدولية، التطورات العالمية لتشغيل الشباب 2013)

179. لا تشارك نساء المنطقة إلا بنسبة ضئيلة في سوق الشغل مقارنة مع الرجال وأيضا مقارنة مع نساء باقي مناطق العالم. ويمثل معدل نشاط الرجال ثلاث مرات (74,3%) أكثر من معدل نشاط النساء (24,2%). ويساوي المتوسط العالمي (51,1%) لمشاركة النساء في سوق الشغل أكثر من ضعف متوسط المنطقة.

الجدول 11 - معدل المشاركة في سوق الشغل حسب الجنس (بالنسبة المئوية)

البلدان	الرجال	النساء
الجزائر	69.5	16.6
مصر	77.3	22.5
ليبيا	غير محدد	غير محدد
موريتانيا	74	34.4
المغرب	72.2	26.2
السودان	79	19.7
تونس	74.9	25.1

المصادر: البيانات القطرية (البحث الاستقصائي السنوي 2013 – مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا)، التطورات العالمية للشغل 2012، منظمة العمل الدولية؛ الآفاق الاقتصادية لأفريقيا 2012، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، البنك الأفريقي للتنمية، منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل 2012، صندوق النقد الدولي.

180. تعاني النساء من مشكل مزدوج في سوق الشغل. بالفعل، فمن جهة لا يشاركن بكثافة في سوق الشغل، إضافة إلى أنهن الأكثر تضررا من البطالة، لأن معدل بطالة النساء يمثل تقريبا ضعف متوسط البطالة لدى الرجال في المنطقة دون الإقليمية.

الجدول 12 - معدل البطالة حسب الجنس %

البلدان	الرجال	النساء
الجزائر	8.3	16.3
مصر	9.9	25.1
ليبيا	غير محدد	غير محدد
موريتانيا	25.2	47.3
المغرب	9.0	9.6
السودان	11	24
تونس	13.1	22.5

المصادر: البيانات القطرية (البحث الاستقصائي السنوي 2013 – مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا)، التطورات العالمية للشغل 2012، منظمة العمل الدولية؛ الآفاق الاقتصادية لأفريقيا 2012، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، البنك الأفريقي للتنمية، منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل 2012، صندوق النقد الدولي.

181. ويعبر هذا الوضع أساسا عن التقاليد الثقافية والصعوبات التي تواجهها النساء في التوفيق بين العمل والواجبات الأسرية. ورغم وجود منظومة قانونية ومؤسسية تُشجع المساواة بين الجنسين، لا تحظى المساهمة الاقتصادية للنساء تقليديا بقدرها الحقيقي لأن الحاجة إلى دخل إضافي في الأسرة المعيشية هي التي تدفع الرجال إلى القبول بعمل المرأة، وليس لمجرد تمكينها أو مساهمتها في الاقتصاد الوطني. ويسود الاعتقاد بأن النساء مُلزمات بالمكوث في المنزل خصوصا إذا كن متزوجات ولديهن أطفال. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد كثير من المشغلين بأن النساء لا يستطعن التوفيق بين الحياة العائلية والحياة المهنية، وبالتالي، يضطررن إلى الغياب بسبب واجباتهن العائلية والأمومة.

2- نسبة المقار البرلمانية التي تحتلها النساء

182. تُعد حصة المقار البرلمانية التي تحتلها النساء مؤشرا جيدا لتوضيح الفوارق المرتبطة بالجنس من حيث اتخاذ القرار. وحسب البيانات التي نشرها الاتحاد البرلماني المشترك انطلاقا من المعلومات التي تقدمها البرلمانات الوطنية إلى حدود فاتح تشرين الثاني/نوفمبر 2013 والذي يصنف 188 بلدا في ترتيب تنازلي حسب نسبة النساء في البرلمان، تأتي الجزائر في صدارة بلدان المنطقة دون الإقليمية بنسبة 31% من المقار التي تحتلها النساء، تليها تونس (24,6%)، والسودان (24,6%)، وموريتانيا (20,9%)، والمغرب (17%)، ثم ليبيا (16,5%).

183. ففي مصر، تضاءل معدل النساء البرلمانيات من 12,7% إلى أقل من 2% في برلمان 2012 الذي تم حله شهر تموز/يوليه 2013.

184. وفي مختلف بلدان المنطقة التي شهدت الثورات الشعبية وأسفرت عن تغيير النظام الحاكم، شاركت النساء بحيوية في هذه الحركات، وغالبا ما يدفعن الثمن غاليا: الاعتقال، والتحرش الجنسي، والقتل، وغيرها. ومع ذلك، يتبين من الوضع في مصر بأن التغيير الديمقراطي لا يعني تلقائيا تحسين مشاركة النساء في الحياة السياسية، وبالتالي ينبغي توخي الحذر حتى لا تحمل هذه العملية الديمقراطية في طياتها تكريس الفوارق المرتبطة بالجنس.

185. لقد دامت المفاوضات في تونس على الدستور الجديد وقتا طويلا وكانت أحيانا متوترة، لكن المشاركة الفعالة لجميع مكونات المجتمع، لاسيما النساء، مكنت من التوصل إلى دستور يُعد الأكثر تقدما من حيث المساواة بين الرجال والنساء.

يكرس الدستور التونسي الجديد مبدأ المساواة ويتضمن العديد من الضمانات لحقوق المرأة. وكانت هذه المرة الأولى التي يُدرج فيها بلد عربي ومسلم في قانونه الأسمى تَمتُّع الرجال والنساء بنفس الحقوق، إذ ينص الفصل 20 منه "*المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات. وهم سواء أمام القانون من غير تمييز*". وجاء هذا الفصل نتيجة مشاورات مُضنية، ويمثل تقدما ملحوظا مقارنة مع دستور 1959 الذي ظل صامتا بهذا الشأن.

أما الفصل 45 فيؤكد أيضا على المساواة بين الرجل والمرأة وينص "*تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها (...)*". "*تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة (...) وتتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة*".

أما الفصل 46، الذي ينص خصيصا على حقوق المرأة، فيُدرج في الدستور حماية مكتسبات المرأة، ومبدأ المناصفة ومحاربة العنف ضد النساء. إضافة إلى ذلك، يؤكد الفصل 40 على الحق في العمل وينص "*لكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل*".

أما في الباب المتعلق بالمناصفة، فالفصل 34 من الدستور يُلزم الدولة بضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة. ويمثل هذا الفصل خطوة كبيرة في العالم العربي المسلم لأنه يحدد صراحة واجبات الدولة بهذا الصدد.

ب- الفوارق الإقليمية

186. تمثل الفوارق بين المناطق داخل البلد نفسه مشكلا جسيما إضافيا يحد من التقدم الاجتماعي ويبرز ضعف توزيع مكاسب النمو بطريقة عادلة. ويشتد اختلاف التطور بين المناطق الغنية، التي غالبا ما تكون مناطق حضرية مركزية ذات حيوية وتتركز فيها الأنشطة الاقتصادية، وبين المناطق الفقيرة التي تكون غالبا الضواحي والمناطق الريفية، مما يحمل على انتقاد حدود نموذج التنمية.

187. ففي الجزائر، رغم تسجيل معدل مُرض في التغطية بالمستخدمين الطبيين على المستوى الوطني، إلا أن البلد بالمقارنة مع العديد من البلدان ذات مستوى تنمية مماثل، يشهد فوارق إقليمية تتراوح ما بين 0,81 طبيب لكل 1000 نسمة في الجنوب الشرقي و1,52 طبيب لكل 1000 نسمة وأحيانا ضعف هذه الحصة في مركز البلاد خصوصا فيما يتعلق بالمتخصصين. ويمكن تفسير هذه الفوارق بأن الأطباء غير مستعدين للاستقرار في المناطق الريفية و/أو المنعزلة ويتركزون خصوصا في المناطق الحضرية حيث تتوفر عموما أفضل البنيات الأساسية والخدمات. وتتأكد هذه الفوارق أيضا في التعليم بوجود معدلات نجاح في الباكالوريا تتراوح ما بين 60,95% في تيزي وزو إلى 28,05% في أدرار، وأيضا 44,92% في ولاية الأغواط.

188. وفي مصر، يوجد 66% من السكان الأكثر فقرا و95% من البوادي الأكثر عوزا في صعيد مصر، في حين أن هذه المنطقة لا تضم إلا 40% من مجموع السكان.

189. وفي المغرب، نميّز بين المناطق الساحلية ذات حيوية اقتصادية أكبر وتتأثر بدرجة أقل من الفقر مقارنة مع المناطق الجبلية والقاحلة في الجنوب التي تضم معظم السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر. وتستقبل منطقة الدار البيضاء الكبرى التي لا تمثل سوى 0,23% من مجموع البلاد 15% من مجموع السكان وتساهم بحوالي 30% في الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

190. وفي موريتانيا، يتركز الفقر في المناطق الريفية بالجنوب، حيث يتم الاعتماد على الزراعة المطرية. وفي هذه المناطق، ويتصنف أكثر من نصف السكان في فئة الفقراء: 62% في ولاية كيدي ماغة، و64% في البراكنة، و67% في كوركول، و69% في تاغانت.

191. لقد اندلعت الثورة التونسية بسبب بطالة الشباب والفوارق الإقليمية. ولوحظ أنه منذ سنة 2000 إلى فترة الثورة، حجب تحسن الوضع الوطني (إذ تبين الإحصاءات المتاحة انخفاض انتشار الفقر من 32,4% سنة 2000 إلى 15,5% سنة 2010) الفرق بين المناطق الداخلية وباقي البلاد، علما أن هذا الفرق تفاقم طيلة هذا العقد. وفي نفس السياق، تُبين إحدى الدراسات[25] بأن كلا من الفقر، والحصول على الشغل، والولوج إلى الشُّعب الأكثر أهمية في الجامعة تظل وإلى حد كبير مشروطة بالانتماء الإقليمي. وأوضحت أنه في فترة التمدرس، لا يتمتع جميع الأطفال في تونس بالحقوق نفسها منذ البداية. وتفصل فجوة حقيقية بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية المهملة، حتى فيما يتعلق بالتعليم. ومن بين 1441 حاصل على الباكالوريا موجهين سنة 2010 نحو الشعب الطبية (الطب، والصيدلة، وطب الأسنان)، 206 منهم قادمون من ولاية تونس، 197 من ولاية صفاقس، و150 من أريانة، و119 من سوسة، و111 من منستير. في المقابل، نجد بأن حصة تطاوين ليست إلا 3 طلبة، و4 بالنسبة لزغوان، و7 بالنسبة لسليانة، و8 بالنسبة لتوزر، و9 بالنسبة لقبلي.

سادسا – سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية لسنة 2014

192. تسعى السياسات والبرامج الاجتماعية المعتمدة سنة 2013 وأيضا التدابير المبرمجة لسنة 2014، عموما، إلى إنعاش النمو من أجل تحفيز التشغيل، خصوصا في صفوف الشباب، وحماية القدرة الشرائية والتغطية الاجتماعية للسكان.

193. وتبلغ الميزانية الوطنية لسنة 2014 التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية 4714,4 مليار دينار جزائري وتحتفظ بالتوجهات الرئيسية المحددة في برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. وتندرج القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والتشغيل من بين الفئات الخمسة التي تحظى بأكبر المخصصات في الميزانية. وفي تصنيف الوزارات العشرة الأوائل من حيث المخصصات، نجد أيضا وزارة الأسرة والتضامن التي تتكلف بسياسات التحويلات النقدية والمساعدات الاجتماعية.

194. وارتفعت النفقات التجهيزية أيضا (15,6+%)، لاسيما لفائدة البنيات الأساسية الاقتصادية والحصول على السكن الذي يحتل مكانة ذات أهمية متزايدة. وتشهد الجزائر ارتفاعا مكثفا في الاحتياجات من المساكن الحضرية، وتُفسر هذه الوتيرة بتزامن ظاهرتين، النمو الديمغرافي المهم والتحضر المكثف. وبالتالي يبدو العدد المتوسط للأشخاص لكل مسكن مشغول مرتفعا بشكل ملحوظ، إذ يبلغ 6,4 شخصا في كل مسكن في الجزائر، مقابل 4,04 شخص في المغرب، و4,33 شخص في تونس.

[25] «Les inégalités régionales et sociales dans l'enseignement supérieur»، محمد هادي زعيم، أستاذ بجامعة قرطاج ورئيس سابق للجنة الوطنية لتقييم التعليم العالي.

195. واعتمت مصر، التي ما تزال تشهد انتقالا سياسيا، ميزانية وطنية تمتد من فاتح تموز/يوليه 2013 إلى 30 حزيران/يونيه 2014. وحسب التقرير المالي الصادر عن وزارة المالية، يتعرض تنفيذ هذه الميزانية للاضطرابات بسبب الوضع السياسي الذي يؤثر في الإيرادات المرتقبة. ومع ذلك، تنص ميزانية سنة 2014/2013 على مجموعة من التدابير في شِقَّي الإيرادات والنفقات وتسعى إلى تحقيق إنصاف أكبر في إعادة توزيع فوائض الاقتصاد والتحكم في عجز الميزانية. فمن حيث النفقات، يتمثل الهدف في الرفع من إنصاف النظام خصوصا عبر توسيع القاعدة الضريبية دون إضافة ثقل جديد على المُلزَم بالضريبة الحالي. وتسعى الحكومة الانتقالية إلى تخفيض عجز الميزانية إلى 9,1% من الناتج المحلي الإجمالي في ميزانية سنة 2014/2013، مقابل 13,8% بالنسبة لسنة 2013/2012. ويتحقق هذا التقليص بالضرورة عبر ترشيد نفقات الإعانات المخصصة للطاقة من أجل تحسين استهداف الفئات ذات دخل ضعيف، رغم صعوبة تنفيذ هذا الإصلاح في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الحالية.

196. وفي 2013 و2014، خططت ليبيا ميزانية بمبلغ 51,2 مليار دولار أمريكي، 31% منها مخصص لأجور مستخدمي القطاع العام، و16% للإعانات و28% للتنمية وإعادة البناء. ومقارنة مع ميزانيات ما قبل الثورة، يتبين بأن طبيعة نفقات الحكومة اليوم تتركز أكثر نحو التنمية. وعموما، يتجه حوالي نصف الميزانية الوطنية نحو الرفاه الاجتماعي وإعادة البناء. وتم تخصيص غلاف مالي قدره 15 مليار دولار لمشاريع التنمية ولجهود إعادة البناء سنة 2013. وتتمثل القطاعات ذات أولوية للفترة 2013-2015 في البنيات الأساسية، والمحروقات، والخدمات العمومية، والسكن، والتحويلات الاجتماعية. ولتحسين النظام، أطلقت الحكومة نظاما جديدا برقم التعريف الوطني وتسعى إلى تعويض الإعانات المخصصة للسلع إلى إعانات نقدية مباشرة.

197. ويخصص قانون المالية الخاص بالمملكة المغربية لسنة 2014 نفقات إجمالية تناهز 367,20 مليار درهم مقابل 358,20 مليار درهم سنة 2013، أي بارتفاع 2,51%، في حين ستبلغ الإيرادات تقريبا 335,18 مليار درهم سنة 2014، بانخفاض 3,1% مقارنة مع 2013. ومن بين أولويات هذه الميزانية، نجد تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا، وتعزيز البنيات الأساسية، إلى جانب تأهيل الموارد البشرية. وتولي هذه الميزانية أهمية خاصة لتحسين التشغيل عبر برامج إنعاش التشغيل والتشغيل الذاتي عبر دعم المقاولات الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل. وحددت الحكومة أيضا هدفها في تقليص العجز في السكن إلى النصف بحلول 2016.

198. ويتحدد مشروع قانون المالية لسنة 2014 في موريتانيا حسب الإيرادات والنفقات في مبلغ 429.738.532.400 أوقية، بارتفاع 6,80% في القيمة النسبية مقارنة مع الميزانية المعدّلة لسنة 2013 (402.359.297.800 أوقية). وتبعا لتوصيات مؤسسات بروتن وودز، التزمت موريتانيا ببذل مجهودات جبارة في التسديدات المرتقبة بخصوص استخماد الدين العمومي الخارجي لجعل الدين الوطني قابلا للتحمل، وفي نفقات الاستثمار (9,09%) لتحسين البنيات الأساسية والأنشطة ذات أولوية في مجال محاربة الفقر وتوفير فرص الشغل. وشهدت الميزانية ارتفاعا طفيفا بالنظر أيضا لضرورة تخصيص نفقات عملية الانتخابات الرئاسية التي ستنظم في غضون سنة 2014.

199. وفي السودان، تتمثل الأولويات الواردة في ميزانية 2014 التي تبلغ 46,2 مليار جنيه سوداني، في الرفع من الإنتاج ومن الصادرات، واستعادة الاستقرار الاقتصادي، والحفاظ على القدرة الشرائية للسكان. ولهذا الغرض لا تتضمن الميزانية الحالية ضرائب جديدة أو زيادة في الأسعار، وتنص على

تخصيص 64% من الادخار المكتسب عبر إزالة الإعانات على المحروقات للرفع من الأجور والرواتب والإعانات الاجتماعية، خصوصا لفائدة الأسر الفقيرة، والصحة، والتأمين على المرض، وللطلبة. وفي أيلول/سبتمبر 2013، أطلقت الحكومة السودانية مخطط التقشف الذي يتضمن الرفع من الإعانات على المحروقات والتي تضاعفت أسعارها بناء على ذلك.

200. وستبلغ ميزانية الدولة لسنة 2014 في تونس 28,125 مليون دينار، بارتفاع تم حصره في 2,3% مقارنة مع 2013، مقابل 18% و12% على التوالي بالنسبة لسنتي 2012 و2013. ولبلوغ هذا الهدف، تم حصر نفقات التدبير المتعلقة بالأجور والإعانات، في حين تم الزيادة في نفقات التنمية بنسبة 17%. ويتمثل الهدف في دعم الاستثمار العمومي لتحسين تنافسية الاقتصاد وتعزيز الرأسمال البشري من جهة، وترشيد نفقات التشغيل من جهة أخرى، دون الإضرار بشكل ملموس برفاه السكان، خصوصا الفئات الأكثر هشاشة. وبذلت تونس جهودا جبارة سنة 2013 في محاولة الحفاظ على مستوى عيش السكان. بالفعل، ارتفع حجم الإعانة الطاقية إلى 48% مقارنة مع القيم المعلن عنها مسبقا، بسبب ارتفاع أسعار النفط وتخفيض قيمة الدينار مقارنة مع الدولار. وتم تخصيص زيادات في الأجور لفائدة فئات من مستخدمي الإدارات العمومية، مثل المدرسين. ومع ذلك، سيكون تحمل هذا الثقل في النفقات من حيث الأجور والإعانات، اللازمة للحفاظ على مستوى عيش السكان، صعبا على المدى القصير والمتوسط بسبب الصدمات الخارجية والاضطرابات الحالية في الاقتصاد التي تنتج عن التوترات السياسية والاجتماعية.

201. وفي جميع هذه البلدان، يتزايد دور المجتمع المدني تدريجيا، ويصبح شريكا لا محيد عنه للسلطات العمومية. ويواكب المجتمع المدني عمل الدولة خصوصا في مجالات محاربة الفقر، والتنمية الاجتماعية، والمبادلات التضامنية، وتعزيز الديمقراطية والحوكمة الجيدة. ويتنظم ويكتسب الطابع المهني شيئا فشيئا ويندرج في خضم النقاشات العمومية بوعي وطني أكبر. وترتب عن ذلك أن جميع البلدان تعمل على إشراك ممثلي المجتمع المدني في صياغة السياسات العمومية الخاصة بالتنمية ويتبين ذلك من التجارب الحديثة في إطار المشاورات الوطنية الخاصة بخطة التنمية لما بعد 2015.

الخلاصات والتوصيات

202. لقد أفضى انعدام الاستقرار المستمر على الصعيد الإقليمي، مقترنا بتباطؤ الاقتصاد العالمي، إلى تباطؤ النمو في مجموع المنطقة دون الإقليمية. وبلغ متوسط النمو في شمال أفريقيا في عام 2013 ما يُقدر بحوالي 2.5 في المائة، مقابل 6.6 في المائة في عام 2012. وتختلف مصادر هذا النمو حسب البلدان. لكن عموما، ساهم الطلب المحلي كثيرا في هذا النمو في عام 2013، في حين ساهم تباطؤ النمو العالمي كثيراً في إضعاف الطلب الخارجي الموجه نحو المنطقة دون الإقليمية، وخصوصا الطلب الأوروبي.

203. وينبئ انتعاش النمو العالمي في الربع الأخير من العام والانخفاض المرتقب في عوامل انعدام الاستقرار السياسي في المنطقة بآفاق إيجابية لشمال أفريقيا، إذ يُنتظر أن يصل النمو إلى 4.2 في المائة في عام 2014. والتحدي الرئيسي الذي ينبغي أن تواجهه بلدان المنطقة دون الإقليمية على المدى القصير تحد مرتبط بضيق هامش الميزانية المتاح لدعم النمو وتقويته. وأما القدرة على تنفيذ سياسات في مجال الاقتصاد الكلي مواجهة للتقلبات الدورية، بهدف التخفيف من حدة الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية وتدفقات رؤوس الأموال، فلا تزال قدرة محدودة، مما يزيد من ضرورة حشد المصادر اللازمة لتمويل الاقتصاد.

204. وأثرت البيئة الخارجية أيضا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ انخفضت بنسبة 1.8 في المائة في عام 2013، لتبلغ 14 مليار دولار أمريكي. وفي المقابل، ارتفع الاستثمار المحلي. وهذا التحسن من نتائج الجهود المبذولة حالياً لإصلاح مناخ الأعمال وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في بلدان شمال أفريقيا.

205. وأثر التباطؤ العام في المبادلات الخارجية على غرار تأثيره في باقي العوامل الاقتصادية. فقد بلغت صادرات المنطقة دون الإقليمية 171.3 مليار دولار مقابل 197.6 مليار دولار في عام 2012، أي بانخفاض نسبته 13.3 في المائة في عام 2013. ويُعزى ضعف الأداء هذا أساسا إلى تراجع الصادرات الليبية بنسبة 38 في المائة، وبدرجة أقل إلى تناقص صادرات الجزائر بنسبة 5.1 في المائة. وبعدما سجل الإنتاج الليبي انتعاشاً كبيراً بلغت نسبته 348 في المائة في عام 2012 إثر الأزمة السياسية والعسكرية التي مر منها البلد في عام 2011، عاد فتراجع إلى حوالي 0.9 مليون برميل في اليوم مقابل 1.3 برميل في اليوم في عام 2012، وذلك بسبب استمرار المشاكل الأمنية التي تطال مباشرة سلسلة إنتاج ونقل المحروقات الخام. وبالنسبة للجزائر، تراجعت الصادرات بسبب الآثار المتزامنة لكل من انخفاض إنتاج النفط (1.1 مليون برميل في اليوم) وتدني أسعار النفط الخام من 111.9 دولارا إلى 108.5 دولارات للبرميل.

206. وبالنسبة لمجموع المنطقة، تفاقم عجز ميزان السلع ليصل إلى 307.5 في المائة، مرتفعا من 10.6 مليارات دولار أمريكي في عام 2012 إلى 43.2 ملياراً في عام 2013، وذلك بسبب التقلص الشديد في فوائض ليبيا (ناقص 70.6 في المائة) والجزائري (ناقص 34.1 في المائة) من جهة، واستمرار ارتفاع العجز في مصر (ناقص 34 ملياراً) وفي المغرب (ناقص 22 ملياراً)، من جهة أخرى. وباستثناء المحروقات الخام، يبقى العرض على الصعيد الإقليمي دون الطلب بكثير، مما يُبرز الضعف الهيكلي للأنظمة الإنتاجية وضرورة اعتماد سياسة تنويع أكثر طموحا.

207. وظلت باقي الأسس التي يقوم عليها القطاع الخارجي في شمال أفريقيا على حالها عموما، حيث ظلت المحروقات وغيرها من السلع الأساسية مهيمنة على صادرات معظم البلدان، وبقي مؤشر تنويع الصادرات ضئيلًا جدا مقارنة بالمتوسط المسجل في الاقتصادات النامية، واستمر الاعتماد بشدة على استيراد المواد الغذائية، وظل الشريك الأوروبي مهيمناً في التجارة الخارجية لدول المنطقة، وبقيت حصة المبادلات التجارية بين بلدان المنطقة وبينها وبين بقية القارة حصة هامشية.

208. ولتعزيز الآفاق الإيجابية المتوقعة لسنة 2014، وتسريع النمو الاقتصادي ليصبح رافعة حقيقية لإحداث التحول الهيكلي في اقتصادات شمال أفريقيا، يوصى بما يلي:

- الإسراع بإيجاد نهاية إيجابية لعمليات الانتقال السياسي التي تشهدها بعض البلدان، و/أو تقوية المكتسبات، والعودة إلى الاستقرار المؤسسي، واستعادة مناخ الثقة بالنسبة للمستثمرين عبر إجراء إصلاحات جريئة في بيئة الأعمال وتحفيز روح المبادرة الحرة، بالنظر إلى أن وتيرة إنشاء المؤسسات أبطأ في شمال أفريقيا مما هي عليه في باقي مناطق العالم. ويمكن أن يساهم اتخاذ تدابير خاصة ترمي إلى الرفع من معدل دخول المرأة مجال العمل وتمكينها من المشاركة في النشاط الاقتصادي بمزاولة أعمال مدفوعة الأجر، إسهاما ملموسا في تحسين آفاق النمو على المدى المتوسط؛
- الرفع من حيوية قطاع الصناعات التحويلية، سواء عبر توسيع عرض السلع والخدمات أو من خلال بروز صناعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية؛ وتملك أفريقيا بهذا الصدد مميزات استراتيجية عديدة، مثل موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وآفاق النمو في القارة الأفريقية على المدى المتوسط، والإمكانات غير المستغلة بعدُ في سوقها الإقليمية الداخلية؛
- الزيادة في تنويع هياكل الإنتاج لرفع القيمة المضافة على المستوى الوطني، وبالتالي توفير آفاق إضافية من حيث خلق فرص العمل اللائق. ولهذا الغرض، يكتسي بُعد البحث والتطوير والابتكار أهمية قصوى في عملية تنويع الهياكل الإنتاجية وتطويرها، بهدف توفير فرص العمل اللائق. ويمكن أن يساهم تسهيل المنافسة وفتح الأسواق أمام المؤسسات في تحفيز روح المبادرة الحرة والابتكار. ومن شأن تبسيط الإجراءات الضرورية لإنشاء المؤسسات وتخفيف القيود الملقاة على الاستثمار أن يشجع الشركات الدولية والإقليمية والوطنية على زيادة معاملاتها، مما يساهم في نقل المعرفة وتحفيز الابتكار؛
- إن إدخال تحسينات ملموسة على سبل الحصول على وسائل التمويل وتنويع العروض والمنتجات ذات الصلة بالتمويل هي أيضاً من الوسائل الهامة لتمكين القطاع الخاص، خصوصا عندما يتكون في معظمه من مؤسسات صغرى ومتوسطة، من أن يحل تدريجياً محل السلطات العمومية في الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد؛
- الإسراع في تنويع الشركاء الاقتصاديين الخارجيين، مع إيلاء الأولوية لشريكين متكاملين، شمال أفريقيا وباقي القارة، بهدف التخلص إلى أبعد حد من الضعف أمام الصدمات الخارجية التي تنتج عن تباطؤ النمو لدى الشركاء الرئيسيين؛

- تعميق التكامل الإقليمي. وبهذا الصدد، يُرجى كثيراً عكس التوجه الحالي الذي يجعل أهمية المنتجات المصنعة في مجموعها تتضاءل ضمن المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية؛

فحسبما يتبين من تجربة تجمعات إقليمية أخرى، تمثل السوق الإقليمية رافعة قوية لإحداث التحول الهيكلي في الاقتصادات، خصوصاً عبر إنشاء سلاسل إقليمية لإضافة القيمة.

209. ولتحقيق استدامة المالية العامة لا بد من إصلاح عميق لأنظمة الدعم. ولترشيدها لا بد من التحكم في التحويلات والإعانات وتقليصها. وأول ما ينبغي إصلاحه نظام دعم منتجات الطاقة والمواد الغذائية المعمم الذي يتم عبر صناديق المقاصة ويثقل كاهل الميزانيات الوطنية.

210. ويثير هذا الموضوع حساسية اجتماعية شديدة لأن الإجراء الأساسي المقترح يتمثل في تقليص الإعانات المتعلقة بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، مما يترتب عنه ارتفاع أسعارها. بيد أن بعض التجارب، لاسيما في أمريكا اللاتينية، أثبتت إمكانية تعويض أنظمة الدعم المعمم بآليات التحويلات المباشرة، لأنها أقل كلفة للميزانية العامة بكثير، وأكثر فعالية من حيث مكافحة الفقر والهشاشة.

211. ونهج الاستهداف المتبع في آليات التحويلات النقدية المباشرة، بوجه عام، هو النهج النقدي الذي يُدخل في فئة الفقراء الأسر المعيشية أو الأفراد ممن يكون دخلهم أدنى من عتبة معينة. وهو ما يترتب عنه تحديان رئيسيان، هما:

- تحدي فعالية النظام ووجاهته اللذين يتوقفان على موثوقية البيانات وتحيينها بانتظام، إذ تتطلب عمليات الاستهداف مجهودا مسبقا لجمع البيانات عن دخل الأسر المعيشية، بحيث تكون دقيقة وكاملة.
- تحدي حسن تدبير النظام وتتبعه. فمسؤوليات تحديد من يكون الفقير ومبلغ التحويلات والتنفيذ تتوزع بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم والبلديات والمدن. لكن تعدد المسؤوليات قد يؤدي إلى تداخل الصلاحيات وغياب الشفافية، وبالتالي، إضعاف فعالية النظام.

212. ومن جهة أخرى، بما أن إصلاح أنظمة الدعم سيتم عبر تحسين استهداف المستفيدين ووضع آليات حوكمة أكثر دقة، يتعين تعزيز الآلية الإحصائية لإنتاج معلومات أكثر دقة وجودة.

213. وبالنسبة للتنمية البشرية، حققت البلدان تقدما ملموسا، خصوصا في قطاعي الصحة والتعليم. غير أنه منذ عام 2005، أصبح تقليص العجز في التنمية البشرية يتثاقل ويبرز حدود نموذج التنمية الذي يتركز في أغلبه على الاستثمارات في مكونات مؤشر التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل وبالقطاع الاقتصادي، مثل الصحة والتعليم. ولم يمكّن معدل النمو، رغم ارتفاعه نسبيا، من تحقيق زيادة مكثفة وسريعة في خلق فرص العمل، على النقيض مما وقع في آسيا، حيث شهدت بلدان مثل ماليزيا وتايلند وإندونيسيا وفييت نام ما بين عامي 1990 و2012 معدلات نمو ساهمت في بلوغ معدلات مرتفعة من فرص العمل القارة والجيدة من حيث الأجر.

214. ولا تزال مسألة إيجاد فرص العمل في صلب الاهتمامات التي تتناولها سياسات التنمية. ويتعين اللجوء إلى سياسات اقتصادية عملية ترمي إلى إيجاد فرص العمل القارة والجيدة من حيث الأجر، الأمر الذي سيسمح بإقامة علاقات إيجابية متينة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وفي نفس السياق، ينبغي إعمال سياسات اجتماعية تتضمن تدابير لتحقيق المزيد من العدل والمساواة في توزيع مكاسب النمو بهدف مكافحة المشاكل الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، أي الفوارق المرتبطة بنوع الجنس والانتماء الجغرافي، وتلك المرتبطة بالفرص بوجه عام.

215. وأما فيما يتعلق بفرص العمل، فهناك تحد رئيسي آخر يرتبط بانعدام التناسب بين متطلبات سوق العمل ونوعية التعليم والتدريب وجدواهما. إذ تتشكل نسبة مرتفعة من العاطلين عن العمل من عدد متزايد من خريجي التعليم العالي الجدد، بينما هناك احتياجات مهمة إلى الكفاءات لا يجد أرباب العمل سبيلاً لتلبيتها. ولذلك لا بد من إعادة النظر في مدى ملاءمة نظم وآليات الإعلام المتعلقة بسوق العمل.

216. ومن جهة أخرى، يتجلى التحول الديمغرافي في بلدان شمال أفريقيا، المرتبط بتحسن مستوى الصحة، في ظهور بوادر الشيخوخة على السكان. وقد بدأت البلدان تتأثر بهذا التحول في ثلاثة مجالات: الرعاية والتوازن المالي لأنظمة التقاعد، والنفقات الصحية، وتوازن سوق العمل.

217. وينحو تناقص معدل الإعالة، أي عدد العاملين مقابل كل متقاعد، إلى الإخلال بالتوازن المالي لصناديق التقاعد، لينتهي بتقويضه. فإضافة إلى رعاية المسنين وضرورة إصلاح نظام التقاعد، يترتب عن هذه الظاهرة الديمغرافية مشكل يتعلق بالصحة العامة على عدة مستويات.

218. فارتفاع الإصابة بالأمراض المزمنة (السرطان، وارتفاع الضغط، وداء السكري، وغيرها) الناجمة عن الشيخوخة، إضافة إلى الأمراض المرتبطة بفرط الوزن التي يعاني منها الشباب والكبار النشيطون، يكلف المجتمع غالياً، ويرفع النفقات الصحية، الأمر الذي يزيد الضغوط على ميزانيات بلدان المنطقة.

219. أما بالنسبة لتأثير الشيخوخة في سوق العمل، يجدر النظر في ثلاثة أسئلة أساسية: كيف ستتطور إنتاجية العمل؟ وما التأثير الذي سيكون لشيخوخة السكان على مستويات كفاءة رأس المال البشري ومهاراته (نقل المهارات والكفاءات بين الأجيال)؟ وأخيرا، ما تأثير شيخوخة السكان على تطور كلفة العمل مقارنة مع الإنتاجية؟

220. لا شك أن كل بلد من بلدان المنطقة يواجه تحديات عديدة ينفرد بها. لذا، سيعمل مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في المستقبل على إعداد "دراسات قطرية" تُمكّن من التتبع المنهجي والمنتظم لعدد من القضايا المرتبطة بهذه التحديات. ويتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسات القطرية، بالنسبة للجنة، في توفير وسيلة جديدة لإنتاج ونشر التحليلات والتوصيات الرامية إلى إحداث التحول الاقتصادي المفضي إلى النمو المستدام والتنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء. وستسعى هذه التحليلات والتوصيات أيضاً إلى تعزيز التكامل الإقليمي، وتخطيط التنمية، والحوكمة الاقتصادية، ومؤازرة صناع القرار في العمل على تخفيف المخاطر المحتملة.

221. ورغم الخصوصيات الوطنية، تواجه جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية تحديات متشابهة في مجال التنمية: البطالة، والتعليم، والصحة، والتحول الهيكلي للاقتصادات، والأمن، ومكافحة آثار تغير المناخ. ويظل تعزيز التكامل الإقليمي وسيلة حاسمة لإيجاد حلول جماعية فعالة لهذه التحديات وجعل شمال أفريقيا منطقة أكثر حيوية، يمكنها أن تضطلع بدور فعال في عملية التحول الاقتصادي للقارة. وفي هذا الصدد أيضاً، سيقترح مكتب شمال أفريقيا إجراء متابعة على الصعيد دون الإقليمي من خلال إصدار نشرات منتظمة يمكن عرضها سنويا على لجنة الخبراء الحكومية الدولية لتنظر فيها.

قائمة المراجع

Banques Centrales

- Algérie http://www.bank-of-algeria.dz
- Egypte http://www.cbe.org.eg/
- Libye http://www.cbl-ly.com/
- Maroc http://www.bkam.ma/
- Mauritanie http://www.bcm.mr
- Soudan http://www.bankofsudan.org/
- Tunisie http://www.bct.gov.tn/
- Union des banques arabes http://www.uabonline.org/

Nations Unies

- ACS-UNECA African Statistical Yearbook, 2005, 2008 2009, 2010, 2011, 2012, 2013
- UNCTAD Handbook of Statistics, 2011, 2012, 2013
- UNCTAD, Investment Prospects Survey, 2010-2012, UNCTAD
- UNCTAD "World Investment Report" 2012, 2013
- UNEC A / SRO-NA. - Annual Survey (Mauritania, Morocco and Tunisia), 2012, 2013
- UNEC A / SRO-NA Annual Reports, Economic and Social Conditions in North Africa 2009, 2010, 2011, 2012
- UNDESA "World Economic Situation and Prospects", 2012, 2013 New York, UN
- World Economic Situation and Prospects, (Global outlook), 2012, 2013, 2014 New York, UN
- UNWTO Tourism Highlights, 2012
- CEA, « État de l'intégration régionale en Afrique VI », 2013
- CEA, "Vers une zone de libre échange continentale", 2012
- CEA, « Facilitation des échanges dans une perspective africaine », 2013
- CEA, « Rapport économique », 2012
- CEA-Banque Africaine de Développement-Union Africaine, « Annuaire statistique », 2011
- CNUCED, « Facilitation du commerce dans les accords commerciaux régionaux », 2012

FMI (www.imf.org)

- FMI, Perspectives économiques régionales : Moyen Orient, Afrique du Nord et Asie Centrale, 2013.
- IMF, World Economic Outlook Databases (www.imf.org/)
- World Economic Outlook Database October 2013
- World Economic Outlook Database October 2012
- World Economic Outlook Database October 2011
- World Economic Outlook Database October 2010 - www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/02/map/
- IMF, World Economic Outlook (WEO), Housing and Business Cycle, April 2008
- IMF, World Economic Outlook (WEO), Financial Stress, Downturns and Recoveries October 2008
- IMF, World Economic Outlook (WEO), Crisis and recovery April 2009,
- IMF, World Economic Outlook (WEO), sustaining the recovery October 2009,
- IMF, World Economic Outlook (WEO), Rebalancing growth, April, 2010
- IMF, World Economic Outlook (WEO), Recovery, Risk, and Rebalancing October 2010
- IMF, World Economic Outlook (WEO), Tension from the tw0-speed recovery, April 2011
- IMF, World Economic Outlook (WEO), Slowing Growth, Rising Risks September 2011
- IMF, World Economic Outlook (WEO), Growth Resuming, Dangers Remain, April 2012
- IMF, World Economic Outlook (WEO), Coping With High Debt and Slugish Growth, October 2012
- IMF, Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, April 2008,October 2009, April 2010, October 2011.October 2012, October 2013
- IMF Country Report, Mauritania, No. 12/323 December 2012
- IMF, Country Report, Mauritania, No.12/246
- IMF, Country Report, Sudan, No. 12/298, November 2012.
- IMF, Country Report, Tunisia No. 13/161, Juin 2013.
- World Bank, 2010, "*Global Economic Prospects 2010*, World Bank, Washington, DC.
- IMF databases (website www. Imf.org)
- Banque Mondiale, Doing business, 11ème édition, 2014
- Banque Mondiale, «Regional Economic Integration in the Middle East and North Africa », 2013
- Banque Mondiale, « Trade and Transport Facilitation Assessment », 2010

Publications pays

- Annual report 2012, June 2013, Bank Al-Maghrib, Morocco
- Annual report for the fiscal year 2012, July 2013, Central Bank of Tunisia ,Tunisia
- Balance of Payment 2010, November 2011, Central Bank of Tunisia, Tunisia
- Economic situation, periodical, April 2011, October 2012, Central Bank of Tunisia, Tunisia
- The Draft budget for the financial year t 2011, Ministry of Finance and National economy, Sudan
- The draft budget for 2012, Ministry of Finance, Tunisia
- Economical balance, 2010 and 2011, Ministry of Development and International Cooperation, Tunisia
- Economic Development Plan 2011/12, Ministry of Planning, Egypt
- Economic forecast budget, 2011, High Commission for Planning, Morocco
- Economic Review, Vol. 53, No. 2, 2012/2013, November 2012(English) Central bank of Egypt
- Exploratory Budget économique, 2011, 2012, 2013 High Commission for Planning, Morocco
- The Financial Monthly Bulletin, December 2011, Ministry of Finance (Egypt)
- Statistical Year Book, 2010, Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Egypt (online database)
- Monthly Statistical Bulletin December 2010 and January2011, November 2012, Central Bank of Egypt
- Golden Jubilee, 50th Annual Report ,2011,Central Bank of Sudan, Sudan
- EIU Country Reports and Forecast , 2011, 2012, 2013, 2014
- Financial and economic report 2013, Ministry of Economy and Finance, Morocco (http//:www.finances.gov.ma)
- Follow-up Report on Economic and Social development July-September 2011/2012, Ministry of Economic Development, Egypt
- Follow up - Economic Development Plan 2011/12, Ministry of Planning, Egypt
- The note presents the preliminary draft of the Finance Act, Ministry of Finance (Algeria) (in French- La Note de présentation de l'avant projet de la loi de finances, 2013, Ministère des finances, Algérie)
- Projected budget for the year 2013, High Commission for Planning, Morocco
- The sixth five year plan 2007-2012, Ministry of Economic Development, Egypt
- The 12th development plan 2010-14, Ministry of Development and International Cooperation, Tunisia
- The note presents the preliminary draft of the Finance Act, Ministry of Finance (Alegria)(in French- La Note de présentation de l' avant projet de la loi de finances, 2012, ministère des finances, Algérie)
- Budget for fiscal year 2012/2013, Ministry of Finance, Egypt
- Monthly business Survey, Bank Al-Maghrib, Morocco, April 2012 No. 64
- The draft budget for 2013, Ministry of Finance, Tunisia
- Follow up - Economic Development Plan 2011/12, Ministry of Planning, Egypt
- The Economic Brief, Issue No. 21, 2012, Central Bank of Sudan
-Financial Statistics Bulletin, No. 179 Central Bank of Tunisia, June, September, 2012, Tunisia
-Supplement to the Financial Statistics Bulletin, October 2.12, Central Bank of Tunisia,
- Note de conjoncture sur les échanges extérieurs de l'Algérie au cours du 1er semestre 2013, Août 2013, Centre National de l'Informatique et des Statistiques des Douanes, Algérie
- Note de conjoncture n° 198, 200, 201, 202, 203, Ministère de l'Economie et des Finances (MEF), Maroc
- Loi des finances pour l'année budgétaire 2014, Ministère de l'Economie et des Finances (MEF) Maroc
- Banque Africaine du Développement, "Libérer le potentiel de l'Afrique du Nord grâce à l'Intégration Régionale", 2012
- OCDE, « Coûts et avantages de la facilitation des échanges », 2005

Other Publications

- Mohamed Hédi Zaiem, Professeur, Université de Carthage et ancien Président du Comité National d'Evaluation de l'enseignement supérieur, « Les inégalités régionales et sociales dans l'enseignement supérieur »
- Briguglio, L., Cordina, G., Farrugia, N., and Vella, S., 2009, 'Economic Vulnerability and Resilience: Concepts and Measurements'
-Foxley, A., 2009, Recovery: The Global Financial Crisis and Middle-income Countries, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC.
- Hakim Ben Hammouda, and al (2007) "Diversification: towards a new paradigm for Africa's development"
Hirschman, A., 1964, "The Paternity of an Index", American Economic Review 54(4-6), pp 761-762
- Odularu, G. o. Export diversification as a promotion strategy for intra-ECWAS trade expansion, African Journal of Business Management, Vol.3 (2), pp 32-38, 2009
- BIT, Les tendances mondiales de l'emploi, 2013

Other Sites Internet

- www.investintunisia.tn (Foreign Investment Promotion Agency (FIPA) Tunisia)
- www.worldbank.org (The World Bank)
- www.maghrebarabe.org (Arab Maghreb Union, UMA)
- www.idsc.gov.eg (Information and Decision Support Center, The Egyptian Cabinet, Egypt)
- www.mop.gov.eg (Ministry of Planning , Egypt)
- www.unctad.org (handbook of statistics, 2009,2010, 2011, 2012 and 2013)
- unctadstat.unctad.org (United Nations Conference on Trade and Development database)
- unstat.un.org (United Nations Statistics Division)
- www.imf.org/external/data.htm (International Monetary Fund)
- www.ins.nat.tn (National Institute of Statistic)
- capmas.gov.eg/?lang=2(Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Egypt)
- wwwhcp/ma, (High Commission for Planning, Morocco)
- www.imf.org/external/data.htm(IMF Mission Reports)
- www.cbs.gov.sd/ (Sudan Central Bureau of Statistics)
- www.imf.org/external/data.htm (International Monetary Fund).